جـــــــامعـة 8 مـــــــــاي 1945
-قـــــالمـــــــة-
كليـــة العلوم الاقتصاديـــة والتجاريـــة وعلوم التسييـــر
قســـم العلـــوم الاقتصاديـــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية للتحول إلى بنوك إسلامية

التجربة الجزائرية وتجارب دولية مختارة

إعداد الطالبتان:

- بوراس نسرين
- ميهوب أميرة

اشراف الأستاذ:

شرياق رفيق

السنة الجامعية 2023/2022

الشكر والتقدير:

الحمد والشكر لله الذي أنار درب لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

- نتقدم بأسمى كلمات الشكر والامتنان والتقدير لوالدين على كل ما قدموه لنا، ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف "**شرياق رفيق**"، لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى ملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كانت عونا لنا في إنجاز هذا العمل.
- كما يطيب لنا أيضا أن نتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل أساتذتنا في كلية الاقتصاد وخاصة أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، سائلين الله لهم طول العمر وحسن العمل وأن يزيدهم علما وأن ينفعهم به في الدنيا والآخرة.
- كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله، أهدي هذا المعمل المتواضع:

- إلى الجبل الذي يحميني من كل عواصف الحياة، السند الذي لا ينكسر، أعترف بفضله برا له **أبي الغالي**.
- إلى من سهرت ليال طويلة من أجل راحتي ومن استيقظت فجرا من أجل الدعاء لي، **أمي الحبيبة**.
- إلى من يسري حبهم في عروقي من أشارك معهم الدم والصدق والحنان أخواتي **الغاليات، بثينة رهف وميرال.**
- إلى **زوجي** المساند الداعم **هيثم**، شكرا على ثقتك بنجاحي ودفعي نحو الأفضل.
- إلى رفيقة المشوار التي شاركتني الألم والأمل والنجاح والفشل **بوراس نسرين**، وفقها الله لما يحب ويرضى.
- إلى الأيادي التي لم تبخل بالعطاء يوما، ولم تتردد بتقديم العون ولو للحظة **أساتذتي الكرام**.
- إلى من تمنوا لي الخير سرا أو جهرا، **أهلي وأقربائي**.
- إلى من تطيب الأوقات بصحبتهم، ويصبح لكل شيء معنى أعمق بضحكاتهم.... **أصدقائي الأحباء**.

أميرة

الإهداء

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت على وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"، أهدي ثمرة جهدي إلى:

- إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها، إلى الحضن الدافئ، والقلب الحنون، إلى من بفضل دعواتها التي تشق أبواب السماء أنارت لي دربي فأثمرت هذا العمل، إليك يا منبع الخير والعطاء .... **أمي الغالية**.
- إلى نور عيني وبصيرتي في هذه الحياة.. إلى من استمد من لينه الحنان، ومن قسوته الحكمة.. **أبي الغالي**.
- إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم، ويفرح فؤادي بسماع رنات ضحكاتهم...أخوتي الأعزاء **نهلة، فتيحة، منال، رحمة**.
- إلى عزي في هذه الحياة حماه الله.. **أخي الغالي أحمد**.
- إلى رفيق الدرب وصديق الأيام جميعها بحلوها ومرها، الذي ساعدني وأسعدني .....**علاء الدين**.
- إلى شقيقة الروح التي لم تلدها أمي بل ولدتها لي مواقف الحياة.. إلى صديقتي الغالية وزميلتي في العمل **ميهوب أميرة**.
- إلى من أعطوني من ينابيع معرفتهم وخبرات حياتهم الكثير... **أساتذتي الأفاضل**.

نسرين

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اقتصادية تتمثل في" تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ماهية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وبيان المبادئ الإجرائية لعملية التحول هذه، و التعريف بأسلوب التحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلامية، باستعراض كل من المتطلبات و الضوابط الواجب الالتزام بها لفتح نافذة إسلامية في مصرف تقليدي، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها، كما تم تسليط الضوء على بعض التجارب في انتهاج أسلوب النوافذ الإسلامية لخوض تجربة العمل المصرفي الإسلامي، قصد معرفة العوامل المساعدة على نجاحها والاستفادة منها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نجاح عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية مرهون بمدى التزامها بكافة ضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي، كما أظهرت هذه الدراسة أن تجربة كل من بنك المشرق الإماراتي والبنك الأهلي السعودي وبنك بومبترا والتجربة البريطانية التجربة الفرنسية، تجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة للتحول إلى مصرف إسلامي قائم، بينما الجزائر لازالت تخطو خطواتها الأولى في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، المصارف التقليدية، التحول، العمل المصرفي الإسلامي، المصارف الإسلامية.

Study Summary

This study dealt with an economic phenomenon represented in "the transformation of conventional banks to Islamic banking by opening the windows of Islamic financial transactions", where this study aims to highlight the nature of the transition to Islamic banking, and to clarify the procedural principles of this transformation process, as well as the definition of the method of partial transformation through Islamic windows Reviewing each of the requirements and controls that must be adhered to to open an Islamic window in a conventional bank, in addition to the most important challenges it faces, and some experiences in adopting the method of Islamic windows to experience Islamic banking were highlighted, in order to know the factors that help its success and benefit from it.

This study found that the success of the transition to Islamic banking by opening Islamic windows in conventional banks depends on the extent of their commitment to all controls and requirements of Islamic banking, and this study also showed that the experience of the UAE Mashreq Bank, Saudi National Bank, Bombtra Bank and the British experience, the French experience. Successful experiences have shown that the introduction of the Islamic window method is an encouraging step to transform into an existing Islamic bank, while Algeria is still taking its first steps in the field of Islamic banking, as some conventional banks have opened windows for Islamic financial products and services, but they face many problems and obstacles that would hinder their success.

Keywords: Islamic windows, conventional banks, transformation, Islamic banking, Islamic banks.

الفهارس

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الإهداء 01	
الإهداء02	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	
تمهيد	7
المبحث الأول: مدخل إلى ماهية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	8
المطلب الأول: مفهوم التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	8
المطلب الثاني: نشأ ة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	8
المطلب الثالث: دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	9
المبحث الثاني: المبادئ الإجرائية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	12
المطلب الأول: مصادر ومتطلبات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	12
المطلب الثاني: مبادئ وإجراءات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	15
المطلب الثالث: أشكال وأساليب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	17
المبحث الثالث: معوقات وآثار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	20
المطلب الأول: معوقات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	20
المطلب الثاني: آثار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	21
خلاصة	23
الفصل الثاني: مدخل إلى ا لنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية	
تمهيد	27
المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	28
المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية	28
المطلب الثاني: خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية	28
المطلب الثالث: دوافع فتح النوافذ الإسلامية	30
المبحث الثاني: متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية والمنتجات والخدمات التي تقدمها	31
المطلب الأول: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية	31
المطلب الثاني: ضوابط فتح النوافذ الإسلامية	32
المطلب الثالث: خدمات ومنتجات النوافذ الإسلامية	33

المبحث الثالث: تحديات وآثار فتح النوافذ الإسلامية	40
المطلب الأول: تحديات النوافذ الإسلامية	40
المطلب الثاني: آثار فتح النوافذ الإسلامية	41
خلاصة	43
الفصل الثالث: تجارب دولية في مجال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	
تمهيد	47
المبحث الأول: تجارب عربية وإسلامية في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	48
المطلب الأول: تجربة الإمارات" بنك المشرق الإماراتي"	48
المطلب الثاني: تجربة السعودية "بنك الأهلي التجاري"	50
المطلب الثالث: تجربة ماليزيا" بنك بومبترا"	51
المبحث الثاني: تجارب غربية في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	54
المطلب الأول: التجربة البريطانية	54
المطلب الثاني: التجربة الفرنسية	55
المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في مجال فتح النوافذ الإسلامية	57
المطلب الأول: لمحة عن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	57
المطلب الثاني: تجارب المصارف الجزائرية في فتح النوافذ الإسلامية	58
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر	70
المطلب الرابع: الدروس المستفادة للجزائر من التجارب العربية والإسلامية والغربية	71
خلاصة	72
الخاتمة	77
قائمة المرا جع	81
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري	61
(02)	الدفاتر المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	63
(03)	منتجات وخدمات المرابحة الموجهة للأفراد في بنك القرض الشعبي الجزائري	68
(04)	المعلومات المتعلقة بالقرض الحسن "حاجي" في بنك القرض الشعبي الجزائري	69

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أساليب وأشكال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي	19

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
(01)	طلب فتح حساب جاري إسلامي
(02)	طلب فتح حساب صك إسلامي
(03)	طلب شراء عقار بالمرابحة
(04)	عقد شراء تجهيزات بالمرابحة
(05)	عقد شراء سيارة بالمربحة

المقدمة

المقدمة:

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي و المصرفي عموما في كافة أنحاء العالم، لاسيما في ظل الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في الماضي و حتى الحاضر، وقد نجحت المصارف الإسلامية إلى حد كبير في النجاة من تلك الأزمات على خلاف المصارف التقليدية التي لم تنج منها، فالبعض من هذه الأخيرة قد أفلس وخرج بأكبر الأضرار، وهذا ما أدى إلى ازدياد الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين تبني العمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها، و ما يميزها عن المصارف التقليدية الأمر الذي أدى لزيادة الإقبال على فتح مصارف إسلامية جديدة أو تحول بعض المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، عن طريق فتح فروع أو نوافذ تابعة لها، وقد أنشأت المصارف التقليدية نوافذ المعاملات المالية الإسلامية باعتبارها مدخلا للتحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

تعد النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية للتحول المصارف التقليدية، فقد ساهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع المصارف التقليدية التي تقرر التحول الجزئي أو الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي، محاولة بذلك المحافظة على العملاء الحاليين أو جذب شريحة جديدة من العملاء، أو كلا الأمرين معا.

1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- ✓ **إلى أي مدى تساهم آلية فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية؟**

ومن أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ✓ هل يعتبر فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في المصارف التقليدية الأسلوب الأكثر استخداما للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي؟ ولماذا؟
- ✓ هل أثبت التجارب العربية والإسلامية والغربية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول مصرف إسلامي قائم؟
- ✓ هل تعتبر التجربة الجزائرية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي _رغم حداثتها_ منطلقة على أسس سليمة لتؤدي لنجاحها؟

2. فرضيات الدراسة:

ولمحاولة الإجابة على هذه التساؤلات الفرعية تم وضع **الفرضيات** التالية:

- ✓ فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في المصارف التقليدية في المصارف التقليدية الأسلوب الأكثر استخدما في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي لأنه الأسلوب الأقل تكلفة والأكثر سهولة من حيث الإجراءات.
- ✓ أثبتت التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى مصرف إسلامي قائم.
- ✓ التجربة الجزائرية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي قائمة على أسس سليمة لتؤدي لنجاحها.

3. **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في:
- ✓ ازدهار العمل المصرفي الإسلامي وتزايد الإقبال على منتجاته من طرف الأفراد والمؤسسات.
- ✓ يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، خاصة وأن الكثير من المصارف في العالم تسعى إلى فتح نوافذ إسلامية متعلقة بالخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى كون فتح نوافذ إسلامية يعتبر الخطوة التمهيدية للتحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.

4. **أهداف الدراسة:** تبرز أهداف دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:
- ✓ بيان مفهوم تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي وأسبابه ومبادئه وأساليبه.
- ✓ بيان المتطلبات الواجب توفرها للتحول مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.
- ✓ التعرف على حقيقة النوافذ الإسلامية المفتوحة في المصارف الربوية وخصائصها وأسباب فتحها، والأنشطة التي تقوم بها.
- ✓ محاولة إثبات أن التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بأسلوب النوافذ هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى مصرف إسلامي قائم من خلال عرض مجموعة من التجارب.
- ✓ تسليط الضوء على تجارب بعض الدول في مجال تحويل بعض مصارفها التقليدية إلى العمل المصرفي إسلامي، ومحاولة استنتاج بعض الدروس المستفادة للتجربة الجزائرية.
- ✓ عرض التجربة الجزائرية في مجال فتح النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية.

5. **أسباب اختبار الموضوع**:
- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذه الموضوعات.
- ✓ تقديم خدمة متواضعة للقراء والباحثين، وإثراء المكتبة العلمية بمثل هذا النوع من الدراسات.
- ✓ نجاح الكثير من تجارب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.
- ✓ يعتبر موضوع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من المواضيع الهامة والمميزة في الوقت الحالي.

6. **منهج الدراسة:**

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك من خلال إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليل التجارب العربية والإسلامية والغربية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، واعتمدنا أيضا على **المنهج التاريخي**، وذلك من خلال سرد تاريخ نشأة ظاهرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وأيضا التحدث عن واقع تجارب التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي في الدول العربية والإسلامية والغربية.

7. **الدراسات السابقة:**
- ❖ **سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003.** هدفت الدراسة إلى:
  - ✓ التعريف بالخلفية التاريخية للعمل المصرفي الإسلامي وتصنيف مؤسساته، بالإضافة إلى تحديد كل التحديات التي واجهتها الفروع والنوافذ الإسلامية ومتطلبات نجاحها.
  - ✓ تقديم دراسة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية.
  - ✓ استعراض أراء الاقتصاديين الشرعيين حول النوافذ والفروع الإسلامية بين مؤيد ومعارض.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- ✓ تشير تجربة تحول الفروع التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي في البنك الأهلي التجاري السعودي، أن الفروع المتواجدة في المناطق النائية كانت تحقق خسائر مالية قبل التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، لكن عند تحولها لهذا الأخير أصبحت تحقق أرباح بالرغم من صغر حجهما وحجم نشاطها.
- ✓ قد يرى البعض أن في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال مصرف تقليدي تشويه للعمل المصرفي الإسلامي، أو أنه يمثل تهديدا للمصارف الإسلامية، فهم يرون أن هذا التوجه ليس بدافع إيماني.

❖ **مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية_ نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية_ أطروحة دكتورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب،2014.** حيث تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ بيان مفهوم التحول ومداخله ومتطلباته والعقبات التي تواجه تطبيقه.
- ✓ مقارنة أداء المصارف محل الدراسة وذلك قبل وبعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بهدف التعرف على أثر التحول بمختلف مداخله على أداء المصارف التقليدية.
- ✓ اقتراح نموذج عملي لتحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية يلائم طبيعة المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالي:

- ✓ أثبت الواقع العملي نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كليا إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ هناك رغبة من قبل القائمين في المصارف التقليدية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الرغبة لا تؤثر في إمكانية التحول للعمل المصرفي الإسلامي.

❖ **معارفي فريدة، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر_ أطروحة دكتورة، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.** هدفت هذه الدراسة إلى:

- ✓ توضيح إستراتجية تحول المصارف التقليدية نحو تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والآثار المترتبة عن هذا التحول.
- ✓ استعراض تجارب بعض الدول في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من حيث الإجراءات ومدى إمكانية التحول من خلال الأسلمة الكاملة لنظام، أو من خلال تخصيص نوافذ إسلامية داخل المصارف التقليدية.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ يقتضي التحول المصرفي تصميم خطة إستراتجية ذات رؤية واضحة ومحددة، يتطلب تصميمها دراسة معمقة للأوضاع الحالية واستشرافية للأوضاع المستقبلية ومدى ملاءتها للمصرف المتحول.
- ✓ يقتضي تحول المصارف التقليدية الجزائرية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية اعتماد منهج التدرج المرحلي سواء بشكل التحول الكامل أو الجزئي تفاديا للفشل وردود أفعال سلبية.

- ❖ **قمومية سفيان، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الإسلامية_ عرض تجارب دولية_ أطروحة دكتورة، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2019.** هدفت هذه الدراسة إلى:
- ✓ تسليط الضوء على عملية تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية من خلال التعرف على مفهومها وأهميتها
- ✓ استشراف إمكانية تحول المصارف التقليدية الجزائرية للمصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية.

وقد توصلت الدراسة إلي:

- ✓ التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي يتطلب أمرين رئيسيين هما، إعداد خطة محكمة للتحول مرفقة بجدول زمني من جهة، ووجود هيئة رقابة شرعية داخلية من جهة أخرى وهذا حتى تنجح العملية.

- ❖ BEN ZEK'KOURA LAOUNIA, Islamique Windows expérience in algérien législation , gaurnal of Economies and management ,faculty of économico, commercail and management sciences , ahmed derayah university Kadrar,volume 04, nombre 05,02/2020

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ بيان أسس تبني النوافذ الإسلامية في التشريع الجزائري.
- ✓ السعي إلى تحديد الأهمية الاقتصادية لنوافذ الإسلامية.
- ✓ محاولة التأكيد على المنتجات المالية الإسلامية كحل وبديل للتمويل في الاقتصاد الجزائري.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ إصلاحات النظام النقدي وقانون النقد والقرض يمثل الانطلاقة الأولى في فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية في الجزائر.

8. صعوبات الدراسة :

- ✓ قلة الكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة إلى حد الانعدام، مما دفعنا لاستخدام المجلات والملتقيات، والمؤتمرات، المذاكرات.
- ✓ نقص المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وللإحاطة بكافة جوانب موضوع الدراسة ارتأينا أن نقسم هذه الدراسة إلى:

مقدمة: تحتوي على تمهيد وإشكالية الدراسة وتم فيها معالجة مختلف جوانب موضوع الدراسة.

الفصل الأول: تناولنا من خلال هذا الفصل **الإطار** النظري للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تضمن ثلاث مباحث الأول لدراسة ماهية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الثاني فخصص لدراسة المبادئ الإجرائية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، والثالث **معوقات** وآثار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

الفصل الثاني: بعنوان مدخل إلى النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية **ويحتوي** على ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول إلى ماهية النوافذ الإسلامية، والثاني ظم كل من متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية والمنتجات والخدمات التي تقديمها، أما المبحث الثالث فتضمن تحديات وأثار فتح نوافذ إسلامية.

الفصل الثالث: قمنا فيه بعرض **تجارب** دولية في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويضم ثلاث مباحث، خصص الأول لدراسة تجارب عربية وإسلامية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي، والثاني لدراسة بعض التجارب الغربية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي، والثالث لدراسة التجربة الجزائرية في مجال فتح النوافذ الإسلامية.

خاتمة: وتشتمل على خلاصة واختبار صحة الفرضيات بالإضافة إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تمهيد:

يشهد القطاع المالي والمصرفي تطورا كبيرا في مجال العمل المصرفي الإسلامي، حيث استطاع أن يفرض نفسه في الساحة المالية العالمية، ليصبح من بين أهم القطاعات المالية.

ونتيجة للنجاحات المحققة في هذا المجال وزيادة الوعي بأهمية هذا القطاع، توجهت المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي وهذا ما يعرف ب"ظاهرة التحول" حيث تتخذ هذه الأخيرة عدة أشكال و أساليب، تختلف وطبيعة المصرف المتحول وظروفه الداخلية والخارجية.

كما تتضمن متطلبات ضرورية ينبغي الالتزام بها لنجاح عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وتحقيق الأهداف المرجوة وفي هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على ما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى ماهية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الثاني: المبادئ الإجرائية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الثالث: معوقات وآثار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الأول: مدخل إلى ماهية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

شجع نجاح العمل المصرفي الإسلامي العديد من المصارف التقليدية على التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن شكل التحول أو الدافع لذلك، وهذا ما ساهم في انتشار هذه الظاهرة عربيا وإسلاميا ودوليا، وبمجرد إدراك المصارف التقليدية العالمية لأهمية العمل المصرفي الإسلامي سارعت بعض المصارف التقليدية لتحويل منتجاتها المصرفية إلى منتجات مصرفية إسلامية والبعض الآخر سارع في تقديم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تعددت واختلفت التعاريف المقدمة للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، من باحث لآخر وذلك حسب زاوية النظر إليها، نذكر منها:

يقصد بالتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي "انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المخالف لها حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التحول يختلف من مصرف لآخر تبعا لاختلاف الدوافع الكامنة وراء التحول".[1]

كما يعرف التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بأنه "حدوث انقلاب في مفاهيم المصرف وأسسه وبيئته وهيكله الإداري والتنظيمي، انه يعني انتقالا إلى وضع آخر يختلف عن سابقه في الشكل والمضمون وبعبارة موجزة أن يجعل من أحكام الشرع الإسلامي مصدر أساسيا يرتكز عليه، ويحتكم إليه ويستقي منه جميع أحكامه فهو خضوع تام لأحكام الشرع الإسلامي في كل ما يمارسه ويتبناه".[2]

ويعرف التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بأنه "ترك المصرف التقليدي للعمل بالمعاملات الفاسدة، والانتقال إلى العمل بالمعاملات الصالحة، أي إبدال المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية بما أحله الله من معاملات مصرفية، ويكون ذلك من خلال التخلي عن الخدمات التي تدر أرباحا ربوية و إدخال خدمات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا التحول يكون وفق تنظيمات و إجراءات شرعية، إدارية وقانونية".[3]

من التعاريف السابقة يمكننا القول أن التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي هو"عملية انتقال من العمل المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة، إلى العمل المصرفي الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، أو تبني المصارف التقليدية لمجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية".

المطلب الثاني: نشأة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي[4]

تعتبر السودان الأولى عربيا في تحويل نظامها المصرفي ككل إلى النظام الإسلامي، حيث نشأت تجربتها عام 1973 وكان الدافع لذلك أن هناك فئة كبيرة من المواطنين وخاصة في الريف، ورجال الأعمال الذين

---

[1] فوزي عبد القادر رحاب، **معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية _دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس**، المجلة العلمية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، القره بوللي، المجلد 01، العدد 02، أكتوبر 2020، ص ص 179،180.

[2] عمار احمد عبد الله، **أ ثر التحول المصرفي في العقود الربوية**، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط01، 2009، ص31.

[3] بوقطاية سلمى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 288.

[4] صبرينة بوطبة، **مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية _دراسة تجارب بعض الدول_** أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات الوساطة المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017، ص ص 107،108.

يحجمون عن التعامل مع المصارف التقليدية فكان لابد من إيجاد البديل الإسلامي للتعامل الربوي فكان ميلاد بنك الادخار السوداني عام 1975.

أما مصر فتعتبر الأولى عربيا في تقديم مصارفها التقليدية لمنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بإنشاء نوافذ إسلامية متخصصة في تقديم هذه المنتجات لعملائها، حيث قام بنك مصر في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية، ولكن تجربة التحول الجزئي في المصارف التقليدية، لم تلق ازدهارا في مصر لأسباب منها عدم وجود الدعم المناسب والكافي من الجهات المختصة، كما أن فتوى الأزهر بجواز الفائدة المصرفية كان لها الأثر في فشل الفكرة.

في حين أن السعودية سلكت كذلك مسلك من سبقها في تقديم الخدمات المالية الإسلامية من خلال مصارفها التقليدية، ففي عام 1987 قام بنك الأهلي التجاري بإنشاء أول صندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تم هيكلته بناءا على صيغة المرابحة، عقب ذلك قام المصرف بإنشاء فرع إسلامي له في عام 1990 وقد تكاثرت الفروع وانتشرت حتى بلغت 263فرعا عام 2008، وكان نجاح البنك الأهلي التجاري دافعا لباقي المصارف أن تنحو نحوها في التحول الكلي أو الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي.

وبخصوص الإمارات العربية المتحدة فكانت لها أول تجربة رائدة في إنشاء مصرف إسلامي مزال عاملا إلى يومنا هذا، وهو بنك دبي الإسلامي الذي أسس في عام 1975، أما تجربة التحول فكانت من طرف بنك الشارقة الإسلامي وهي تجربة التحول الأولى في الإمارات، حيث تم تحويل بنك الشارقة الوطني عام 2002، ليصبح بنك الشارقة الإسلامي.

كما يعتبر البنك الكويتي أول مصرف عمل على التحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي في الكويت، وذلك بعد صدور القانون رقم30 لسنة 2003 من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الثالث: دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تختلف دوافع وأسباب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من مصرف لآخر، وتتمثل تلك الدوافع والأسباب في النقاط التالية:

الفرع الأول: دوافع شرعية:[1]

الاستجابة لأمر الله سبحانه وتعالى والالتزام بأوامره ونواهيه، من خلال التوقف عن ممارسة الأعمال المصرفية والخدماتية التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية خاصة الربا، إذ يعد كبيرة من كبائر الإثم الواجب تركها ويعتبر تقنينه والتعامل به _كما هو مشاهد في المصارف التقليدية _من باب المجاهرة بالمعصية، وهو تحايل واستهزاء بالدين، إذ يعمد إلى تغيير اسمه من الربا إلى الفوائد.

كما أن الربا سبب رئيسي في تدمير المجتمعات، مما يؤدي إلى تركز المال في أيدي فئة قليلة من الناس، وهذا يثير الشحناء في قلوب الفقراء فيحصل مالا تحمد عقباه، غير أنه يوجب غضب الله سبحانه وتعالى ومحاربته لمتعاطيه، إذ يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله:

((يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩))[سورة البقرة,٢٧٨-٢٧٩]

[1] سليم موساوي، **المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح**، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 07، العدد 13، 2018، ص ص 205، 206.

الفرع الثاني: دوافع قانونية

يوجد العديد من الأسباب القانونية التي تدفع بالمصارف التقليدية للتحول إلى مصارف إسلامية ويمكن ذكر أهم هذه الأسباب في ما يلي:[1]

- ✓ تشجيع وتحفيز الدولة لعملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وهذا من خلال إصدار النصوص والتشريعات القانونية التي ترخص وتنظم عملية التحول، إضافة إلى مشاركة المؤسسات الحكومية في رأسمال المصارف التقليدية التي تريد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من أجل مساندتها وتشجيعها في ذلك.
- ✓ إلزام المصارف التقليدية بالعمل فقط وفق مبدأ الوساطة المالية كما هو منصوص عليه في مختلف القوانين والتشريعات التي تصدرها المصارف المركزية، حيث ترى المصارف التقليدية أنها مقيدة فقط بلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي إلى جانب تقديمها للخدمات المصرفية بفوائد ربوبية ولا يمكنها القيام بعمليات الاستثمار المباشر، عكس المصارف الإسلامية التي تقوم بعملية الاستثمار المباشر في جميع المجالات

لصالحها أو لصالح زبائنها، مما أدى بالمصارف التقليدية للسعي نحو الاستفادة من هذه الميزة التي تعدها قيمة مضافة مهمة.

الفرع الثالث: دوافع اقتصادية

هناك العديد من الدوافع الاقتصادية التي تدفع بالمصارف التقليدية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي يمكن حصرها في:[2]

- ✓ تعظيم الأرباح حيث يعتبر الهدف الأول الذي تسعى المصارف التقليدية لتحقيقه، ذلك أن العمل المصرفي الإسلامي يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح.
- ✓ عند شراء مصرف لمصرف آخر أو دخوله في شراكة معه، مما يلزم هذا الأخير التحول لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

بالإضافة إلى دوافع اقتصادية أخرى وهي كالآتي: [3]

- ✓ الحد من البطالة وذلك لأن تركز الأموال في أيدي فئة قليلة، كما هو الحال في بعض الأنظمة التقليدية يمنع الآخرين من الاستثمار والمتاجرة بالمال لعدم توفر السيولة.
- ✓ الحد من التضخم، ففي الأنظمة التقليدية لا يوجد ارتباط بين السوق المالية والسوق الحقيقية، وهذا الانفصال بينهما أدى إلى زيادة التعامل بالأصول المالية، وفي النقود والتمويل ذاته بيعا وشراءا من خلال المداينات، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، أما في الاقتصاد الإسلامي فلا يسمح بجني أرباح من خلال التيارات المالية وحدها، وإلا كان هذا ربا.

---

[1] أسمع سفيان، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2022، ص ص 127، 128.

[2] بن السليت نصيرة، **تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية _دراسة حالة الجزائر_**، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص 105.

[3] يوسف يونس الهواملة، **معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفايات والمبررات والتحديات**، مجلة البحث العلمي الإسلامي، مركز الإمام البخاري للبحث العلمي الدراسات الإسلامية، لبنان، المجلد 11، العدد 26، 2016، ص 105- 107.

- ✓ الحد من تركيز السلطة إذ أن السلطة في الأنظمة المصرفية التقليدية تتركز في أيدي أصحاب رؤوس الأموال.
- ✓ الحد من المضاربات المصطنعة ذلك أن المصارف التقليدية تتعامل بالمشتقات المالية* والتي تتمثل في غالبها في عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، وتمثل المشتقات المالية إحدى المعاملات الوهمية التي يجري التعامل بها في سوق العقود الآجلة و المستقبلية مثل البيع على المكشوف وبيع وشراء المؤشر ومشابهها، فكل ذلك من القمار.
- ✓ الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثبتت نتائجها أن المصارف الإسلامية أقل تأثرا بالأزمة من المصارف التقليدية، رغم أن المصارف الإسلامية تؤدي نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية لكن بصورة شرعية بل أنها تزيد عليها في جوانب عدة مثل القيام بجمع الزكاة وتوزيعها، ويعود الفضل إلى الشريعة الإسلامية التي ضبطت عمليات التعامل بالمال على المستوى الفردي والجماعي.

الفرع الرابع: دوافع اجتماعية: يمكن حصرها في الآتي: [1]

يعد إسهام المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية أحد الدوافع لإنشائها، باعتبار أنها تقوم على أساس اجتماعي يهدف إلى غرس القيم الإسلامية داخل المجتمع، في مختلف المعاملات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك عليها الاستمرار في الالتزام بالآتي:

- ✓ توجيه الأموال إلى العمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية.
- ✓ دعم المشاريع الصغرى الصناعية منها والزراعية، لما لها من فائدة في امتصاص قدر كبير من العمالة لمواجهة مشكلة البطالة، ولما لها من مردود مادي محقق، وإسهام بشكل فعال في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
- ✓ التوسع في منح القرض الحسن للمودعين وغيرهم، من الحرفيين والطلاب وما إلى ذلك، وتخصيص نسبة مئوية من ميزانية المصرف لهذا الغرض، إذ يعد القرض الحسن من أهم أدوات المصرف الإسلامي في تنفيذ رسالته الاجتماعية، من جانب آخر يعد استجابة لقوله تعالى:

((مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ١١ يَوۡمَ تَرَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم بُشۡرَىٰكُمُ ٱلۡيَوۡمَ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٢))[سورة الحديد,١١-١٢]

---

* **المشتقات المالية**: هي أدوات مالية يتم اشتقاقها من أصول أخرى (كالأسهم، والسندات، السلع، العملات الأجنبية والمؤشرات، وغيرها)، ويمكن شراؤها وبيعها وتداولها بطريقة مماثلة للأسهم والأدوات المالية الأخرى.

[1] بوعبد الله بطاهر، سمير بالطاهر، **تحول البنوك التقليدية إلى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية دراسة أداء البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 1998_2018**، مجلة التنظيم والعمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، المجلد 11، العدد 03، 2022، ص 63.

المبحث الثاني: المبادئ الإجرائية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

إن تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأسسه ونشاطه، وتتخذ عملية التحول عدة أشكال وأساليب، كما أن طبيعة الاختلاف الجوهري بين كلا النظامين تفرض على هذه العملية التقييد بالعديد من المتطلبات.

المطلب الأول: مصادر ومتطلبات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر اتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من طرف المصارف التقليدية والمتطلبات الواجب مراعاتها عند القيام بهذه العملية.

الفرع الأول: مصادر اتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

ويقصد بمصادر اتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، الجهة التي تسعى للتحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذه الجهة قد تكون من داخل المصرف أو خارجية وقد تكون جهة عامة (حكومية) وقد تكون جهة خاصة، وذلك على النحو التالي: [1]

- ✓ اتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من قبل القائمين على المصرف التقليدي وأصحاب القرار فيه، إما بدافع التوبة إلى الله، والتخلص من الأعمال والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية لاسيما الربا، والتحول وفق أحكام الدين الإسلامي أو التأثر بالدوافع الأخرى التي سبق بيانها.
- ✓ أن يكون مصدر تحول المصرف التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي جهة خارجية خاصة ترغب بشراء المصرف وتحويله، وقد يكون الدافع لذلك أحد الدوافع السابقة الذكر.
- ✓ أن تقوم السلطة القانونية -الدولة- باتخاذ قرار تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لها، وبالتالي الابتعاد عن التعامل بالربا وغيره مما يخالف مبادئ الدين الإسلامي من خلال المصارف التقليدية والعمل على تحويلها لتعمل وفق أحكام الشرع الحنيف، ومثال ذلك ما حدث في إيران وباكستان والسودان.

الفرع الثاني: متطلبات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تخضع المصارف التقليدية الراغبة في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي إلى المتطلبات التالية:

أولا: متطلبات قانونية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

يقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر الصحيحة، ويتجنب بذلك المساءلة، وتتمثل أهم المتطلبات في:[2]

صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والذي يصدر عن اجتماع يتضمن الموافقة على تحول المصرف أو الفرع التقليدي للعمل وفق أحكام الشرع الإسلامي، ويتم في هذا الاجتماع مناقشة تحول المصرف أو الفرع التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي، وفي حال حصول المشروع المقترح على أغلبية الأصوات

---

[1] يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، **أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني "الخدمات المالية الإسلامية "، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،27 - 28 أفريل 2010، ص 75.

[2] مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص ص 35، 36.

اللازمة لاتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، ينبغي على مجلس الإدارة إجراء التعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

- ✓ يجب أن ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف أو الفرع موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو بأية معاملة محرمة شرعا في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.
- ✓ تعديل اسم المصرف أو الفرع المتحول في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وأهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين.
- ✓ الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة، على تحول المصرف أو الفرع التقليدي وتعديل نظامه الأساسي.
- ✓ تكليف إدارة الشؤون القانونية في المصرف بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف أو الفرع التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي والآثار القانونية المترتبة عليه، من حيث تسوية حقوق والتزامات المصرف مع كل المساهمين أو العملاء أو المصارف الأخرى والاستعداد التام لمواجهة أي اعتراضات قانونية قد تواجه عملية التحول، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

ثانيا: متطلبات شرعية: [1]

ويقصد بالمتطلبات الشرعية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، لكي يكون تحوله صحيحا من الناحية الشرعية، وتوجد مجموعة من المتطلبات الشرعية التي يتوجب على المصرف التجاري التقليدي القيام بها عند اتخاذه لقرار التحول خاصة وأن أعماله وأنشطته كانت قائمة أساسا على مخالفة أحكام الشريعة، وقد يستلزم تنفيذ هذه المتطلبات مواجهة العديد من العقبات، نظرا لتعدد وتشعب الأطراف المرتبطة بأعمال وأنشطة المصرف التقليدي وفيما يلي أبرز هذه المتطلبات:

- ✓ وقف التعامل بالربا.
- ✓ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية.
- ✓ تعيين مدققين شرعيين داخليين.
- ✓ استبعاد المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا: متطلبات إدارية

وتتمثل في الإجراءات التي تتضمن النظام الإداري في المصرف التقليدي وتتطلبها عملية التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى وامتداد أثارها لتشمل أغلب إجراءات التحول، ومن المعلوم أن الموارد البشرية تمثل الركن الأساسي للنظام الإداري للمصرف لما لها من دور في تطوير أداء المصرف، لذا

[1] مصطفى علي أحمد أبو حميره، نوري محمد أسويسي، **تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني "للخدمات المالية الإسلامية "، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العالي، طرابلس، 27-28 أفريل2010، ص 13.

وجب على إدارة المصرف التقليدي عند اتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي أخذ العنصر البشري بعين الاعتبار،[1]وتنقسم المتطلبات الإدارية إلى:[2]

- ✓ التهيئة المبدئية وهي جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف التقليدي في سبيل تعريف وتوعية القوى العاملة في المصرف، قبل مرحلة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وأثنائها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي الإسلامي، سواء على المستوى الفكري أو العلمي.
- ✓ تخطيط وتنمية الموارد البشرية و يتمثل في منهج متكامل يشمل الجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع اللازم والملائم من الأفراد للقيام بالوجبات والأعمال المطلوبة وتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات المتعاملين وحاجاتهم من ناحية أخرى، ويقاس التخطيط الناجح للموارد و الطاقات البشرية بمدى تحقيقه للاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية والواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، تسهل من عملية التحول وتنظمها وتجعلها أكثر فعالية وتساعد على تلافي العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي دون توقف.
- ✓ إعادة النظر في معايير تقويم كفاءة وأداء الموظف، فإذا كان المصرف التقليدي قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله إلى العمل المصرفي الإسلامي، إذ أن اعتقاد الموظف وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر مهم جدا لنجاح فكرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف التقليدي إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقا أمام استيعاب فكرة التحول إلى العمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ توفير احتياجات التدريب اللازمة لكافة الموظفين وخاصة أن طبيعة العمل المصرفي الجديد تتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، ولهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى توضيح نظم عمل الخدمات المصرفية الإسلامية سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أداء العمل.

رابعا: متطلبات عامة

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لما لهذه المتطلبات من أهمية تنعكس على طبيعة عمل المصرف ونشاطه، وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه المصرف بعد التحول، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:[3]

---

[1] مرباح مولود، عامري رضوان، عون الله سعاد، **متطلبات تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية وتحدياته _دراسة حالة الجزائر_** مجلة الاقتصاديات الآلية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية بنوك وأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 161.

[2] يدو محمد، سياخن مريم، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك مع الإشارة للتجربة السعودية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 07، أفريل 2017، ص ص 353، 354.

[3] بن ثابت علال، بوفاتح بلقاسم، **تحول البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم 06 مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية " التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر الأسس والآليات"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 14-18 أفريل 2018، ص ص7، 8.

- ✓ القيام بحملات إعلامية تمهد بإعلان التحول إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة، وتركز هذه الندوات والإعلانات على أهمية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وايجابياته بحيث يترقب الجمهور إعلان قرار التحول بفارغ الصبر، الأمر الذي يساهم في جذب عملاء جدد وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح عملية التحول منذ البداية والانطلاق إلى العمل المصرفي الإسلامي بقوة وثبات.
- ✓ تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي الإسلامي بعد التحول، مثل تعديل اسم المصرف وشعاره وإعلاناته ومواده الدعائية وغيرها من الأمور الشكلية، بحيث تبرز التوجه الجديد للمصرف وتعبر عن تحوله إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة.
- ✓ تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواء باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض.

المطلب الثاني: مبادئ وإجراءات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

لكي ينجح أي مصرف تقليدي يرغب في تحويل فروعه وإداراته إلى العمل المصرفي الإسلامي، يجب عليه الالتزام بمجموعة من المبادئ والإجراءات التي تكفل له تحقيق هذا النجاح.

الفرع الأول: مبادئ التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

يمتثل المصرف التقليدي خلال عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بالمبادئ الآتية:

أولا: إعداد خطة استراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل: [1]

بحيث يتبنى هذه الخطة مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما تعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاز التحول وتشتمل هذه الخطة على:

- ✓ إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميا يقره العلماء ذوو الخبرة في مجال العمل المصرفي للانتهاء من التعامل بالربا وأي محضور شرعي آخر.
- ✓ التأكيد على أهمية الالتزام التام بالتطبيق العلمي للجدول الزمني المحدد كدلالة على المصداقية التامة للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ الالتزام الفعلي في الفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، بحيث يمثل هذا الالتزام معيارا هاما وحيويا لضمان مصداقية العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع وبانتقالاتها، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة للقيام بذلك.

[1] تسعديت بوسبعين، **تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامية من خلال إنشاء فروع ونوافذ**، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 06، العدد 11، ديسمبر 2011، ص 243.

- ✓ تطوير وابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة.

انيا: ضرورة التنسيق بين الوحدات

التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي وباقي الوحدات التقليدية داخل المصرف وذلك بما يضمن التكامل وتفهم طبيعة هذا العمل، ووضع الآليات التي تحقق هذا التعايش بينهما وحل أية خلافات قد تنشأ أولا بأول.[1]

ثالثا: تعيين هيئة للرقابة الشرعية

تعمل على التثبت من شرعية العقود و وضع خطة الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية المحولة، فيتمكن المراقب الداخلي الشرعي أو الإدارة الداخلية للرقابة الشرعية من قياس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.[2]

رابعا: تنسيق الخطط اللازمة لتدريب العاملين

إن اختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي يتطلب تدريب العاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي، وتنميتهم وتحفيزهم على التطوير الذاتي لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية وفق خطة تدريبية متعددة المراحل تغطي المفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية، وأن تشمل كل المستويات الإدارية بالوحدات المحولة.[3]

خامسا: التدرج في التطبيق

أضحى من البديهي أن تكون منهجية التدرج أحد أهم متطلبات التغيير فلنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة عند نزول الرسالة وبداية التشريع للأمة، حيث أن ما تسعى الإدارة إلى إحداثه في المصرف هو تغيير بكل ما تحمله الكلمة من معنى، و لإنجاح هذا التغيير يتطلب متطلبات يصعب توفيرها بالشكل والمستوى المطلوب في وقت قصير، كالسياسات و المنتجات والموارد، وان تبني سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في المصرف يبرر بعض الحساسيات على مختلف المستويات، الإدارة و الموظفين، العملاء، الإدارات و الفروع البديلة، فمن المهم في هذه الحالة التدرج الهادئ والمدروس لتفادي بروز معوقات أو ردود أفعال غير مناسبة.[4]

سادسا: الاستمرار وعد التراجع

إن اتخاذ قرار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وإعلانه للمجتمع، يحتم على المصرف الاستمرار في هذا التوجه، وليس هناك ضرر في تباطؤ عملية التحول بسبب مواجهتها لبعض العقبات، لكن لا يجب العدول عن الفكرة.[5]

---

[1] عبد العزيز لطفي جاد الله، **التحول إلى البنوك الإسلامية بين الفقه الشرعية والسوق**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017، ص 165.

[2] تسعديت بوسبعين، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

[3] عبد العزيز جاد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

[4] سمير رمضان الشيخ، **التحول للمصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية المصرية**، جمعية التجاريين المصريين، الرياض، أفريل 2013، ص 81.

[5] تسعديت بوسبعين، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

الفرع الثاني: الإجراءات اللازمة للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تمر عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بمجموعة من الإجراءات نذكر منها:[1]

- ✓ لنجاح عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة له وإعداد الأدوات وإيجاد البدائل للتطبيقات الممنوعة شرعا، وتأهيل الطاقات اللازمة للتنفيذ الصحيح.
- ✓ مراعاة الإجراءات النظامية بتعديل الترخيص إذا كانت الجهات الرقابية تشترط ذلك، تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي من خلال القنوات المطلوبة لتعديله بتضمينه أهداف ووسائل تلائم العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ إعادة بناء الهيكل التنظيمي للمصرف التقليدي مع تعديل لوائح ونظم العمل، محتوى الوظائف وشروط التوظيف بما يتلاءم مع الوضع الجديد.
- ✓ تكوين هيئة رقابة شرعية، و كذلك هيئة رقابة شرعية داخلية وفق ما جاء في معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.*
- ✓ تعديل أو وضع نماذج للعقود والمستندات متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ✓ فتح حسابات لدى المصارف في الداخل والخارج وتصحيح الحسابات التي لدى المصارف التقليدية المحلية أو المراسلة.
- ✓ إعداد برنامج خاص لتهيئة الطاقات البشرية وتأهيلها لتطبيق العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

المطلب الثالث: أشكال وأساليب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

يقصد بأساليب وأشكال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي الطريقة التي يتبعها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق مبادئ الشرع الإسلامي، وفيما يلي أساليب وأشكال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي:

الفرع الأول: أسلوب التحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي

قد يكون التحول الكلي بقرار من السلطة السياسية أو النقدية مثلما حدث في السودان وباكستان وإيران وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة المصرف عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يتدرج خلالها المصرف في التخلص من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتم أسلوب التحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي وفق شكلين:

- ✓ الشكل الأول من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية

[1] المعيار الشرعي رقم (06)، **تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي**، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ماي 2002، ص ص 656، 657.

* **هيئة المحاسبة والراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي):** هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية، الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية.

في التحول إلي العمل المصرفي الإسلامي، وقد نفذت عديد من المصارف التقليدية هذا الشكل من التحول مثل بنك الجزيرة ومصرف الشارقة، مصرف الإمارات وبنك الكويت الدولي.[1]

- ✓ أما الشكل الثاني للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، فيكون من خلال إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات والصيغ المصرفية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن المصرف أو جزء يعود إلى المصرف التقليدي، ويعتبر هذا الشكل من أقل الأشكال شيوعا وانتشارا إلا أن هناك عدة حالات تمت فعلا، ففي الأردن قام البنك العربي بإنشاء وتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي، وفي السودان قامت مجموعة" فرانس بنك" مع مجموعة المؤسسات المالية الكويتية بإنشاء مصرف استثماري إسلامي تحت اسم "كابيتال بنك" وفي لبنان قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الإسلامي اللبناني، كما قام بنك لبنان والمهجر بإنشاء مصرف إسلامي تحت اسم "بنك لبنان" والمهجر لتنمية.[2]

الفرع الثاني: أسلوب التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي

قد يبدأ التحول الجزئي بتحويل فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم فقط المنتجات المصرفية الإسلامية أو تقدم منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يقدم من خلال الفروع والإدارات التقليدية، و لا توجد نية أو إرادة لدى إدارة المصرف التقليدي في التحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي وفق خطة زمنية معلنة، وقد يسند الإشراف على الفروع المحولة إلى أحد إدارات المركز الرئيسي مثل إدارة الفروع أو إدارة الائتمان،[3] ويتم استخدام هذا الأسلوب من خلال ثلاثة أشكال:

- ✓ الشكل الأول من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقدمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، إذ تقوم المصارف التقليدية بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة، المضاربة و الإستصناع، الإجارة و بيع السلم، و قد شاع استخدام هذا الشكل من التحول في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي خاصة السعودية.[4]
- ✓ الشكل الثاني للتحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي و يكون عن طريق إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات وصيغ مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز فيه يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والملاحظ على هذا الشكل أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي ومن المصارف التي اشتهرت باستخدام هذا الشكل هي بنك "HSBC " ومجموعة "CITY GROUP" و،" CITY BANK" وغيرها.[5]

---

[1] يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية -دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن-**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف إسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007، ص 52.

[2] زرزار العياشي، غيادة كريمة، **من المصرفي التقليدية إلى المصرفية الإسلامية _متطلبات وآليات التحول**، مجلة الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي، لغواط، العدد 08، جانفي 2017، ص 344.

[3] الشيخ عجيل جاسم النمشي، **تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية _المبادئ والضوابط والإجراءات_**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي " للصناعة المصرفية الإسلامية"، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، العديلية، 14-15 أفريل، 2015، ص 14.

[4] يزن خلف سالم العطيات، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[5] زرزار العياشي، غيادة كريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 343.

✓ الشكل الثالث و يكون بإنشاء المصرف التقليدي لفروع متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة،[1] والشكل التالي يلخص هذه الأشكال والأساليب :

الشكل رقم (01): أساليب وأشكال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

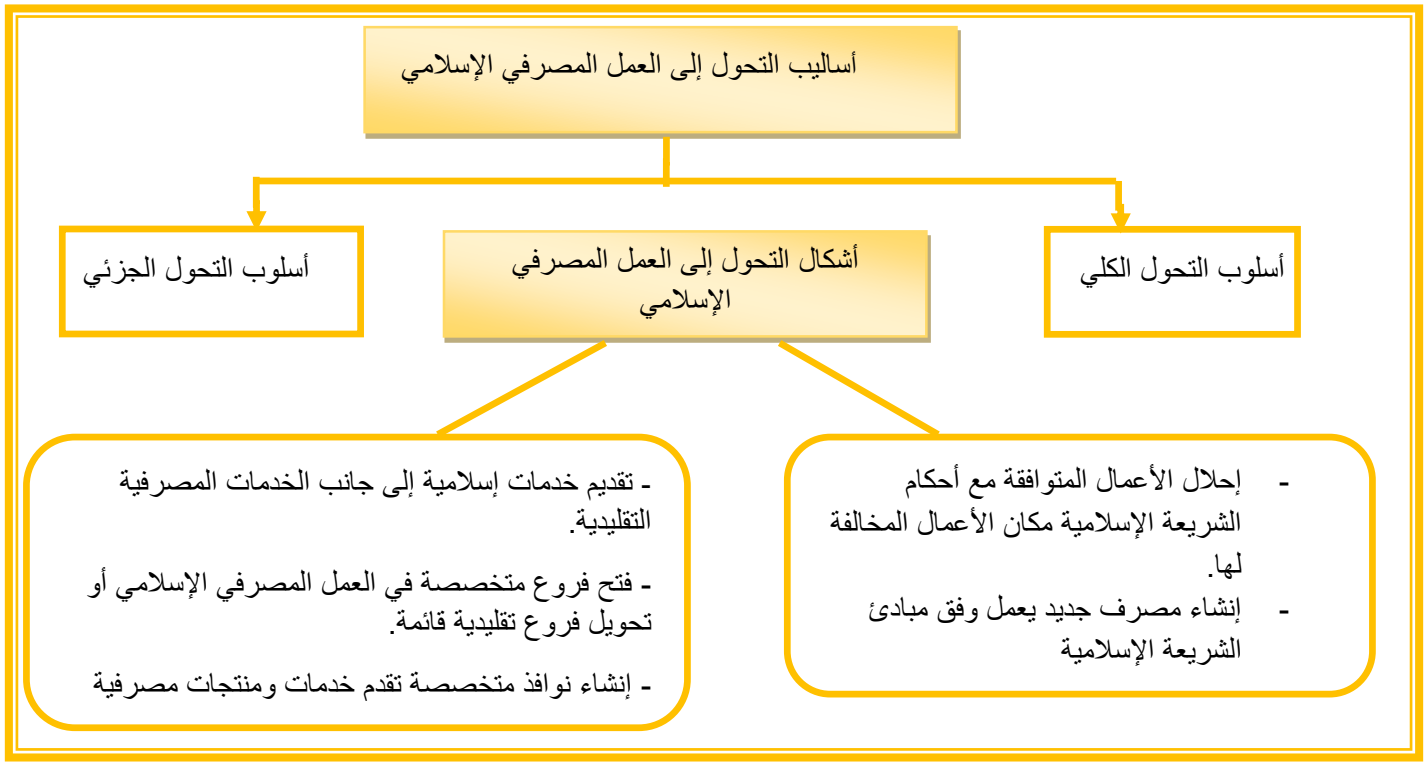

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ما سبق.

[1] **المرجع نفسه**، ص 343.

المبحث الثالث: معوقات وآثار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تواجه عملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي العديد من العقبات التي تعرقل نجاح هذه العملية، وذلك نتيجة لاختلاف أسس العمل المصرفي التقليدي عن أسس العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما يفرض على المصارف التقليدية التي أقدمت على عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي مواجهة هذه العقبات والعمل على الحد منها وإيجاد حلول مناسبة لها، لضمان نجاح عملية التحول، كما أن عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تحقق للمصارف التقليدية العديد من المزايا، إلا انه قد يترتب عنها آثار عكسية لها نتائج سلبية، تؤثر على نجاح تلك المصارف في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: معوقات التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تعترض المصارف التقليدية مجموعة من الصعوبات والعقبات خلال قيامها بعملية التحول إلى مصارف إسلامية مما قد يؤدي إلى تأخر أو فشل هذه العملية، ويمكن حصر هذه العقبات في:

الفرع الأول: معوقات قانونية

وتتمثل في كافة الأمور و الإجراءات القانونية التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ قرار التحول لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية و التي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحوله، ويمكن إيجازها في الآتي:[1]

- ✓ صعوبة التوفيق بين موافقة البنك المركزي من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية قرار التحول من جهة أخرى، لتلازمهما وتوقف كل منهما على الآخر.
- ✓ تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة عن تحول المصرف التقليدي، يترتب عنه استمرار التعامل بالمخالفات الشرعية، أو التوقف عن تقديمها والذي قد يعرض المصرف لخسائر مالية.
- ✓ هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العالم التي تعتبر العقود الربوية صحيحة من الناحية القانونية، مما يحول دون الالتزام بتعديلها عند التحول بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ عدم وجود قوانين مصرفية منظمة للمتطلبات القانونية لتحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتفاوتها من دولة لأخرى.
- ✓ وجود فراغ تشريعي في بعض الدول لا يوضح العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية أو بين المصارف الإسلامية، وعدم التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي ما ينجر عنه بعد السماح بالترخيص لها، كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للمصارف التقليدية.
- ✓ التأخر في تعديل العقود الربوية خاصة التي رفض أصحابها تعديلها، بحكم القانون ما يعني الاستمرارية في ممارسة المخالفات الشرعية، وهو ما يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

الفرع الثاني: معوقات إدارية

يمكن حصر أهم المعوقات الإدارية التي تواجه التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في:[2]

---

[1] رشام كهينة، **تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية -الآليات والمعوقات-**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد 03، مارس 2016، ص 107.

[2] دريد حنان، **استراتيجية تحول البنوك الجزائرية للمصرفية الإسلامية للنهوض بالقطاع المصرفي**، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحى فارس، المدية، المجلد 06، العدد 08، 2018، ص 82.

- ✓ خطورة الآثار الناجمة عن عدم تجاوب الإدارة المصرفية مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، أو عن اتخاذ القرارات المتسرعة التي لا تستوفي جميع جوانب المشكلة.
- ✓ ظهور الحاجة الملحة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف، نتيجة لظهور أقسام وإدارات جديدة وتغيير المهام الوظيفية، في أغلب الوظائف، واختفاء بعض الأقسام والإدارات، واضطراب انسياب خطوط السلطة والمسؤولية بين الوظائف، ما يتطلب استدعاء خبراء التنظيم للمشاركة في إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي بما يلاءم الوضع المتحول له وضمان نجاح تجربة التحول واستمرارها.
- ✓ ظهور الحاجة الملحة إلى تدريب كوادر المصرف التقليدي الوظيفية أثناء عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وتأهيلهم لمزاولة الأعمال الجديدة التي سيضطلعون بمسؤوليتهم في الوضع المتحول له، وهذا الأمر سيزيد الأعباء الملقاة على عاتق إدارة المصرف التقليدي، حيث سيتطلب سد هذا النقص في حاجات المصرف من الكوادر الوظيفية وتعداد البرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات العمل الوظيفي في الوضع المتحول إليه واستقطاب المدربين لتولي مهمة تنفيذ البرامج التدريبية، وتحضير لوازم التدريب من وسائل تعليمية وكتب ونشرات وأجهزة، وما إلى ذلك من متطلبات تنفيذ البرامج التدريبية لتخريج الكوادر القيادية والتنفيذية المؤمنة بفكرة العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: معوقات شرعية

وتتمثل في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، والتي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لأحكام الشريعة لتخطيط عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، ومعالجة مستجداته واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية.[1]

المطلب الثاني: آثار التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

لظاهرة تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي العديد من الآثار الايجابية والسلبية التي يصعب حصرها، وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

ويمكن إيجازها في النقاط الآتية: [2]

- ✓ انتعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات ودور الهيئات الشرعية، كما يساهم التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي في ابتكار العديد من المنتجات التي لم تكن مطبقة من قبل المصارف الإسلامية.
- ✓ تعزيز روح المنافسة بين المصارف الإسلامية مما ينعكس إيجابا على تخفيض تكاليف التمويل، وكذا فتح قنوات ادخارية لأصحاب الفوائض المالية، وإلغاء الاحتكار الذي مارسته المصارف التقليدية.
- ✓ إن الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية سيؤدي على المدى الطويل إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب التقليدي، وتكوين كيانات مصرفية إسلامية عملاقة تقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرفي الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989، ص 510.

[2] معارفي فريدة، **استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 92، 93.

- ✓ تشجيع المصارف التقليدية على إدخال الصيرفة الإسلامية مثلما عملت "مؤسسة النقد العربي السعودي" التي قامت بإنشاء وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي بالمعهد المصرفي، وتنظيم ندوات حول الصيرفة الإسلامية، وتدريب العاملين في الرقابة على أسس عمل المصارف الإسلامية.

إلى جانب هذه الآثار فإن التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي يحقق آثار إيجابية أخرى منها:[1]

- ✓ حدوث تطور في أداء المصارف الإسلامية نفسها، عن طريق تحديث نظم العمل بها، وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة وابتكار منتجات مصرفية جديدة، حفاظا على عملائها الذين تسرب جزء منهم للمصارف التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية.
- ✓ لفت انتباه السلطات النقدية، إلى ضرورة التجاوب مع طلبات المصارف التقليدية التي ترغب في إدخال العمل المصرفي الإسلامي، والمصارف التقليدية التي ترغب في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، مثلما حدث في الكويت والإمارات، البحرين واليمن ولبنان وتركيا.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

بالرغم من المزايا والإيجابيات التي تحققها ظاهرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي إلا انه قد ينجم عنها آثار سلبية، تتمثل في:[2]

- ✓ تماطل مالكو المصارف الربوبية عن بذل المزيد من الجهود لتحويل تلك المصارف إلى الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما أثبتته العديد من التجارب.
- ✓ رغم نجاح إنشاء الفروع والنوافذ في المصارف التقليدية، إلا أنها مجرد ظاهرة شكلية، الغرض منها استنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم واستثمارها في الخارج باسم الإسلام، فمعظم أصحاب المصارف الربوبية في الكثير من الدول الإسلامية هم من الأجانب وخاصة اليهود.
- ✓ إن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل المصارف التقليدية من شأنه أن يشوه العمل المصرفي الإسلامي لاشتباهه بالربا.
- ✓ قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف التقليدية إلى إعاقة إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

[1] بريش عبد القادر، حمو محمد، **تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصرفية الإسلامية _الحظوظ وإمكانيات النجاح_**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ماي ،2009، ص 24.

[2] بوطبة صبرينة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 134، 135.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي هو عملية انتقال من المعاملات المالية الإسلامية المحظورة شرعا إلى تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، و أن فكرة النوافذ الإسلامية و الفروع تعود إلى ظهور المصارف الإسلامية، إلا أن الاهتمام بها والإقبال عليها راجع إلى إدراك المصارف التقليدية لنجاح العمل المصرفي الإسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

كما أن الأرباح المحققة من العمل المصرفي الإسلامي جذبت المصارف التقليدية لدخول العمل المصرفي الإسلامي، لتجد هذه الأخيرة نفسها أمام خيار التحول الكلي أو الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي، و يعتبر هذا الأخير الأسلوب الأسهل والأكثر استخداما وهنا يجب التنويه إلى أن عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تخضع لمجموعة من المتطلبات و المبادئ الواجب توفرها لضمان نجاحها، كضرورة وجود هيئة رقابة شرعية تعمل التأكد من صحة ومصداقية المنتجات والخدمات المقدمة، إلى جانب هذا فإن عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تواجه العديد من العقبات التي من شانها أن تؤدي إلى فشل عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

الفصل الثاني: مدخل إلى النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

تمهيد:

نظرا للانتشار الكبير لظاهرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي والنجاح الذي حققته على المستوى المحلي والدولي، أصبحت المصارف التقليدية تحاول جاهدة دخول هذا المجال سعيا منها لتحقيق أرباح إضافية والوصول إلى شريحة جديدة من العملاء وذلك من خلال عدة مداخل، حيث تعتبر عملية فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية من الطرق الأكثر استخداما لدخول سوق العمل المصرفي الإسلامي مما يكسبها أهمية كبيرة.

بالإضافة إلى أن النوافذ الإسلامية تعتبر خطوة تمهيدية للتحول الكلي للمصارف التقليدية، وهذا ما سنسلط عليه الضوء، في هذا الفصل:

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.

المبحث الثاني: متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية والمنتجات والخدمات التي تقدمها.

المبحث الثالث: تحديات وأثار فتح النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم المتعلقة بالنوافذ الإسلامية، والتطرق إلى خصائصها وأهدافها بالإضافة إلى الدوافع التي ساهمت في فتح النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

عرفت النوافذ الإسلامية بتعريفات عديدة، من أهمها:

"أنها جزء أو حيز في الفرع الربوي لتقديم خدمات مالية إسلامية إلى جانب ما يقدمه من خدمات مالية تقليدية".[1] وعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، على أنها "جزء من مؤسسة الخدمات المالية التقليدية والتي قد تكون فرعا لتلك المؤسسة، أو وحدة متخصصة تابعة لها توفر كل من خدمات، إدارة الصناديق (حسابات الاستثمار) والتمويل و الاستثمار المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها".[2]

كما عرفها المشرع الجزائري، في المادة 17 من النظام رقم 20_02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، بأنها "هيكل ضمن المصرف أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية".[3]

عرفت أيضا بأنها "إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها مراقبتها".[4]

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن النوافذ الإسلامية هي: "هيئات أو إدارات داخل المصارف التقليدية، تقدم خدمات مالية إسلامية وتخضع لرقابة هيئات شرعية".

المطلب الثاني: خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من خصائص النوافذ الإسلامية والأهداف المرجوة من فتحها.

الفرع الأول: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي يمكن حصرها في النقاط التالية:[5]

- ✓ التبعية للمصارف التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية، حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للمصرف التجاري.

---

[1] إبراهيم أوراغ، **التمويل الإيجاري في شبابيك الصيرفة الإسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة أيوفي _عقد التمويل بالإجارة لبنك ترست الجزائر نموذجا** _ ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، باتنة، 2020، ص1426.

[2] وثيقة صادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية، **الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية /عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل وصناديق الاستثمار المالية**، ديسمبر 2007، ص21.

[3] المادة 17 من النظام رقم 20_02، المؤرخ في رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، **المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص34.

[4] أحمد خلف حسن الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، جامعة تكريت، المجلد 19، العدد 02، 2013، ص50.

[5] عدة مراجع:

- عبد القادر باخو، عطاء الله غربيبي، **دور النوافذ الإسلامية في تمويل الاستمارات الوقفية _الشركة الوقفية نموذجا**، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 06، العدد 02، ص188.
- نجيب سمير خريس وآخرون، **فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، اللجنة العليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الأردن، المجلد 14، العدد 04، 2018، ص 441.

- ✓ سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على النوافذ بالنسبة للسيطرة على فرع أو مصرف مستقل.
- ✓ النوافذ الإسلامية تتميز في تعاملاتها أنها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بخلاف النوافذ التقليدية التي تتعامل بالربا وغيرها من المعاملات الغير جائزة.
- ✓ تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإيجار فيما تقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.
- ✓ عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم المصرف التقليدي بإيداع وديعة استثمارية لديه على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع أخر.
- ✓ تخصيص مبلغ معين، ليكون رأسمال النافذة الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأس مال المصرف التقليدي.

الفرع الثاني: أهداف النوافذ الإسلامية

تعددت أهداف فتح المصارف التقليدية للنوافذ الإسلامية، ومن أهم هذه الأهداف نذكر منها:

- ✓ تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.[1]
- ✓ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطر وإلقائها على طرف دون الآخر.[2]
- ✓ التمهيد التدريجي للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، حيث تشكل هذه النوافذ محطة تمهيدية لتمارس على المنتجات المالية الإسلامية المعدة لدى المصارف الإسلامية من أجل كسب عملاء جدد وإيجاد الوقت الكافي لتأهيل الكوادر وبالتالي يسهل التحول الكامل من العمل المصرفي الربوي إلى العمل المصرفي الإسلامي.[3]

إلى جانب هذه الأهداف هناك أهداف أخرى نجزها في:[4]

- ✓ رغبة المصارف التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.
- ✓ المحافظة على عملاء المصرف التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.

---

[1] طهراوي أسماء، **تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 644.

[2] نجيب سمير خريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الزرقاء، الزرقاء، المجلد 14، العدد 02، 2014، ص 149.

[3] معايزية سعاد، **تقييم النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، العدد 08، جوان 2022، ص80.

[4] عدة مراجع:

- عزوز مناصرة، **نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنات**، ملتقى دولي، نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 20،21 /09 / 2022، ص953.
- يمينة خترومي، **النوافذ الإسلامية بين الواقع العلمي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، مخبر الفقه الإسلامي ومستجدات العصر، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1، المجلد 02، العدد 02، 2022، ص ص66،67.

- ✓ العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة.
- ✓ توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- ✓ تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين معها.

المطلب الثالث: دوافع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

تختلف دوافع فتح النوافذ الإسلامية من مصرف لآخر إلا أنه هناك دوافع مشتركة بينهم نذكر منها:[1]

- ✓ نجاح تجربة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ رغبة المصارف الربوية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- ✓ التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الخارج ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.
- ✓ الطلب المتزايد عل الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في المجتمعات الإسلامية لا ترغب التعامل مع المصارف التقليدية.
- ✓ حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد.
- ✓ ارتفاع عوائد التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجع ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت المصارف التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية.
- ✓ الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف المصارف التقليدية، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.
- ✓ بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فان الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحت وهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

[1] عدة مراجع:

- فهد بن صالح بن محمد الحمود، **أحكام التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى**، رسالة دكتورة في الفقه، تخصص الفقه، قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2009، ص 264.
- قمومية سفيان، بلعزوز بن على، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الشلف، العدد 18، 2017، ص60.
- بن زارع حياة، **تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 114، 2021، ص100.
- مفيدة نادي، صابرينة مغات، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق _ دراسة حالة TRUST BANK_** مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص404.

المبحث الثالث: متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية والمنتجات والخدمات التي تقدمها

قصد فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات الضرورية وكذلك يجب الالتزام بمجموعة من الضوابط الواجبة للتأسيس وهذا ما سنحاول تقديمه في هذا المبحث.

المطلب الأول: متطلبات فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية

يقتضي فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية، نوردها في النقاط التالية:

الفرع الأول: متطلبات قانونية

تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بيها :[1]

- ✓ صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس.
- ✓ تكليف إدارة الشؤون الدينية القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة العقبات القانونية المحتملة.
- ✓ الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على المصرف التجاري، متمثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروط يجب على المصرف التجاري الالتزام بها نذكر منها:[2]
  - ❖ قيام المصرف التقليدي بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية.
  - ❖ وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل مصرفي مزدوج.
  - ❖ تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية.
  - ❖ إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.

الفرع الثاني: متطلبات شرعية: تتمثل أهم المتطلبات الشرعية في: [3]

- ✓ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ عملية فتح النافذة الإسلامية.
- ✓ تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- ✓ إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.
- ✓ الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروع.

الفرع الثالث: متطلبات إدارية: يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقيق المتطلبات الشرعية، وللشروع في ذلك يجب توفير المتطلبات الإدارية التالية:[4]

---

[1] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 34_35، 2014، ص 153.

[2] عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، **ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 111، 2022، ص107.

[3] منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدارسات، جامعة غرداية، غرداية، المجلد 13، العدد 02، 2020، ص ص927،928.

[4] محمد الأمين بن كابو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية _حالة الجزائر _**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص544.

- ✓ تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروع.
- ✓ تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ الإسلامية والتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، وصيغ التمويل الإسلامي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: ضوابط فتح النوافذ الإسلامية

تخضع عملية فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية إلى مجموعة من الضوابط لابد من توفرها أو احترامها حتى تتم عملية الفتح بنجاح ويمكن إيجاز هذه الضوابط في:

الفرع الأول: الضوابط الإدارية

هناك عدة ضوابط إدارية لابد من توفرها حتى تصل النوافذ الإسلامية للهدف المنشود:[1]

- ✓ أن تكون هناك إدارة مستقلة تختص بالنشاطات المصرفية الإسلامية داخل المصارف التقليدية وتعمل على تطوير هذه النشاطات ورفع مستوى الأداء والكفاءة التشغيلية وتوفير المتطلبات والاحتياجات الفنية والإدارية.
- ✓ أن يكون هناك فصل مالي ومحاسبي مع ضمان استقلالية إدارة النوافذ الإسلامية عن باقي إدارات وفروع المصرف التقليدي الأخرى، وهذا ضابط أساسي لتحقيق هدف عدم اختلاط الأموال، حتى يتم التمويل وفقا لمنهج الشرعي الإسلامي.
- ✓ حسن اختيار العاملين في النوافذ الإسلامية والذين يتعاملون بشكل مباشر مع فئة العملاء، وتدريبهم بشكل يتماشى مع منهج الشرع الإسلامي وتعريفهم بأساسيات ومبادئ التمويل الإسلامي والذي له أكبر أثر في سلامة التطبيق والارتقاء بمستوى الأداء، مع تقييمهم بشكل مستمر وتحفيزهم إلى جانب تطويرهم وتحقيق مستويات عالية من الرضا الوظيفي بينهم.

الفرع الثاني: الضوابط الفنية والعملياتية

كان من الطبيعي أن يتبع الفصل المالي والمحاسبي ضرورة تطوير نظم فنية وتطبيق أساليب وإجراءات عملياتية تتناسب وطبيعة العمل الإسلامي ومتطلباته، و هذا أيضا نوعا آخر من الفصل بين العمل الإسلامي والعمل التقليدي في المصرف، فليست المنتجات الإسلامية وصيغ التعاقد عليها مثل تلك التقليدية، كما أن النظم والبرامج المطلوبة لتعامل مع هذه المنتجات وصيغ تعاقداتها ليست أيضا كمثيلاتها التقليدية وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة تبني نظم فنية وسياسات إجرائية تعمل وفق ضوابط مختلفة عن تلك المستخدمة في الفروع والإدارات الأخرى في المصرف، يتم من خلالها فتح الحسابات وإجراء القيود المحاسبية وفق الضوابط الإسلامية.[2]

---

[1] سهى مفيد، أحمد سفيان، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية _دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها_**، مجلة بحوث الدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2019، ص13.

[2] سعيد بن سعد المرطان، **ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية _ تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي_**، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، منتدى الاقتصاد الإسلامي، ماي 1999، ص ص36،37.

الفرع الثالث: الضوابط المالية والمحاسبية

هناك عدة ضوابط مالية ومحاسبية لابد من وجودها حتى يتحقق شرط صحة تطبيق نشاطات النوافذ الإسلامية والتي تكون وفق منهج الشرع الإسلامي وهي كالتالي:[1]

- ✓ الفصل بين مصادر الأموال التابعة لعمليات النوافذ الإسلامية وعمليات المصرف التقليدية والتأكد من وجود الاستقلالية المالية والمحاسبية في العمليات المصاحبة للنوافذ الإسلامية.
- ✓ أن يكون هناك قسم مخصص ضمن النافذة الإسلامية يعمل على إعداد الميزانية والأصول والخصوم وإعداد القوائم المالية.
- ✓ العمل على تخصيص رأس مال للنوافذ الإسلامية حتى تتمكن لتأسيس أصولها الثابتة حتى تتمكن من ممارسة نشاطها على أكمل وجه، كذلك تلبية رجال الأعمال.
- ✓ لا تتمتع النوافذ الإسلامية بالاستقلالية الإدارية وبالتالي ليست لها شخصية قانونية مستقلة باعتبارها تابعة للمصرف التقليدي، لكن في المقابل وجود إدارة أو قسم إداري مستقل ضمن الهيكل التقليدي يعمل على إدارة عمليات النشاطات الإسلامية وأحكام الرقابة عليها.
- ✓ تأهيل كوارد بشرية تؤمن بمبدأ الصيرفة الإسلامية.
- ✓ إعداد دليل توضيحي نشاطات النوافذ الإسلامية بهدف تعريف العاملين في النوافذ الإسلامية بالصيرفة الإسلامية وذلك عن طريق مكاتب استشارية متخصصة في هذا المجال.

الفرع الرابع: الضوابط الشرعية

هناك العديد من الضوابط الشرعية التي تخضع لها المصارف التقليدية الراغبة في فتح نوافذ إسلامية، حيث يمثل الالتزام بها أهم عوامل نجاحها وتتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ وجود وجهة صادقة للقيادات العليا للمصرف التقليدي ممثلا في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال الاستعداد لتحمل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كأن وقع مخالفات شرعية لعملية استثمارية فيحن الأرباح الناجمة عنها لمخالفتها للشريعة الإسلامية.
- ✓ اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي، الودائع واستثمارها، واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا اجتناب بيع مالا يملك، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك فالشراء أولا ثم البيع، وهنا تأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات.
- ✓ الفصل التام بين أموال النوافذ الإسلامية وأموال المصارف التقليدية، والذي يعتبر معيار لمصداقية العمل المصرف الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية. [3]

المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات التي تقدمها النوافذ الإسلامية

قبل التطرق للمنتجات والخدمات التي تقدمها للنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، يجدر بينا الإشارة إلى أن هذه المنتجات والخدمات لا تختلف عن تلك التي تقدم في المصارف الإسلامية إلا من حيث الحجم وأن

---

[1] سهى مفيد، أحمد سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص13،14.

[2] لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، صنعاء، 20_21 مارس 2010، ص ص10،11.

[3] BEN ZEK'KOURA LAOUNIA, **Islamique Windows expérience in algérien législation** , gaurnal of Economies and management ,faculty of économico, commercail and management sciences , ahmed derayah university Kadrar,volume 04, nombre 05,02/2020,p05.

المنتجات المقدمة قد تختلف من نافذة الإسلامية لأخرى بالإضافة إلى أن كل المنتجات والخدمات المقدمة تخضع لرقابة الهيئة الشرعية ويمكن تقسيم خدمات ومنتجات النوافذ الإسلامية إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي:

الفرع الأول: خدمات مصرفية إسلامية

أولا: قبول الودائع:[1]

يقبل المصرف الإسلامي الودائع النقدية وذلك على أساس تسجيلها في الحساب تبعا للتصنيفات التالية:

1. **حساب الائتمان:** وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف الإسلامي على أساس تعويضه باستعمالها له دون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع وتشمل نوعين من الحسابات هما الحساب الجاري، حساب الودائع تحت الطلب.
2. **حساب الاستثمار المشترك:** ويشمل جمع الودائع الاستثمارية التي يتسلمها المصرف الإسلامي من الراغبين بمشاركته فيما يقوم بيع من تمويل واستثمار منظم بشكل متعدد ومستمر وذلك على أساس حصول هذه الودائع على نسبة معينة، مما

يتحقق سنويا من أرباح صافية حسب شروط الحساب الداخلية فيه، وتقسم حسابات الاستثمار المشترك إلى حساب التوفير، الإشعار، الأجل.

ثانيا: التحويلات المصرفية هي عملية نقل النقود، أرصدة الحسابات من حساب إلى أخر، أو من مصرف إلى مصرف، أو من بلد إلى بلد، وما سيتتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية، أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى، والتحويلات المصرفية تنقسم في مجملها إلى نوعيين رئيسيين هما: التحول الداخلي والتحول الخارجي.[2]

ثالثا: خطابات الضمان: هو تعهد كتابي يصدره المصرف لصالح عميل له، يشترك في مناقصة حكومية مثلا، فيتعهد المصرف لصالح للجهة المستفيدة أنه إذا لم يحترم العميل التزاماته فإن المصرف سيؤدي عنه نسبة معينة من مبلغ الصفقة ،تشترطها الجهة المعنية لضمان جدية الغرض ,وتنفيذ الواجبات المترتبة.[3]

وتنقسم خطابات الضمان إلى أربعة أنواع وهي كالتالي:[4]

1. **خطابات الضمان الابتدائية:** ويقصد بهذه الخطابات ما تقدمه المصارف لعملائها من خطابات، لتقديمها إلى المستفيد، سواء كانت حكومة، أو عامة، أو خاصة، وفيها تتعهد المصارف بدفع القيمة المحددة في الخطاب، دون أية معارضة عند أول طلب من المستفيد، وتتعلق هذه الخطابات _عادة_ بالعطاءات التي تطلب أي جهة تقديمها، لتنفيذ عمليات معينة، مع دفع تأمين ابتدائي _لضمان جدية مقدم العطاء_ يمثل نسبة مئوية من إجمالي قيمة العطاء.
2. **خطابات الضمان النهائية:** في هذه الحالة إسناد عمليات معينة، أو طلب توريدات من بعض السلع، أو المواد الخام أو غيرها، خلال فترة زمنية، قد تشترط الجهة _التي يتم أداء الأعمال، أو التوريدات لها_ أن يقدم المورد، أو المقاول، أو جهة التنفيذ خطاب الضمان يظل ساري المفعول حتى ينتهي الغرض منه، وهو ضمان حسن، وسلامة تنفيذ كافة الأعمال المسندة إلى مقدم الخطاب، أو تمام التوريد أية مخالفات خلال فترة التنفيذ أو التوريد، أما إذا حدث إخلال بما تم ا لاتفاق عليه من جانب مقدم العطاء، أو لم يلتزم المقال، أو المورد بالشروط، والمواصفات، والجودة المطلوبة، فيمكن للمستفيد في

---

[1] صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008، ص ص 114،115.

[2] عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة، عمان، ط1، 1998، ص ص297،298.

[3] لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1995، ص54.

[4] حمدي عبد العظيم، **خطاب الضمان في البنوك الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1981، ص ص20،21.

هذه الحالة مصادرة خطاب الضمان، ويعتبر ذلك بمثابة عقوبة، أو جزاء يوقع مقدم خطاب الضمان، كما يعتبر تعويضا للمستفيد،

3. **خطابات ضمان الدفعة المقدمة:** عند إسناد عملية معينة، أو طلب توريد بعض المواد الخام، أو السلع من أحد المقاولين أو العملاء، قد يطلب هذا العميل، أو المقاول، الحصول على دفعة مالية مقدما لمساعدته على تمويل الأعمال التي سوف يقوم بأدائها.. ولما كان ذلك ينطوي على بعض المخاطرة بالنسبة للمستفيد فإنه عادة ما يطلب من المقاول، أو العميل أن يقدم خطاب ضمان من أحد المصارف، بقيمة تساوي قيمة الدفعة المقدمة، التي يطلب العميل الحصول عليها، وفي حالة إصدار خطاب ضمان الدفعة المقدمة، فإنه عادة ما يوضع نص، يفيد بأن تستنزل قيمة الأعمال، أو التوريدات التي تنفذ من قيمة الضمان.
4. **خطابات الضمان الملاحية:** وتصدر هذه الخطابات لشركات الملاحة، لتعويضها عن أية أضرار قد تلحق بها، بسبب تسليمها البضائع الموضحة في خطاب الضمان عند أول طلب، مع التعهد بتقديم بوليصة الشحن، وعندما تصل هذه البوليصة الى المصرف، فإنه يقوم بإرسالها إلى شركة الملاحة، ويطالبها بأن تعيد إليه خطاب الضمان.

رابعا : الاعتماد المستندي : وهو أحد أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها المتعاملين في الأسواق الدولية استيرادا وتصديرا، تأكيدا وضمانا لحقوق الأطراف المشتركة في هذه العمليات وتقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة إلى عملائها، ولكن في إطار إسلامي ووفق ما تقتضي به الشريعة الإسلامية، حيث يتم تقديم هذه الخدمة في إطار عمليات المرابحة للأمر بالشراء والمشاركة، كما يتم تقديمها للعملاء الذين يقومون بتغطية قيمة الاعتمادات نقدا بالكامل، وبحيث لا تتضمن عملية فتح الاعتماد المستندي أي تسهيلات ائتمانية بفوائد كما هو الحال بالمصارف الربوية،[1]و يتخذ الاعتماد المستندي في المصارف الإسلامية عدة أنواع: [2]

1. الاعتماد المستندي بالتمويل الذاتي

وفي هذا الاعتماد يقتصر دور المصرف الإسلامي على فتح الاعتماد المستندي بغطاء كامل أو جزئي، ويسهل عملية الدفع للمستفيد، وتدقيق المستندات والتأكد من صحتها دون أن يكون له أي علاقة بالبضاعة ، ويستحق المصرف الإسلامي في هذه الحالة عمولة مقطوعة أو محسوبة بنسبة من قيمة الاعتماد دون أن يكون له علاقة بمدة الاعتماد وذلك مقابل الخدمات التي يقدمها للعميل، ولا يختلف دور المصرف الإسلامي عن دور المصرف التقليدي في هذا النوع من الاعتماد من حيث أنه مسؤول عن تسليم مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد للعميل الفاتح، إما بخصوص موضوع الاعتماد والفوائد فهناك اختلافات جوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في هذا المجال تتلخص في:

- ✓ لا يقوم المصرف الإسلامي بالموافقة على إصدار كتاب الاعتماد يكون موضوعه حرام مثل الاعتماد المفتوح لاستيراد لحوم الخنزير أو الخمور أو السجائر.
- ✓ لا يقوم المصرف الإسلامي باحتساب أية فوائد على العميل فاتح الاعتماد عن الفترة الواقعة بين دفع قيمة المستندات للمستفيد ووصول المستندات.

2. **الاعتماد المستندي بالمشاركة:** في هذا النوع من الاعتمادات يقوم المصرف بتغطية باقي قيمة الاعتماد بصفته شريكا لا كفيلا أو ضامنا، وبالتالي فإنه يكون شريكا في الربح الناتج عن بيع البضاعة، فلا تنحصر مسؤولية المصرف هنا في المستندات فقط بل يكون مسؤولا عن البضاعة مع شريكه.

[1] محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية، دار إيتراك**، القاهرة، ط3، 1999، ص ص102،103.
[2] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2013، ص ص324،325.

- ✓ **الاعتماد المستندي بالمرابحة:** يكون دور المصرف الإسلامي في هذا النوع من الاعتمادات هو دور المستورد، حيث يتم استيراد البضاعة باسم المصرف بناء على رغبة الآمر بالشراء، ويتم احتساب تكلفة البضاعة حتى لحظة وصولها وبيعها للآمر بالشراء، إضافة إلى ربح معين حسب الوعد المبرم بين لطرفين، وفي هذه الحالة:
- ✓ يكون المصرف الإسلامي مسؤولا عن تسليم بضاعة ومستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد، ولا تنحصر مسؤوليته بتسليم مستندات مطابقة فقط كما هو الحال في المصارف التقليدية، أو في الاعتماد بالتمويل الذاتي.
- ✓ لا يجوز أن يكون موضوع الاعتماد المستندي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

خامسا: خدمات مصرفية أخرى

تقدم المصارف الإسلامية خدمات مصرفية أخرى لعملائها، ومن أهمها:[1]

1. **تحصيل الأوراق التجارية:** حيث يتم تحصيل قيمة الأوراق التجارية المختلفة للعملاء (كمبيالات شيكات، مستندات) مقابل عمولة معينة، وتعتبر في هذه الحالة وكيلا يأجر ولا مانع أن يكون الأجر في هذه الحالة مقطوع أو نسبة من قيمة الورقة، ولا تقوم المصارف الإسلامية بأي حال من الأحوال بشراء هذه الأوراق من العملاء بأقل من قيمتها (خصم الأوراق التجارية) بأي شكل من الأشكال.
2. **إدارة الممتلكات:** قد تتولى المصارف الإسلامية إدارة أملاك الغير مقابل أجرة محددة أو مقابل نسبة من الإيراد، مثل إدارة المجمعات التجارية أو البيانات لصالح أصحابها، وتنطبق هنا أحكام عقد الإجارة أو الجعالة أيضا.
3. **إدارة الاكتتاب:** تتولى المصارف الإسلامية إدارة الاكتتاب في أسهم شركات المساهمة أحيانا مقابل أجرة محددة بشرط أن تكون غايات الشركة لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
4. **تأجير الصناديق الحديدية:** تقوم المصارف الإسلامية أيضا بتأجير الصناديق الحديدية أو ما يسمى بصناديق الحفظ الأمين لعملائها مقابل أجرة سنوية محددة، لتمكينهم من حفظ مقتنياتهم الثمينة أو الهامة في هذه الصناديق التي لا يمكن فتحها إلا بوجود العميل وأحد مسؤولي المصرف.

الفرع الثاني: الخدمات الاجتماعية

وذلك باعتبار أن المصارف الإسلامية ليست مجرد مؤسسة اقتصادية، تهدف إلى تعظيم الربح وحسب بل هو أيضا مشروع اجتماعي يهدف إلى الرقى بالمجتمع وتنمية موارده وقدراته من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية من أهمها ما يلي:

1. **جمع وتوزيع الزكاة:** تنقسم مصادر الزكاة بالمصارف الإسلامية إلى ثلاثة مصادر رئيسية وهي زكاة مال المساهمين وهي إلزامية الأداء، وزكاة مال المتعاملين مع المصرف أصحاب الودائع وغيرهم وهذه اختيارية الأداء، وزكاة مال من غير المتعاملين مع المصرف ويتم توجه أموال الزكاة إلى المصارف الشرعية. [2]

2. **القرض الحسن:** يقوم القرض الحسن على إتاحة المصرف الإسلامي مبلغا محددا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات أو

[1] حسين محمد سمحان، **مرجع سبق ذكره**، ص337.
[2] عبد العزيز قاسم محارب، **المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2011، ص ص92،93.

مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي المصرف فقط أن يسترد أصل القرض أي الأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد وعادة ما تقوم المصارف الإسلامية بتكوين رصيد معين يخصص مبلغه كصندوق مستقل لتمويل منح القروض الحسنة وفي الحدود التي لا تضر بمصالح المصرف ولا بمصالح مودعيه.[1]

الفرع الثالث: المنتجات الإسلامية التي تقدمها النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

أولا: المشاركة:[2]

هي عقد بين المشاركين في رأس المال والربح، أوهي تقديم المصرف الإسلامي (النافذة) والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو شركة أو مساهمة في مشروع قائم، بحيث يصبح كل واحد منهما متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة، أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح وتقييم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ،ولا يصح اشتراط خلاف ذلك فكل المشاركات هي حلال وجائزة شرعا، وهي من العقود الجائزة ويحق لكل الشركيين فسخها متى شاء مثل الوكالة لكونها تقوم على الوكالة والأمانة فكل شريك وكيل عن صاحبه وموكل له، فهو يتصرف في نصيبه بالأصالة وفي نصيب شريكه بالوكالة، ومن أنواعها:

1. **المشاركة الثابتة:** هي التي تبقى فيها حصة الشريك ثابتة في رأس مال المشاركة طوال أجلها المحدد في العقد.
2. **المشاركة المنتهية بالتمليك:** هي المشاركة التي يعطى فيها المصرف الحق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجيا، بحيث تتناقص حصة المصرف وتزيد حصة الشريك الآخر إلى أن ينفرد بملكية جميع رأس المال.

ثانيا: المضاربة: يقصد بالمضاربة علاقة مشاركة تقوم بين طرفين أحدهما صاحب المال والآخر صاحب الخبرة، بحيث يقدم الأول مالا يوظفه و يتاجر به الثاني في مجال خبرته على أن يتم اقتسام ما ينتج عن ذلك من ربح بينهما بالنسبة التي يتفقون عليها ابتداء فيما بينهم، [3]وتنقسم المضاربة إلى نوعين:

1. **المضاربة المطلقة:** وهي التي لم يتم تقييدها بالزمان والمكان، وكذلك لم يتم تقييدها بنوع العمل الذي سيقوم به المضارب، ففي هذه الحالة للمضارب مطلق الحرية في البيع والشراء، بما يرى فيه مصلحة من غير تحديد.
2. **المضاربة المقيدة:** وهي على عكس المضاربة المطلقة، أي أنها تكون مقيدة بشروط تقيد حرية الشخص المضارب، كتعين صاحب رأس المال نوع التجارة المنوي العمل بيها، وكذلك المكان وإلى غير ذلك من الأمور.

ثالثا: المزارعة: وهي من أهم مجالات وأشكال التوظيف في المصارف الإسلامية، وتقوم المزارعة أساسا على الزرع ببعض الخارج منه، وذلك أن يقوم مالك الأرض بإعطاء الأرض لمن يزرعها أو يعمل ويقومان باقتسام الزرع، وتعد المزارعة نوع من المشاركة، حيث يشارك أحد الشركاء بمال أو أخذ عناصر الثروة وهي

---

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل، عمان، ط1، 2010، ص 220.

[2] صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، ط1، 2011، ص292.

[3] محمود الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، **البنوك الإسلامية**، الرسالة للإعلان، الإسكندرية، 2002، ص 64.

الأرض والعنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر، ويتجلى عمل المصرف الإسلامي في أن يتأكد من توافر عدد من الشروط. [1]

رابعا: المساقاة: وهي أن يدفع الإنسان بستانه لشخص فلاح عامل، ويقول خذ هذا اعمل فيه ولك نصف ثمره، بشرط أن يكون الشجر معلوم وأن يكون له ثمر يؤكل. [2]

خامسا: المرابحة:[3] وهي بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول، وتتخذ المرابحة أحد الشكلين التاليين:

1. **المرابحة البسيطة:** تكون بين طرفين أحدهما لديه السلعة ويرغب في بيعها للآخر بثمن آجل أكثر من الثمن العاجل، مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب بشرائها فيبيعونه إياها بربح في العادة.
2. **المرابحة المركبة (المرابحة للآمر بالشراء):** تقوم على أساس شراء المصرف للسلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل الآمر بالشراء ثم بيعها له مرابحة، أي بثمنها الأول مع التكلفة المعتبرة شرعا بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه سلفا بين الطرفين.

سادسا: السلم: يعرف بأنه بيع آجل بعاجل، والآجل هو السلعة المباعة الغائبة، والعاجل هو الثمن، وفي هذا الإطار يقوم المصرف (النافذة الإسلامية) بتقديم الثمن للعميل على دفعة واحدة، أو دفعات، ويتعين على العميل أن يسلم السلعة للمصرف بالمواصفات التي اتفقا عليها، وفي المكان والزمان المحددين بالعقد.[4]

ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع لعقود السلم ندرجها في:[5]

1. **بيع السلم البسيط:** يقوم المصرف الإسلامي بتقديم رأس مال السلم عاجلا، واستلام المسلم فيه آجلا في موعد يتفق عليه الطرفان، يتم التعامل بهذه الصيغة من التمويل مع التجار والمزارعين والصناعيين والمقاولين والحرفيين.
2. **بيع السلم الموازي:** يقوم فيه المصرف الإسلامي بشراء كمية من سلعة موصوفة بتسليم مستقبلي، ثم يقوم بعد ذلك ببيع كمية مماثلة من السلعة نفسها موصوفة أيضا وبنفس موعد التسليم، فيتمكن من تحقيق ربح يتمثل في الفرق بين السعرين وقت الشراء ووقت البيع.
3. **بيع السلم بالتقسيط:** يتم فيه الاتفاق على تسليم كل من المسلم فيه ورأس مال السلم بأقساط أو دفعات، حيث يسلم المصرف الإسلامي دفعة معينة من الثمن على أن يتسلم لاحقا ما يقابلها من سلعة، ثم يسلم دفعة أخرى من الثمن ويستلم ما يقابلها لاحقا، ويستمر البيع حسب ما تم الاتفاق عليه بين الطرفان.

سابعا: الاستصناع: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر (المستصنع)، على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه

---

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، شركة دار الأكاديميون، عمان، ط1، 2018، ص278.
[2] سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي**، دار النفائس، عمان، ط1، 2018، ص105.
[3] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص180، 181.
[4] نجاح عبد العليم الوهاب أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1 ،2014، ص50.
[5] أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية _دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية** _ رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص ص57،58.

المستصنع للصانع إما حالا أو مقسطا مؤجلا، وأما في المصارف الإسلامية فإن العقد يسمى بالاستصناع الموازي، وهو يتكون من ثلاثة أطراف وهي (الصانع:وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء المصنع للعميل)،(المقاول: هو الذي يباشر الصنع)،(المستصنع: هو الطرف المشتري في عقد الإستصناع).[1]

ثامنا: الإجارة: هي أداة مشروعة في التعاملات المصرفية الإسلامية وهي تعني توظيف أموال المصرف في شراء وسائل إنتاج غالية الثمن ومطلوبة في التوظيف والتشغيل، ثم تقوم النوافذ الإسلامية بإعارتها للعملاء، في مجالات اقتصادية مختلفة مثل مجال الزراعة ومجال التصنيع أو حتى لأغراض فردية وخاصة، ويتم دفع أجرتها حسب عقد الإنفاق المبرم بين الطرفين،[2]وتتخذ الإجارة أحد الشكلين:[3]

1. **الإجارة التشغيلية:** عقد بين طرفين يقوم على تمليك منفعة، يقوم من خلاله المصرف بشراء أصل من الأصول الثابتة بهدف تأجيره إلى الغير، مقابل أقساط محددة خلال مدة زمنية معينة يرجع بعدها الأصل للمصرف ليعيد تأجيره مرة أخرى، وما يميز الإجارة التشغيلية أنها تعتبر ضمانا لأموال المصرف بما أن الأصل يبقى في ملكيته.
2. **الإجارة المنتهية بالتمليك:** تتكون من عقدين مستقلين، الأول عقد الإجارة، يتم عند ابتداء المدة وتأخذ كل أحكام الإجارة في تلك الفترة، والثاني عقد تمليك العين عند إنهاء المدة، إما عن طريق الهبة أو البيع بسعر رمزي حسب الوعد المقترن بالإجارة.

[1] رباب علي عبد الحميد على النحلة، **دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص98.

[2] بحيح عبد القادر، **النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية _دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية_**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص348.

[3] أمال لعمش، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

المبحث الثالث: تحديات وأثار فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

عادة ما يواجه تطبيق أي نشاط تحديات كثيرة ولعل من هذه الأنشطة نشاط فتح نوافذ إسلامية في مصارف تقليدية، حيث تواجه العديد من التحديات وكذلك تنجر عنها مجموعة من الآثار، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية

يواجه تأسيس النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية العديد من التحديات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

الفرع الأول: تحديات تتعلق بالسياسات والنظم

يوجد العديد من المصارف التقليدية التي ترغب في العمل المصرفي الإسلامي، والتي لا تعطي أهمية للنظم المحاسبية المستخدمة في النوافذ الإسلامية بحيث لا تتناسب مع مبدأ الشرع الإسلامي وتكون نفس النظم المعمول به في النشاطات التقليدية، وكذلك عدم الاهتمام بالإجراءات والنظم الفنية التي تحتاجها النوافذ الإسلامية، وبالتالي عدم تقديم الخدمات بشكل جيد مما يضعف من مستوى خدمة العملاء.[1]

الفرع الثاني: تحديات إدارية

تكمن هذه التحديات في عدم وجود رؤية واضحة لدى منتسيبي الإدارات عن خطة الإدارة في حال رغبتها في العمل بالصيرفة الإسلامية، خاصة إذا كانت هناك توجهات مستقبلية لدى إدارة المصرف في التوسع بشكل تدريجي فيما بعد، مما يحد من مشاركة باقي الإدارات في صناعة القرارات و توجهات الإدارة العليا، وبالتالي سيكون هناك قناعات و آراء غير مدروسة عند بعض أصحاب القرار فيما يتعلق بتوجهات العمل بنظام مصرفي مزدوج يجمع بين التقليدي والإسلامي، كذلك سيكون هناك تنافس واحتكاك بين القائمين على إدارات النوافذ الإسلامية وباقي فروع المصرف التقليدية الأخرى، نتيجة لعدم مشاركة القرار من قبل باقي الإدارات أو تقبله، الأمر الذي سيؤثر بشكل سلبي على سير العمل، كما يترتب على ذلك عدم إبداء الاستعداد من باقي الإدارات في المصرف التقليدي على المساعدة في تطوير البدائل الإسلامية لمنتجات المصرف التقليدية فلا تكون هناك دافعية للعمل بشكل مشترك ومنظم. [2]

الفرع الثالث: تحديات ذات صلة بتطوير الأسواق

تجلت هذه التحديات في الأمور التالية:[3]

- ✓ محاولة خدمة جميع القطاعات والشرائح السوقية دون التركيز على قطاعات أو شرائح بعينها، خاصة في تلك المصارف التي استهدفت خدمة قطاع الأفراد في أسواقها.
- ✓ تحفظ بعض العملاء على التعامل مع مصرف يقدم خدمات مزدوجة.
- ✓ التزايد المستمر لحدة المنافسة خاصة من المصارف الأجنبية الكبيرة.
- ✓ صعوبة الإعلان والدعاية المباشرة عن المنتجات الإسلامية أحيانا.

---

[1] سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين " الفروض والتحديات "**، مجلة بيت المشورة، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد 11، أكتوبر 2019، ص 171.

[2] حيدر علي كاظم الفتلاوي، حلمي هاشم عبد القادر، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية " الفروض والتحديات "**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، المجلد 02، العدد 13، أكتوبر 2020، ص 687.

[3] سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، بحث مقدم للمؤتمر الإسلامي 03، الاقتصاد الإسلامي، جامعة القرى، مكة المكرمة، 31ماي/1-2 جوان 2005، ص 29.

الفرع الرابع: تحديات ذات صلة بالموارد البشرية

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في المصرف، فبالإضافة إلى محدودية الموارد البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدي إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وشيوع " الإشاعات " وتدني الروح المعنوية بينهم، كما تنعكس هذه الرؤية الغير واضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، حيث تنشأ فجوة بين الأهداف و الوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.[1]

الفرع الخامس: تحديات تتعلق بتوفير المنتجات

كون القطاع المصرفي الإسلامي حديث التجربة إذا ما قورن بالقطاع المصرفي التقليدي، فإنه مازال يعاني من قصور أو يتخلله نقص في بعض الأمور، ومن أهمها المنتجات المالية الإسلامية، فهي محدودة جدا والبدائل الإسلامية غير كافية، فهي بحاجة إلى تجديد وتطوير شكل يتناسب مع منهج الشرع الإسلامي ترقى إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه المصارف الإسلامية أو أي مصرف يمارس العمل المصرفي الإسلامي.[2]

الفرع السادس: تحديات تتعلق بالعملاء

عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف وخاصة من قبل العملاء، فمنهم من يزال متوجسا من التعامل مع مصارف تعمل بنظام مصرفي مزدوج، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للمصرف التقليدي، ومنهم من يعتقد أن تقديم المصرف التقليدي للنشاطات المصرفية الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية تشويه للعمل المصرفي الإسلامي، فهو ليس بدافع ديني بقدر ما يسعى المصرف التقليدي للربح بإتباع نظامين مصرفيين مختلفين، وربما يكون ذلك عائقا في وجه قيام مصارف إسلامية جديدة، أو أن هذه النوافذ تشكل تهديدا المصارف الإسلامية.[3]

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية المنتظرة عن فتح النوافذ الإسلامية

للنوافذ الإسلامية آثار متعددة، وذلك لما تتميز به من تأثيرات اقتصادية وتقل في السوق المصرفية، من بين هذه الآثار ما يلي: [4]

- ✓ النوافذ الإسلامية أثر من آثار الصحوة الإسلامية، في المجال الاقتصادي التي ظهرت بعد الاستعمار وفيها خروج عن تقليد الغرب ورفض التبعية له في نظامه، الذي يتبع الرأسمالية ويسعى إلى جمع المال من أي طريق بغض النظر عن طبيعته.
- ✓ تخليص المسلمين من شرور الربا من جميع المحرمات، كالغرر والمقامرة والجهالة وغيرها، وعدم جعل الربح هو الغاية التي تبرر أي وسيلة تؤدي إليه، وصيانة النظام المصرفي عن الوقوع فيه، وتطبيق شرع الله تعالى في المعاملات المالية والمصرفية

---

[1] رمضاني لعلا، البرود أم الخير، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية _ حالة الجزائر** _ مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص157.

[2] سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

[3] حيدر علي كاظم الفتلاوي، حلمي هاشم عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص688.

[4] محمد أحمد بن عبد المحسن العوهلي، **النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية _ دراسة فقهية تطبيقية**_، رسالة ماجستير، تخصص فقه المقارن، قسم فقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2005، ص55_58.

- ✓ تأصيل المبادئ والأخلاق الإسلامية، في مجال المعاملات الإسلامية، وتجسيدها على أرض الواقع، وإنشاء إدارات ومعاهد مصرفية تنمي الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتعود على المصارف بأفكار وتوسعات في العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات المصارف التقليدية في تطوير منتجات إسلامية، وتوفير موارد بشرية مؤهلة، ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.
- ✓ للنوافذ الإسلامية دور كبير في توسيع العمل المصرفي الإسلامي، من خلال تحفيز المصارف التقليدية إلى المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.
- ✓ التوسع في العمل المصرفي الإسلامي، والبعد عن النظم الربوية، ويظهر ذلك من خلال النمو السريع والكبير لمعدلات الاستثمار والخدمات والصناديق الإسلامية.
- ✓ تقوم معاملات النوافذ الإسلامية على المشاركة مع المتعاملين والمستثمرين في الربح والخسارة، وليست علاقة دائن ومدين.

خلاصة:

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى العمل المصرفي الإسلامي فرض على المصارف التقليدية الدخول إلى هذا السوق وذلك عن طريق فتح نوافذ إسلامية على مستوى المصارف التقليدية وفروعها من أجل استقطاب المتعاملين وزيادة أرباحهم.

حيث تعرف النوافذ الإسلامية بأنها هيئات أو إدارات داخل المصارف التقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية وتخضع لرقابة هيئات شرعية، و يتضمن هذا الفصل كل ما يتعلق النوافذ الإسلامية ومميزاتها، كتميزها بسهولة سيطرة المصرف الرئيسي عليها في المصارف التقليدية، كما يقتضي فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية، متطلبات قانونية و المتمثلة في صدور ترخيص للموافقة على فتح نافذة إسلامية في المصرف التقليدي، والحصول على الموافقة من الجهات الرسمية، أما المتطلبات الشرعية تتمثل في تعيين هيئة فتوى شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ عملية فتح النوافذ الإسلامية وتعيين مدققين شرعيين داخليين، بالإضافة لمتطلبات خاصة بالإجراءات الإدارية كتعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون شرعيا، وتعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وتقدم هذه النوافذ مجموعة من الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشرع الإسلامي.

كما قمنا أيضا بعرض أهم التحديات والعقبات التي توجهها النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية والتي تتمثل في مجملها تحديات خاصة بالسياسات والنظم، وأخرى خاصة بتطوير الأسواق وتوفير المنتجات المالية الإسلامية وهذا راجع لمحدوديتها، إلى جانب هذا فإن النوافذ الإسلامية تحقق نتائج إيجابية ومرضية.

الفصل الثالث: تجارب دولية في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي

تمهيد:

إن النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية والنمو السريع الذي شهدته في مجال العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى الإقبال الكبير عليها وتنامي الطلب على مختلف منتجاتها، جعلها محط أنظار على المستوى المحلى والدولي على حد السواء وهذا ما دفع ببعض المصارف إلى خوض غمار التجربة في هذا المجال، إما من خلال التحول الكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أو من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية، والتي تعنى بتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية وذلك كتمهيد للتحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي، لذا سنحاول في هذا الفصل عرض بعض التجارب في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تجارب عربية وإسلامية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الثاني: تجارب غربية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في مجال فتح النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: تجارب عربية وإسلامية في مجال التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي

عرف العمل المصرفي الإسلامي انتشارا واسعا في كل أنحاء العالم، من خلال تجارب عربية وإسلامية وغربية رائدة تعتبر نماذج يحتذى بها في هذا المجال، لذا سنتناول في هذا المبحث مجموعة من التجارب العربية والإسلامية والغربية التي اعتمدت مدخل التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: تجربة بنك المشرق الإماراتي

سنتناول ضمن هذا المطلب التعريف ببنك المشرق الإماراتي ومراحل تحوله إلى العمل المصرفي الإسلامي، من خلال اختياره لمدخل النوافذ الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التي تقدمها هذه النوافذ.

الفرع الأول: لمحة عن بنك المشرق الإماراتي

هو مصرف مساهمة عامة، تم تأسيسه في جانفي 1967، يقع مقره في دبي الإمارات العربية المتحدة ، مدرج في سوق دبي المالي منذ أفريل 2000، يعد واحدا من أبرز المؤسسات المالية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وقائدا حقيقيا للقطاع المصرفي فيها، كونه أول مصرف على الإطلاق يباشر عملياته في الدولة،[1]وبعد مدة من ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي قررت إدارة المصرف التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع أحكام الشرع الإسلامي، تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية، وقد حازت هذه النافذة على عدة جوائز منها جائزة نافذة الخدمات المالية الإسلامية الأكثر ابتكارا في الإمارات العربية المتحدة في سنة 2022.[2]

الفرع الثاني: مراحل تحول بنك المشرق الإماراتي إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية

مر تحول بنك المشرق الإماراتي إلى العمل المصرفي الإسلامي، من خلال فتح نوافذ إسلامية بعدة مراحل يمكن إيجازها كالآتي:

أولا: المرحلة الأولى: في سنة 2006 أطلق بنك المشرق شركة منفصلة تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، برأس مال مدفوع يقدر ب 500 مليون درهم إماراتي تحت مسمى "شركة البدر لتمويل الإسلامي" إلى جانب إطلاق منتجات مصرفية إسلامية تحمل العلامة التجارية "البدرس" من خلال نافذة مالية إسلامية منفصلة ضمن بنك المشرق، لتفتح شركة البدر لتمويل الإسلامي فرعا الأول في شهر ديسمبر،[3]علما أن المهمة الأساسية لشركة بدر للتمويل الإسلامي هي تمويل الشركات و تمويل المشروعات، الصكوك ومنتجات أسواق المال بما يتوافق مع أحكام الشرع الإسلامي، وكل هذا تحت رقابة هيئة شرعية، تابعة بنك المشرق التي تحرص على التأكد من شرعية المنتجات والخدمات المقدمة بالإضافة إلى ضمان توافق جميع السياسات والإجراءات مع الشريعة الإسلامية.[4]

---

[1] الموقع الرسمي لبنك المشرق www.machreqbank.com //http تاريخ الاطلاع: 2023/04/20.

[2] بزاز حليمة، **دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية _دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2012)**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 491.

[3] التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي، 2006، ص 10.

[4] قمومية سفيان، بلعزوز، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 18، 2017، ص 63.

ثانيا: المرحلة الثانية: بعد نجاح الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف بنك المشرق الإماراتي والذي استحوذت على نسبة سوقية تقدر ب3% في سنة 2009، على مستوى المؤسسات المالية والإسلامية في دولة الإمارات العربية، قام المصرف بطرح صندوق بدر الإسلامي للدخل وهو أحد أوائل الصناديق الإسلامية الإقليمية ذات الدخل الثابت والذي رشح للحصول على جائزة أفضل منتج إسلامي لعام 2009،[1] حيث أن كافة استثمارات هذا الصندوق كانت تتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية في شركة بدر لتمويل الإسلامي، ويعتمد نشاط الصندوق بشكل أساسي على الاستثمار في الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، [2] وفي نفس السنة قامت إدارة المصرف بتجديد الهوية المؤسسية لشركة بدر لتمويل الإسلامي لتصبح تحت اسم "المشرق الإسلامي "إلى يومنا هذا، بهدف الاستحواذ على حصة سوقية أكبر.[3]

ثالثا: المرحلة الثالثة: في سنة 2010 أعلن بنك المشرق التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، بتبنيه مدخل النوافذ الإسلامية، حيث قام بإنشاء أقسام وإدارات خاصة وذلك وفق 58 فرعا تقليديا من فروعه، تعمل بشكل مستقل عنه وتخضع لرقابة هيئة شرعية، تقدم هذه النوافذ قائمة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية و المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في قطاع التجزئة (خدمات الأفراد) وشركات وعمليات أسواق المال و الخزينة والخدمات الاستشارية كهيكلة عمليات التمويل والصكوك [4]

الفرع الثالث: منتجات النوافذ الإسلامية ببنك المشرق الإماراتي

يقدم بنك المشرق الإماراتي مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية من خلال "المشرق الإسلامي"، حيث اقتصرت خدماته في البداية على منتج المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة و الإستصناع ثم أخذ المصرف في كل رباعي أو سنة يقوم بإدراج منتجات أخرى ضمن مجموعة المنتجات الإسلامية[5]، ليضيف بعد ذلك منتجين جديدين هما الوكالة والصكوك ويعرف هذين المنتجين كما يلي:

أولا: الوكالة (عقد الوكالة): هو تعويض أو رسم خدمة، أو عقد يقوم فيه الشخص بتعيين شخص آخر لتنفيذ مهمة معينة له أو بالنيابة عنه وعادة ما يتم ذلك لقاء أجر معين.[6]

ثانيا: الصكوك الإسلامية: هي شهادات مالية شرعية متساوية القيمة، يتشارك ملاك الشهادة بالأرباح ويتحملون الخسائر بالنسب المبينة في الشهادات المملوكة من قبلهم.[7]

كما قام المشرق الإسلامي في بنك المشرق الإماراتي بإطلاق منتج المشرق الذهبي الإسلامي، والذي يقوم على مبدأ تمكين العملاء من الحصول على منتجات وحلول مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من المنتجات مثل صناديق الدخل، ومجموعة من منتجات الدخل الثابت

---

[1] **التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي**، 2009، ص 09.

[2] مريم سعد رستم، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[3] **التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي**، 2009، ص 11.

[4] بن عبد الرحمان البشير، **تجربة مصرف المشرق الإماراتي في التحول للصيرفة الإسلامية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، مخبر الولمة والسياسات اقتصادية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 697.

***المشرق الإسلامي:** هو الذراع الإسلامية في مجموعة المشرق والتي تقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[5] قمومية سفيان، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل لتحول للمصرفية الإسلامية _عرض تجارب دولية_**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2019، ص 129.

[6] أسمع سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 228.

[7] التقرير السنوي لشركة المشرق الإسلامي،2017، ص 18.

وتمويل الأسهم، والسندات القابلة للتحويل، وخدمات الدخل الثابت وخدمات الوساطة بالإضافة إلى إدارة الثروات الخاصة بالمتعاملين.[1]

المطلب الثاني: تجربة لبنك الأهلي التجاري السعودي

يعد البنك الأهلي التجاري أحد أهم المصارف التقليدية في المملكة العربية السعودية التي قررت تحويل معاملاتها المصرفية التقليدية إلى معاملات تتوافق مع أحكام الشرع الحنيف، وذلك من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية.

الفرع الأول: نبذة عن البنك الأهلي السعودي

يعتبر البنك الأهلي السعودي امتدادا لبنكين عريقين (البنك الأهلي التجاري، ومجموعة سامبا المالية)، والبنك الأهلي التجاري من أعرق المصارف السعودية، وهو أول مصرف أنشئ بالسعودية، حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 20 من ربيع الثاني 1373 ه الموافق ل 26 ديسمبر 1953، كشركة عامة نتاجا لدمج أكبر مصارف المعاملات بالمملكة. [2]

وفي 1 أفريل 2021 ، أعلن البنك الأهلي التجاري عن نفاذ قرار دمج مجموعة سامبا المالية في البنك الأهلي، وبذلك تكون مجموعة انتهت تماما، وانتقلت جميع حقوقها والتزاماتها إلى البنك الأهلي، من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من ثلاثين مليار (30،000،000،000) ريال سعودي إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (44،780،000،000) ريال سعودي وزيادة عدد أسهمه من ثلاثة مليارات (30،000،000،000) سهم إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (44،780،000،000) سهم مدفوعة بالكامل، بعد نفاذ صفقة الاندماج وتغير اسم البنك من "البنك الأهلي التجاري " إلى البنك الأهلي السعودي " ابتداء من تاريخ الاندماج.[3]

الفرع الثاني: فكرة التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي للبنك الأهلي السعودي

ترجع فكرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي التجاري إلى بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث كان هناك اقتراح تم تدارسه في المصرف في ذلك الوقت لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية باعتبارها وسيلة جذب للودائع، إلا أن الاقتراح لم يلق قبولا لعدم وضوح واستكمال الجوانب الشرعية لهذا العمل آنذاك وظلت إدارة المصرف تتابع التطبيقات المصرفية الإسلامية وتشارك في الندوات والمؤتمرات التي تعقد حول المصارف الإسلامية ومتطلبات عملها، وبات إدخال وتطوير العمل المصرفي الإسلامي هاجسا عمليا لإدارة المصرف، أعقب ذلك استقدام أحد الخبراء الممارسين، حيث قام بتصميم مجموعة من العقود والدورات المستندية، إلا أنه لم يستطع أن يضع أمام الإدارة تصورا فكريا واضحا لكيفية التطبيق ومدى انضباط العمليات المصرفية الإسلامية آنذاك، وفي هذا الوقت طرحت أيضا فكرة البدء بفرع واحد يقدم المعاملات الإسلامية وتشارك في رأس ماله كل المصارف في المملكة العربية السعودية، على أن يكون معمل تجارب ومركز للعمل المصرفي الإسلامي لكل المصارف المملكة إلا أن الفكرة لم تلق قبولا من بعض المصارف الأخرى وماتت الفكرة كسابقاتها، ومنذ ذلك الحين أخذ البنك الأهلي على عاتقه مهمة البدء في إدخال العمل المصرفي الإسلامي كجزء من استراتيجية العمل فيه. [4]

وفي سنة 1987 تم إنشاء أول نافذة إسلامية ببنك الأهلي تقدم من خلالها المنتجات الإسلامية في شكل صندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسمي "بصندوق المتاجرة العالمية للسلع " ويقوم على المتاجرة بالسلع بصيغة المرابحة في صفقات الدولية قصيرة الأجل، وذات النوعية الممتازة ماعدا الذهب والفضة والعملات، فكانت البداية محتشمة، والثقة لا تزال تبعث في العملاء الشك نتيجة عدم وضوح الصورة لهم كيف تعمل هذه النافذة، و ما هي مواردها، فقام المصرف بتوسع النافذة الإسلامية وإنشاء أول فرع إسلامي تابع له، وهو فرع "شارع حائل بجدة" بقرض شخصي من المدير لعام للمصرف آنذاك، وقد أدى النجاح الذي

---

[1] أسمع سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 228.

[2] الموقع الرسمي للبنك الأهلي التجاري السعودي، http ://alahli .com ، تاريخ الإطلاع، 2023/04/19.

[3] بوعبد الله بطاهر، سمير بطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[4] سعيد بن سعد المرطان، **مرجع سبق ذكره**، ص12،13.

حققه الفرع قناعة لدى إدارة المصرف بضرورة إنشاء إدارة مستقلة يسند إليها تنمية وتطوير العمل المصرفي الإسلامي.[1]

الفرع الثالث: أهم المنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك الأهلي التجاري السعودي

يتم تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية ذات المستوى العالمي والمتوافقة مع أحكام الشرع الإسلامي في البنك الأهلي السعودي بحرص شديد تحت لإشراف الهيئة الشرعية للمصرف،[2] فهو يقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تضم كل من (المرابحة، المشاركة، السلم، الإستصناع، الإجارة المنتهية بالتمليك....)،[3]بالإضافة إلى هذه المنتجات هناك منتجات مصرفية إسلامية أخرى قد تم تطويرها وتطبيقها بالبنك الأهلي التجاري وهي :[4]

أولا: بطاقة "تيسير الأهلي": وهي بطاقة ائتمان تمكن حاملها من السحب النقدي وشراء السلع والخدمات والدفع بعد ذلك بالتقسيط على أجال تصل إلى 15 شهر، وقد تم إجازة آلية التنفيذ من هيئة الرقابة الشرعية

ثانيا: إنشاء صندوق استثمار: للمتاجرة في أسهم الشركات العالمية وفق معايير إسلامية تم اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية.

ثالثا: إنشاء صناديق استثمار: تتمتع بحرية حماية رأس المال، مستندة على فلسفة بيع العربون، وتم اعتماد آلية التنفيذ من هيئة الرقابة الشرعية.

رابعا: منتج التيسير الأهلي: عبارة عن أداة مالية إسلامية جديدة، يقدمها البنك الأهلي السعودي لعملائه الراغبين في الحصول على التمويل النقدي، عن طريق شراء المصرف سلعة أو مجموعة من السلع من سوق السلع الدولية والمحلية تتسم أسعارها بحركات محدودة تجنبا لمخاطر تقلبات للأسعار بالنسبة للمصرف والعميل معا، وكذلك إعادة بيع هذه السلع بعد أن يتملكها العميل وكالة عنه لطرف ثالث، هذا المنتج يلبي احتياجات شريحة عريضة من عملاء البنك الأهلي التجاري الذين يرغبون في الحصول على سيولة من خلال آلية شرعية تعتمد على فقه بيع التورق*. [5]

المطلب الثالث: تجربة بنك بومبترا الماليزي

تعتبر ماليزيا من الدول التي سمحت بالتعايش بين النظامين التقليدي والإسلامي، حيث أصدر بنكها المركزي في مارس 1993 قانون يسمح للمصارف التقليدية بتقديم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب المنتجات التقليدية وذلك من خلال نوافذ إسلامية وفيما يلي سنقوم بعرض تجربة بنك بومبترا الماليزي.

---

[1] قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، النوافذ **الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية_ دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري_**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 15، العدد 21، 2019، ص ص348،349.

[2] الموقع الرسمي للبنك الأهلي التجاري السعودي، **http ://alahli .com.**، تاريخ الاطلاع 2023/04/19.

[3] التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري السعودي، 2016، ص ص84،85.

[4] مصطفي إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية _دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية_**، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ط1، 2006، ص70.

* **التورق:** هو شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري لغير البائع للحصول على النقد، **للاطلاع أكثر أنظر إلى:** رياض بن راشد عبد الله ال رشود، **التورق المصرفي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2013.

[5] رابحي بو عبد الله، دراسة **تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية إلي الصيرفة الإسلامية**، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 06، العدد01، 2021، ص256.

الفرع الأول: لمحة عن بنك بومبترا الماليزي

يعتبر بنك بومبترا "*BBMB"من اكبر المصارف في ماليزيا أسس سنة 1965 برأس مال قدره 20 مليون رينجت، باشر أعماله في فيفري 1966،[1]وفي فيفري 1993 انشأ بنك بوميبترا نافذة للمعاملات المالية الإسلامية، وخلال الفترة (199/02/05 -04/ 1993/03) اقتصرت أعمال النافذة على توفير المستلزمات الأولية لبدء العمل ولم يتم طرح خدمات مصرفية إسلامية إلا بعد انضمامه إلى النظام المصرفي اللا ربوي بتاريخ 04 مارس 1993، وتقوم نافذة المعاملات الإسلامية على أساس وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالاستقلالية المالية والإدارية والمحاسبية، تأتي في الدرجة الرابعة ضمن الهيكل الإداري للمصرف.[2]

الفرع الثاني: المنتجات المقدمة في النافذة الإسلامية لبنك بومبترا الماليزي

تقدم نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بوميبترا الماليزي مجموعة من الخدمات والأعمال أهمها:

أولا: حسابات مصرفية متنوعة: وتتمثل في:[3]

1. **حساب الوديعة الجاري:** يتطلب 1000 رينجت كحد أدنى لفتح الحساب ويقوم على مبدأ" الوديعة المضمونة" بحيث يلتزم المصرف بدفع قيمة الوديعة عند الطلب دفتر الشيكات المقدم للمودع كما يحصل على جوائز "هبات" دون حق الحصول على الأرباح، ويلتزم المودع في مقابله بدفع رسوم الخدمة، عمولة مقدرة ب 10 رينجت كل 6 أشهر، وبموجبه يستفيد المودعين من تسهيلات السحب على المكشوف بعد موافقة إدارة المصرف والتعامل يكون على مبدأ القرض الحسن.
2. **حساب وديعة التوفير:** يتطلب مبلغ 100 رينجيت لفتح الحساب دون رسوم مفروضة إلا إذا سحب المودع أمواله قبل 3 أشهر بعد الإيداع بموجب دفتر الحساب، وفي مقابله لا يعطى للمودع حق السحب على المكشوف، كما أن الجوائز الممنوحة تكون مرتفعة عند الحساب الجاري.
3. **حساب الاستثمار المشترك:** يقوم هذا الحساب على عقد المضاربة الشرعية بين المودع والمصرف، بحيث يتم استثمار الأموال المودعة في الفترة المحددة وتوزيع الأرباح حسب النسب المتفق بينهما.
4. **حساب الاستثمار المخصص:** لا يختلف عن الحساب السابق من حيث المواصفات، إلا أن استثمار الأموال تخصص لمشروع معين وبشكل منفصل عن الأموال الأخرى وللعميل حق اختيار نوع المشروع والتسيير يكون من طرف الإدارة المركزية التابعة للمعاملات الإسلامية.

ثانيا: أنشطة استثمارية متنوعة: نذكر منها ما يلي:[4]

1. **برنامج البيع بالثمن الآجل:** عقد يتمثل في بيع المرابحة الشرعية بالثمن الآجل، يهدف إلى مساعدة العملاء لاقتناء السلع والعقارات مع تأخير الدفع لآجال متوسطة أو طويلة على أقساط مقابل ربح، على أن يتنازل المصرف عن جزء من ثمن المبيع المؤجل إذا قام العميل بالسداد قبل حلول الآجال المتفق عليها.

---

* BBMB : Bank bumiptra Malaysia Berhad.

[1] عباسي آسية، **النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، المجلد 03، العدد 01، 2023، ص 48.

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

[3] معارفي فريدة، مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات _تجربة بنك بومبترا التجاري نموذجا-**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 04، العدد 03، 2014، ص 278.

[4] أسمع سفيان، **مرجع سبق ذكره**، ص 222.

2. **برنامج معاملة رأس المال العامل:** هو عبارة عن تسهيل مصرفي يقوم على مبدأ بيع المرابحة وبيع الدين، وهو متعلق بالصفقات التجارية لمساعدة التجار في شراء أو بيع السلع وفق إجراءات متفق عليها.

ثالثا: منتجات استثمارية في السوق المصرفي الإسلامي

أنشأت الحكومة الماليزية سوقا نقديا إسلاميا لتسهيل تعاملات المصارف المنظمة إلى النظام اللا ربوي، وتشارك نافذة المعاملات الإسلامية لبنك بومبترا الماليزي في هذا السوق من خلال أربع أدوات استثمارية هي:[1]

1. **شهاد الاستثمار الحكومية (Government Investment Certificates):** هي إصدارات حكومية بدون فائدة تقوم وفقا لمبدأ القرض الحسن تزامنا إصدارها مع إنشاء المصرف الإسلامي الماليزي، ومن ثم سمح للنوافذ الإسلامية بشراء تلك الشهادات واستثمارها في السوق الإسلامي.
2. **سندات المضاربة كجاماس•(Caagams* Mudaraba Bonds) :** من إصدارات شركة كجاماس عام 1994 بمبلغ كلي للسندات 30 ميون رينجت تقوم على أساس المضاربة و الهدف من إصدارها تمويل شركة كجاماس للقيام بشراء ديون المؤسسات المالية المطروحة فيها أشكال المعاملات الإسلامية.
3. **سندات القبول المصرفي اللاربوي(Non-Lordious Bank Acceptance Bonds) :**هي الكمبيالة الإسلامية تم إصدارها عام 1991 بهدف تشجيع التجارة المحلية و الخارجية وهو نوعان: سندات الشراء و الاستيراد"LABIMPORT" وسندات البيع والتصدير"LABEXPORT".
4. **صكوك الدين (Debt Sukuk)** "تم طرحها عام 1990، وهي عبارة عن سندات مديونية تثبت لحاملها مبلغ الدين المكتوب نتيجة التعامل بالبيع الآجل بين المتعاملين.

[1] سياخن مريم، **إمكانية التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب عالمية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة،2019، ص 235.

•وهي شركة التمويل العقاري الوطنية الماليزية.

* **Malaysian National Mortgage Finance Company**.

المبحث الثاني: تجارب غربية في التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي

يوجد اليوم في الساحة الأوربية الواسعة، ما يزيد عن 50 مؤسسة مالية ومصرف تتعامل بمبادئ الشريعة الإسلامية من مصارف وفروع ونوافذ وبيوت تمويل إسلامية وصناديق استثمار وشركات تكافل، وهذا ما يدل عن الاهتمام المتزايد بمجال العمل المصرفي الإسلامي في أوربا، وفيما يلي سنحاول عرض كل من التجربة البريطانية والتجربة الفرنسية.

المطلب الأول: التجربة البريطانية

قطع التمويل الإسلامي في بريطانيا شوطا كبير إذا ما قورن بما هو موجود في بلدان أخرى غير إسلامية، بل حتى إسلامية، وقد لعبت عوامل كثيرة دورا في هذا المجال، من ذلك وعي الجالية المسلمة واهتماما المبكر بالاقتصاد الإسلامي، حيث تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية ببريطانيا إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، بالسماح لعدة شركات استثمار إسلامية بالعمل من خلال مكاتب ونوافذ في مدينة لندن[1] منها: شركات الاستثمار الدولية القابضة في لوكسومبورغ، بيت التمويل في لوكسمبورغ، البنك الإسلامي الدولي الدنماركي، سوق المعادن في لندن لتوفير السيولة لمؤسسات الشرق الأوسط للمستثمرين في تلك المنطقة،[2] بالإضافة للعديد من المؤسسات الدولية الكبرى مثل سيتي دويتشة وإتش إسبي سي (HSBC)* كان لها وجود في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا و نتيجة لذلك فقد طوروا معرفة وخبرة كبيرة في الأسواق المحلية بما في ذلك الأسواق الإسلامية و استيعاب الطلب الجديد و المتزايد على المنتجات الإسلامية أن خطوط أعمال تعرف باسم النوافذ الإسلامية، بعضها في المملكة المتحدة البريطانية والبعض الآخر في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا [3]، ومصرف البركة الدولي الذي قام بشراء شركة هارجيف سكيوريتيز (Margrave Securities) عام 1982 الحاصلة على رخصة مزاولة قبول الودائع من قبل بنك إنجلترا.[4]

وقد استمرت مجموعة البركة في العمل كشركة استثمارية بعد إعادة ترتيب أعمالها في لندن عام 1993، وحقق خلال فترة عمله تطورات هائلة[5]، و إلى جانب هذا المصرف الدولي الذي كان يعمل كمصرف تجزئة إسلامي متكامل كانت هناك مصارف ومؤسسات تمويلية عالمية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ مخصصة وذلك منذ عام 1993 ومع حلول عام 1997، عرف السوق البريطاني تطورا من نوع آخر تمثل في قيام المصرف المتحد الأهلي الكويتي (UAB) *بإنشاء وحدة تابعة له عرفت بالمنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المرابحة والإجارة ثم تبعه في ذلك مصرف (HSBC) عام 2003، و مؤسسة البراق التابعة لمصرف(ABC) *ثم السماح في عام 2004 بإنشاء أول مصرف تجزئة إسلامي وهو

---

[1] جعفر محمد هني، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، 2017، ص ص100،101.

[2] عباسي أسية، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

* The Hongkong and shanghai corporation(HSBC) هو بنك استثماري بريطاني متعدد الجنسيات وشركة قابضة للخدمات المالية، وهو أكبر بنك في أوروبا.

[3] Michael Ainley، and others، **Islamic finance in the uk Regulation and challenges**، financial Services Authority 2007 ، p 07 on the link https.//journals. Openedition. Org .

[4] عباسي أسية، **مرجع سبق ذكره**، ص47

[5] أحمد مهدي بلوافي، عبد القادر حسين شاشي، **التمويل الإسلامي في بريطانيا _الفروض والتحديات_ مجلة الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد 24، العدد 02، 2011، ص13.

+Ahli United Bank(UAB): البنك الأهلي الكويتي

*– Arab Banking corporation(ABC): المؤسسة العربية المصرفية: هي مصرف عربي عالمي رائد يقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين يتواجد في 18 دولة عبر العالم.

المصرف الإسلامي البريطاني ثم أتبع بأربعة مصارف استثمارية وشركة تكافل واحدة و هي بنك الاستثمار الإسلامي الأوربي، بنك غيت هاوس وبيت التمويل الأوروبي ،وشركة السلام لتأمين الحلال.[1]

وبهذا تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفية إسلامية حيث يوجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرف إسلامي في أنحاء العالم وتحتل المركز الثامن بين دول العالمة في مجال التمويل الإسلامي، وهي أكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أوروبا،[2] ويوجد بها أكثر من 20 مصرف يقدم هذا النوع من الخدمات منها 5 مؤسسات لا تتعامل إلا في خدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبقية تمثل نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية حيث تقدم هذه المصارف الإسلامية خدماتها للمتعاملين معها من خلال 12 فرعا.[3]

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية:

تعد فرنسا ذات الجالية المسلمة التي تزيد عن 6ملايين مسلم المتفوقة على بريطانيا (5،2 مليون مسلم) من حيث عدد الجالية المسلمة التي ينتمي أغلبها إل دول شمال افر يفيا (المغرب، الجزائر، تونس، و دول جنوب الصحراء) التي لم تظهر فيها المصارف الإسلامية في السنوات القليلة الماضية وبعضها لا يزال ينتظر الضوء الأخضر من صناع القرار في بلادهم، بدأت فرنسا بالتنافس مع بريطانيا ذات التاريخ الطويل في المصارف الإسلامية لتكون باريس عاصمة التمويل الإسلامي خارج الدول المسلمة،[4] إذ يحظى التمويل الإسلامي بتعاطف العديد من الشباب المسلمين في فرنسا، فهم يدعون إلى تطوير مجموعة من التقنيات التي من شأنها أن تسمح بالتنمية العادلة للبلدان الناشئة، والوئام الاجتماعي والاعتراف بالمعايير الأخلاقية العالية للإسلام،[5] لكنها تواجه تحديات كبيرة عكس بريطانيا، خاصة الجالية المسلمة في فرنسا.[6]

وفي أواخر أفريل 2011 أصدرت فرنسا أول صكوك في السوق المالية الفرنسية يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وبعدها دخلت مجموعة البنك الشعبي وبنك فرنسا في فتح نوافذ للمنتجات الإسلامية (المرابحة، و الاجارة،...) التي تساير متطلبات سوق العقار الفرنسي، وظهرت بعدها المؤسسة الفرنسية المالية IFFI التي يترأسها وزير الخارجية الأسبق ورئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية لتعزيز التمويل الإسلامي في فرنسا، أعطت Herve de charrette في عهد حكومة ساركوزي إشارات واضحة لاستقطاب رأسمال الإسلامي، فقامت بعدها عدة مصارف إسلامية في زيارات إلى فرنسا لمعرفة الفرص التي تتيحها فرنسا للتمويلات الإسلامية، حيث تشير تقارير فرنسية إلى قرب افتتاح أول مصرف إسلامي في فرنسا والمرجح حسب نفس التقارير إلى البنك الإسلامي الدولي القطري. [7]

ومن بين المصارف الفرنسية الكبرى التي أنشأت نوافذ إسلامية خارج فرنسا نجد: [8]

---

[1] مفيدة نادي، صابرينة مغتات، **مرجع سبق ذكره**، ص406.

[2] معراج هواري، أدم حديدي، **تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوربية _بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية_**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، 2015، ص114.

[3] خطوي منير، لسلوس مبارك، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر _دراسة حالة_**، أطروحة دكتورة، تخصص، بنوك ومالية، جامعة لونسي علي، البليدة، 2021، ص191.

[4] يونس الزين، الأمير عبد القادر حفوظة، واقع **تجارب الدول الأوربية في فتح نوافذ إسلامية _ المعوقات والتحديات_**، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 03، 2017، ص147.

[5] Marie Liesse، **La Finance islamique en France que valent ces paroles**، Sciences Sociales des Religions،EHESS، N 01، 2016، p 01.

[6] يونس الزين، الأمير عبد القادر حفوظة، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

[7] زاوية رشيدة، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب العراق، ماليزيا، بريطانيا**، فرنسا، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 05، 2018، ص ص47،48.

[8] محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا _المسارات، التحديات والأفاق_**، بحث مقدم للدورة 19 للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، 2009، ص24.

- ✓ بنك بنبي باريبا نجمة (BNP PARIS BAS) عام 2003 ومقره البحرين ويقدم بصورة رئيسية الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتمويل المهيكل إصدار الصكوك الإسلامية.
- ✓ بنك التمويل والاستثمار لمجموعة " كريدي أغريكول كليون(calyon).
- ✓ سوسيتي جينرال إدارة الأصول والاستثمارات البديلة (SGAM) وهي متخصصة في أربعة منتجات، الإدارة المهيكلة، الصناديق السيادية، والإدارة العقارية، ورأس المال الاستثماري.
- ✓ البنك الفرنسي التجاري المحيط الهندي " فرع سوستي جنيرال " ويرتكز في جزيرة رينيون وهي مقاطعة فرنسية في شبه القارة الهندية.

وفي المقابل يبدو أن الإجراءات الحكومية الفرنسية تبقى عاجزة عن دعم إنشاء أول مصرف إسلامي فرنسي، أو حتى فتح نوافذ للخدمات المالية الإسلامية عبر مصاريفها التقليدية، إن الغرابة تظهر في كون المصارف الفرنسية تقدم خدمات مالية إسلامية (في دول الخليج وشمال إفريقيا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، ماليزيا..) إلا أنها تحجم عن ذلك في السوق الفرنسية، ويمكن حصر ذلك في عوامل عدة، أهمها:

- ❖ تراجع الإدارة السياسية عن قرارها باستقطاب المالية الإسلامية وتوفير المناخ الاستثمار المناسب، خصوصا بعد انتقال وزير الاقتصاد " كريستين لاغارد" إلى صندوق النقد الدولي، حيث مثلت دفعة قوية في التغييرات والإجراءات القانونية والضريبة المجسدة.
- ❖ حصر الإجراءات القانونية في الجانب الضريبي والجبائي فقط (إلغاء الازدواج الضريبي وحقوق التسجيل ومعاملة العوائد على الاستثمارات الإسلامية كأنها فوائد على التوظيفات التقليدية، وإهمال المتطلبات القانونية على مستوي النظام المصرفي النقدي.

هذا بالإضافة لأسباب إيديولوجية وثقافية يربطها الباحثون بالمجتمع الفرنسي، ما جعل المؤسسات المصرفية الفرنسية تجحم عن تقديم لخدمات المالية الإسلامية لسببين:

- ❖ مخاطر السمعة، في تقديم خدمات منطلقها عقدي، الصورة الإعلامية السلبية عن الإسلام.
- ❖ مخاطر عدم التأكد من نجاح تجربة أول مصرف إسلامي، أو نافذة إسلامية.

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في مجال فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى إلى الدخول مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويظهر ذلك من خلال تعديل الأنظمة المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي أو إصدار أنظمة جديدة تنظم هذا العمل، وجهلها تتمشى مع التطورات الحاصلة في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: لمحة عن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

يقتصر العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر على مصرفين إسلاميين بالإضافة إلى مجموعة من النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية العمومية والخاصة.

الفرع الأول: بنك البركة

هو أول مصرف إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط(عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991، برأس مال قدره 500.000000مليون دج وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 وقد صنف بنك البركة في سنة 2018، كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي.[1]

الفرع الثاني: بنك السلام

هو ثاني مصرف إسلامي بعد بنك البركة يعمل في السوق المصرفية الجزائرية، تخضع كافة تعاملاته للقوانين الجزائرية، جاء كثمرة تعاون جزائري إماراتي، تم تأسيسه بتاريخ 2006/06/08،وأنطلق نشاطه فعليا في أكتوبر 2008، قدر رأس ماله عند الافتتاح ب 72 مليار دج، ليتم رفعه إلى 140 مليون دولار في نهاية 2009، ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا،[2]و تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائري حاليا من 23 فرع موزعة عبر مختلف ربوع الوطن.[3]

الفرع الثالث: النوافذ الإسلامية بالجزائر

بالرغم من قصر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر والمشاكل التي تعترضها، إلا أنها حققت نتائج مرضية وهذا ما دفع بالسلطة النقدية بفتح المجال أمام المصارف التقليدية لدخول مجال العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية سعيا منها لتعزيز مكانة العمل المصرفي الإسلامي، في الساحة المصرفية الجزائرية، وذلك بإصدار بنك الجزائر لنظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية* من قبل المصارف و المؤسسات المالية.[4]

وكملاحظة عامة على هذا النظام، يمكن القول أنه يشوبه الكثير من القصور و الاضطرابات، منها عدم اشتراط شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية في ملف الترخيص وجعلها لاحقة عنها، غياب

---

[1] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: https ://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/09.

[2] بن بوزيان محمد، بن منصورنجيم، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية الإسلامية العالمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 03، العدد 01، 2015، ص 94.

[3] الموقع الرسمي لمصرف السلام : http//: www.aslamalgeria.com تاريخ الإطلاع: 2023/04/10.

* **الصيرفة التشاركية:** يقصد بها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية المتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والإستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد وتخص بفئة المنتجات التالية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الإستثمار).

[4] الليحاني ليلى، **دور بنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر _جهود بحاجة إلى متطلبات التمكين_**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، مخبر الدراسات في المالية الإسلامية التنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 85.

النص على وجود هيئة رقابة شرعية مع غموض حول الهيئة الوطنية المخول لها منح شهادة المطابقة الشرعية*، وعدم وجود تعريف واضح لمنتجات الصيرفة الإسلامية، وكان من المتوقع تعديله أو إكماله بتعليمات، غير أن مصيره كان الإلغاء بمقتضى النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية، المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف و المؤسسات المالية،[1] كما أن النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 يعتمد على عنصرين أساسين في تحديد الصيرفة الإسلامية وهي المشاركة بمعناها الواسع وعدم التعامل بالفائدة،[2] بالإضافة إلى أنه يعرض مجموعة محددة من منتجات الصيرفة الإسلامية وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة ، الإجارة ، الإستصناع ، السلم إلى جانب (حسابات الودائع و الودائع في حسابات الاستثمار)[3] ويستوجب على المصارف و المؤسسات المالية، التي تريد عرض منتجات الصيرفة الإسلامية بتقديم ملف للحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، إذ يتضمن شهادة المطابقة للمنتجات المعروضة لأحكام الشريعة الإسلامية، بطاقة وصفية للمنتج، إجراء إنشاء نافذة الصيرفة الإسلامية وأخيرا إعلام الزبائن بمنتجات الصيرفة الإسلامية.[4]

ويعاب على هذا النظام أنه قدم في مادته الثانية مفهوما ناقصا للعملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية، حيث وصفها بأنها كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وهنا يجب التنويه إلى أن العمل لمصرفي الإسلامي لا نميزه فقط بتحريم الفوائد أخذا وعطاءا بل يجب أن ينضبط لكل أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، كما أشار هذا النظام لخضوع كل منتجات الصيرفة الإسلامية لكل الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية بما في ذلك الالتزام بتعليمات قانون النقد والقرض، وهذا النوع من الخضوع المطلق قد يسبب تعارض مع أحكام الشرع الحنيف.[5]

المطلب الثاني: تجارب مصارف جزائرية في فتح نوافذ إسلامية

مع تزايد وعي المواطن الجزائري بأهمية العمل المصرفي الإسلامي، وإقباله الكبير عليه، اتجهت العديد من المصارف التقليدية الخاصة والعمومية إلى هذا المجال من خلال فتح نوافذ إسلامية لتلبية رغبة الزبائن من جهة، والحصول على أرباح إضافية من جهة أخرى.

الفرع الأول: تجربة البنك الوطني الجزائري: بعد السماح للمصارف التقليدية بممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية، سارع البنك الوطني الجزائري بتقديم طلب مرفق بالملف المطلوب، للحصول على شهادة المطابقة الشرعية لفتح نافذة إسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.*

---

* أنظر الملحق رقم (01).

[1] ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 85.

[2] بلقاسمي سليم، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02**، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي ينور البشير، البيض، المجلد 04، العدد 03، ص 341.

[3] سلوى ملاك، لحلو بخاري، **تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص 341.

[4] حميدي فاطيمة، **الصيرفة الإسلامية بالبنوك الجزائري _آلية بديلة لتمويل التقليدي**، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 111.

[5] العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية _تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)** _، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص ص 257،258.

• **الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:** هي مؤسسة مهمتها منح شهادة المطابقة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الجزائرية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وذلك بعد استيفاء كل الشروط المطلوبة، تم الإعلان عن ميلادها في الفاتح من أفريل 2020، يترأسها الدكتور بوعبد الله غلام الله، بالإضافة إلى ستة أعضاء.

أولا: النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري " * BNA " أول مصرف عام يحصل على ترخيص من بنك الجزائر، يسمح له بتسويق منتجات التمويل الإسلامي، طبقا لأحكام النظام رقم 20-02، المؤرخ في 20 رجب 1441ه الموافق ل 15 مارس 2020م و المتعلق بتعريف العمليات البنكية في إطار التمويل الإسلامي في إطار التمويل الإسلامي، حيث منحت له شهادة المطابقة الشرعية للمنتجات من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يوم الخميس 30 جويلية 2020 تحت رقم 2020/26، وذلك بتسويق 9 منتجات متوافقة مع أحكام الدين الإسلامي، ومن أجل الإشراف على هذا النشاط الجديد أنشا المصرف وحدة تدقيق الامتثال للشريعة، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية، وكانت الانطلاقة الرسمية في 4 أوت 2020،[1] و يصل عدد الوكالات المكلفة بخدمات الصيرفة الإسلامية حاليا إلى 08 وكالات موزعة على كافة ربوع الوطن بالإضافة إلى 68 نافذة إسلامية، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على سعي البنك الوطني الجزائري إلى التوسع في مجال التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي.[2]

ثانيا: المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة من المنتجات المالية المصرفية الإسلامية لعملائه، تتمثل هذه المنتجات في: [3]

1. **الإيداع:** وتشتمل على:

1.1. حساب توفير الشباب " للشباب القصر": هو حساب يمكن أولياء الأطفال دون السن القانوني من تسييره، يسمح لصاحبه بالتوفير بالوتيرة التي تناسبه وذلك بأرباح أو بدون أرباح، حيث يحتفظ الوصي الشرعي بحق تسيير الحساب حتى يبلغ الطفل السن القانوني، يتم تسيير الحساب من قبل هذا الأخير يعتمد حساب التوفير الإسلامي «للشباب" بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي "للشباب" بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليها مسبقا، و يتيح حساب التوفير الإسلامي "للشباب" ادخار الأموال أي زيادة ومتاح في أي وقت حيث يكون الحساب بتفويض صريح من الوصي الشرعي إلى المصرف قصد استثمار المبلغ المودع في سلة المشاريع التمويلية، المطروحة من طرف هذا الأخير، وذلك في إطار الضريبة الإسلامية، ومن شروط الاستفادة من هذا الحساب ما يلي.

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم.
- ✓ إيداع مبلغ لا يقل على عشرة ألاف 10،000 دينار جزائري عند فتح الحساب.

2.1 حساب الاستثمار غير المقيد: هو حساب إيداع لأجل، يخضع لمبدأ "المضاربة" الذي يرتكز على أساس تقاسم الأرباح والخسائر، يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد لصالح الأفراد المقيمين على التراب الوطني، والأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يقوم من خلاله صاحب الحساب بالسماح للمصرف باستثمار المبلغ المودع في المشاريع التمويلية التي تقوم بهذا الأخير، ويتم توزيع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية العام، ومن شروط الاستفادة من هذا الحساب:

- ✓ يتم فتح حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد عن طريق إمضاء اتفاقية في فتح الحساب.

---

* BNA: Banque nationale d'Algérie

[1] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري، 2020، ص 14.

[2] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.com تاريخ الاطلاع: 2023/04/17.

[3] **المرجع نفسه**، تاريخ الاطلاع 2023/05/19.

- ✓ يجب إيداع مبلغ لا يقل غن مائة ألف دينار جزائري 100،000 دج، لفتح حساب استثمار غير مقيد

2. التمويل: حيث يشتمل على:

1.2 المرابحة: يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة من الخدمات والمنتجات التمويلية بصيغة المرابحة موجهة إلى كل من الأشخاص، التجار، المهنيين، المؤسسات.

1.1.2 المرابحة بالسيارات : تسمح باقتناء السيارات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويستفيد منها الأشخاص المقيمين في الجزائر، ذوي الفئة العمرية تقل عن 70 سنة، ولهم دخل ثابت ومنتظم أكبر أو يساوي 40 ألف دينار جزائري، وتتم عملية المرابحة بالسيارات من خلال قيام العميل باختيار السيارة ويتولى المصرف شرائها من الوكيل وبيعها للمستفيد بهامش ربح متفق عليه مسبقا، كما يتم الدفع حسب الإنفاق أي بأقساط شهرية ثابتة خلال فترة تتراوح من 01 سنة الى05 سنوات، ومن مزايا عملية المرابحة بالسيارات الاستفادة من تمويل يصل إلى غاية 85بالمئة من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و60شهر، بالإضافة للاستفادة من هامش ربح تنافسي كما تتم معالجة الملفات في مدة لا تتجاوز خمسة أيام.

2.1.2 المرابحة العقارية: تسمح باقتناء عقار وفقا لمبادئ الشرع لحنيف، بحيث يقوم المصرف بشراء العقار وإعادة بيعيه بهامش ربح متفق عليه، ويستفيد من هذه المرابحة كل شخص ذو جنسية جزائرية والفئة العمرية أقل من 70 سنة وله دخل ثابتا يساوي أ أكبر من أربعين ألف دينار جزائري، و بعد اختياره للعقار الذي يرغب فيه يقوم المصرف بشرائه ثم بيعه للزبون، حسب الاتفاق، ويعمل هذا الأخير لدفع ثمنه حسب أقساط شهرية لمدة أقصاها أربعون سنة ومن مزاياها معالجة الملفات في فترة لا تتجاوز ثمانية أيام بسعر تنافسي وبتمويل يصل إلى 90 بالمائة من قيمة العقار.

3.1.2 المرابحة باقتناء التجهيزات: تسمح بالحصول على أجهزة كهر ومنزلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يقوم المصرف بشراء السلعة من الممون المحلي وإعادة بيعها للزبون حسب الاتفاق، ويستفيد من هذا التمويل كل شخص مقيم جزائري الجنسية لا يتجاوز سبعون سنة وله دخل ثابت لا يقل عن أربعون ألف دينار جزائري أو يفوقها ومن مميزات هذا التمويل السرعة في معالجة الملفات لمدة لا تتجاوز 5أيام مع الاستفادة من هامش ربح تنافسي وتغطية للتمويل بقيمة 90 بالمائة من قيمة التجهيز.

2.2 الإجارة: تتمثل عقد إيجار للأملاك المنقولة لفائدة المستأجر(الإجارة المنتهية بالتمليك)، تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، تتعلق بالمعدات والتجهيزات المنقولة الدائمة الغير قابلة للتلف، و يستفيد من هذا التمويل الأشخاص الذين يمارسون المهن الحرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتم عملية الإجارة من خلال اختيار الزبون للتجهيز المرغوب استأجراه، ثم يقوم المصرف بشرائه و استجارته للزبون حسب ما تم الاتفاق عليه، كما يتوافق الإيجار المدفوع مع قيمة مبلغ التجهيز بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه يتم توزيعه على فترة التمويل بعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة مع إمكانية رفع خيار الشراء من أجل أن تصبح المعدات ملكا للزبون ومن مزاياه تغطية تمويل الإيجار في حدود 90 بالمائة من قيمة التجهيز المراد تمويله وكحد أقصى لهذا الأخير حوالي 25،000،000دينار جزائري ولمدة ثابتة بكل ثلاث أشهر موزعة على مدة خمسة سنوات ولا تقل على سنتين.والشكل التالي يوضح مختلف المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري

الجدول رقم (01): المنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

	المرابحة			الإجارة	الحسابات	
الأنواع	**المرابحة بالسيارات**	**المرابحة العقارية**	**المرابحة للتجهيزات**	**إجارة منتهية بالتمليك**	**حساب التوفير الإسلامي "للشباب"**	**حساب الاستثمار الإسلامي الغير مقيد**
المستفيد	الأفراد أقل من 70 سنة	الأفراد أقل من 70 سنة	الأفراد الأقل من 70 سنة	المهنيين، التجار، المؤسسات	الأفراد	الأفراد، المهنيين، المؤسسات
طريقة العمل	الاختيار حسب الرغبة، السعر موزع شهريا على مدى 05سنوات على الأكثر	سعر البيع موزع شهريا على مدى 40 سنة، مع اختيار العقار حسب الرغبة	اختيار التجهيزات حسب الرغبة، سعر البيع موزع على فترة مابين 12_36 شهر.	يشتري المصرف التجهيزات وبعد فترة التأجير تصبح ملكا للمشتري.	يعمل على ادخار الأموال بصيغة التشارك في الربح والخسارة يجب إيداع مبلغ لا يقل عن 10،000 دج.	يتم فتحه عن طريق إمضاء اتفاقية الفتح يجب إيداع مبلغ لا يقل عن 100،000 دج.
المزايا	سقف التمويل 85 بالمائة، معالجة الملفات في مدة لا تتجاوز 05 أيام	سقف التمويل 90 بالمائة، لمدة تصل 40 سنة معالجة الملفات لا تتجاوز 08 أيام.	سقف التمويل 90 بالمائة، السرعة في معالجة الملفات لا تتجاوز 05 أيام.	سقف التمويل 90بالمائة، مدة التمويل 05 سنوات.	الوفرة الأريحية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية	تستثمر في مال بطابع الشريعة بربح تنافسي

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري http://bna.dz

الفرع الثاني: تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بعد صور قانون 20/02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمتعلق بالصيرفة الإسلامية قدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية طلب _فتح نوافذ إسلامية _ إلى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للحصول على موافقتها، وذلك للشروع في عملية تحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي.

أولا: النوافذ المالية الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة الإسلامية بتاريخ 29 سبتمبر 2020 على الموافقة لفتح نوافذ إسلامية في فروعه التقليدية، ليقوم بعد ذلك بفتح عدد من النوافذ إسلامية موزعة على كافة ربوع الوطن.

ثانيا: المنتجات والخدمات الإسلامية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تقدم النافذة المالية الإسلامية المفتوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من المنتجات والخدمات التى تتوافق مع أحكام الشرع الإسلامي.

1. **الإيداع:** وتشتمل على كل من الحسابات والدفاتر[1]

1.1 **الحسابات**: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية نوعين من الحسابات هما:

1.1.1 **حساب جاري إسلامي**: هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني، يقوم هذا المنتج على أساس الصيغة الشرعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضا أو تنسيق يقدمه العميل إلى النافذة الإسلامية في شكل وديعة تحت الطلب لا يتلقى بموجبها أي مكافأة، ومن الشروط المالية اللازمة لفتح الحساب، دفع مبلغ 5.000 دينار جزائري كحد أدنى والحد الأقصى غير محدد ولا يحصل العميل عائد ومصاريف مسك الحساب تكون حسب الشروط المصرفية وغير معني بالاقتطاعات، ومن بين العمليات المرخصة للعميل هي السحب، الإيداع، التحويلات و عمليات الصراف الآلي، وقد يتعرض الحساب الجاري الإسلامي للحجز القانوني، ويتم غلق الحساب عند طلب صاحب الحساب ذلك، أو الغلق من طرف المصرف في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويغلق أيضا في حالة وفاة العميل.

2.1.1 **حساب شيك إسلامي**: هو حساب تحت الطلب يفتحه المصرف أو نافذة إسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب الجاري بتشغيله في نشاطه غير أنه يضمنه، فمتى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله، نافذة إسلامية برد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر أو أجرة وفقا لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات النافذة، ومن الشروط اللازمة لفتح حساب الشيك الإسلامي دفع مبلغ 1.000 دينار جزائري كحد أدنى لا يتقضي صاحب الحساب على عائد، ومصاريف مسك الحساب تكون حسب الشروط المصرفية وغير معنية بالاقتطاعات، يغلق الحساب عند طلب صاحي الحساب أو يغلق من طرف المصرف في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، أو عند وفاة العميل.

2.1 **الدفاتر**: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية أربعة انواع من الدفاتر، يتم توضحها بجدول الصفحة الموالية

[1] وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة قالمة_.

الجدول رقم (02): الدفاتر المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

	دفتر توفير إسلامي	دفتر توفير إسلامي أشبال	دفتر ادخار إسلامي استثماري	دفتر ادخار إسلامي استثماري فلاحي
المفهوم	هو منتج توفير غير مدر للأرباح يحتوي على الأموال المودعة من قبل العميل في حساب مفتوح على مستوى النافذة الإسلامية للمصرف، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت، ذلك عن طريق السحب الكلي أو الجزئي.	هو حساب بدون عائد والغرض منه جذب العملاء المعنيين وتمكينهم من توفير مدخرات طويلة.	هو حساب يدر لصاحبه أرباح وذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المعمول بها لدي النافذة الإسلامية في المصرف.	
المستفيد	الأشخاص الطبيعيين فقط.	أي شخص طبيعي عن طريق الولي الشرعي	الأشخاص الطبيعيين.	
الشروط المالية	المبلغ: أدنى 1.000 دج العائد: لاشي مصاريف مسك الحساب: لا شيء.	المبلغ: أدنى 1.000 دج العائد لا شيء.	المبلغ الأدنى: 5.000 دج، المبلغ الأقصى غير محدود العائد حسب الشروط المصرفية مصاريف مسك الحساب: لا شيء.	
العمليات المرخصة	السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي. حساب.	السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.	السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصراف الآلي.	
تغيير الدفتر	عند انهاء الدفتر الأول، عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر.	عند انهاء الدفتر الأول، عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر.	عند انهاء الدفتر الأول، عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر.	
غلق الحساب	عند طلب صاحب الحساب، أو من طرف المصرف، أو عند وفاة العميل.	عند طلب الولي أو صاحب الحساب عند بلوغ السن القانونية، أو من طرف المصرف، أو عند وفاة العميل.	عند طلب صاحب الحساب، أو من طرف المصرف، أو عند وفاة العميل.	

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة قالمة-

2. **التمويل:** يعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجموعة من التمويلات الإسلامية بصيغة المرابحة، موجهة لعدة فئات ،تتمثل في:[1]

1.2 **مرابحة الصادرات:** هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة الموجهة للشركات المصدرة التي تمتلك عقد تصدير أو سند الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع أو بضاعة، أو هي عقد بيع لأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه حيث يلتزم المصرف بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول يشمل سعر البيع الشراء المبدئي لأصول المورد وهامش الربح المستحق للمصرف(هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصول موضوع عقد المرابحة) بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة، ويشترط أن يكون هامش الربح حسب الشروط المصرفية ومصاريف الدراسة 10.000 دج، دون احتساب الرسوم، مدة التمويل 12 شهر أقصى حد ويمكن تمديد الأجل حسب قرار موافقة الهيئة المختصة وقد تفرض غرامات جراء التأخير 02 بالمائة دون احتساب الرسوم، يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال)، يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للعميل التسديد المسبق لمبلغ التمويل كليا أو جزئيا.

2.2 **مرابحة الصفقات العمومية:** هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة لشركات انجاز الصفقات العمومية وهذا للسماح لها بتمويل شراء المواد واللوازم، أو أي سلعة أخرى ملموسة، يمكن أن تصل نسبة التمويل بالمرابحة للصفقات العمومية إلى 80 بالمائة من الذمم المدنية المعترف والمصادق عليها من طرف الإدارة بشرط أن يكون التقديم ومدة التمويل لا تتجاوز 12 شهرا ويمكن تمديدها حسب قرار موافقة الهيئة المختصة، ومن بين الشروط المالية اللازمة أن يكون هامش الربح حسب الشروط المصرفية، وتكون مصاريف الدراسة 10.000 دج دون احتساب الرسوم، وقد تفرض غرامات جراء تأخر العميل في السداد كفرض غرامة ب 02 بالمائة دون احتساب الرسوم يتم إيداعها في حساب خاص(خارج حسابات الاستغلال) ، يتم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية،

3.2 **مرابحة للمواد الأولية:** هي عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، هذا النوع من التمويل يستفيد منه كل من الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الصناعية، تصل مدة تمويل 12شهر وقد يتم تمديد الأجل حسب قرار موافقة الهيئة المختصة،

4.2 **مرابحة للإنتاج الفلاحي:** هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية، معدات الري،...الخ) أو حتى اقتناء الماشية، أو هي عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، ويستفيد من هذا المنتج كل من الأشخاص الطبيعية والفلاحيين، مدة التمويل 06 سنوات ومدة التسديد 04سنوات أقل حد و06 سنوات أقصى حد بحيث مدة التسديد لا يمكن أن تفوق مدة التمويل.

5.2 **مرابحة غلتي:** هي حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحيين لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور والنباتات، إلخ)، وهي عقد بيع المدخولات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من

[1] وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة قالمة_.

قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، يستفيد من مرابحة غلتي الأشخاص الطبيعيين وفلاحيين، تمثل مدة التمويل 24شهرا.

6.2 مرابحة المعدات المهنية: هي عقد بيع للمعدات تطبيقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناءا على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، ويلتزم المصرف بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول، تصل مدة التمويل بمرابحة المعدات المهنية إلى 06 سنوات ويستفيد منها الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الإنتاجية.

7.2 مرابحة لوسائل النقل: هي عقد بيع وسائل النقل إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة، ويلتزم المصرف بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصل، يستفيد من هذا كل من الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات والتجار، مدة التمويل 06 سنوات ومدة السداد من 04إلى06 سنوات بحيث لا تفوق مدة التمويل.

الفرع الثالث: تجربة بنك القرض الشعبي الجزائري

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري من بين المصارف التقليدية الجزائرية التي سارعت إلى تقديم ملف طلب إلى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للحصول على موافقة هذه الأخيرة من أجل الشروع في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح النوافذ الإسلامية.

أولا: النوافذ الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري.

بتاريخ 15 سبتمبر 2020 تحصل بنك القرض الشعبي الجزائري على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية لفتح نافذة إسلامية، ليقوم المصرف بعد ذلك بإنشاء مجموعة من النوافذ الإسلامية لتقديم الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية حيث يصل عددها حاليا إلى 93 نافذة إسلامية موزعة على عدة ولايات من الوطن.[1]

ثانيا: منتجات وخدمات النوافذ الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري

1. **الإيداع:** يخصص بنك القرض الشعبي الجزائري مجموعة من الحسابات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للإيداع نذكرها كالآتي:

1.1 الحساب الجاري الإسلامي: [2]هو حساب ودائع تحت الطلب يخضع لمبدأ "القرض الحسن" (حساب دون فوائد) ويسمح بتنفيذ مختلف معاملات الزبون في إطار نشاطه المهني، يمكن للمهنيين و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم طلب فتح حساب جاري إسلامي*، كما يسمح هذا الحساب لصاحبه بتوطين رقم أعماله والاستفادة من جميع المنتجات و الخدمات المرتبطة بهذا النوع من الحسابات، وهي:

- ✓ عمليات الإيداع والسحب النقدي بالدينار الجزائري.
- ✓ تحصيل الشيكات.
- ✓ عمليات تحويل الأموال الصادرة والواردة.
- ✓ الدفع والسحب بصك.
- ✓ تسديد الاقتطاعات.
- ✓ تسليم الصكوك للمخالصة.

[1] الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري *www.cpa-bank.dz// https تاريخ الإطلاع 20 /2023/05.
[2] الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري *www.cpa-bank.dz// https تاريخ الإطلاع 23 /2023/05.
* أنظر الملحق رقم (02).

- ✓ تسديد الأقساط ذات الصلة بالتمويل.
- ✓ التحويلات المأمور بها.
- ✓ المصاريف والعمولات البنكية.

وكملاحظة فإن هذا الحساب يسمح بالسحب في حدود الرصيد المتاح، ويجب أن يكون الرصيد دائنا ولا توجد قيود من حيث مبلغ المعاملات.

2.1 حساب الصك الإسلامي: [1] هو حساب يخضع لمبدأ القرض الحسن، بالدينار الجزائري، ويمكن للأفراد فقط تقديم طلب فتح حساب صك إسلامي*، يتم من خلاله إجراء المعاملات اليومية واستلام الودائع وسداد مختلف الالتزامات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يسمح هذا الحساب لصاحبه بتوطين دخله (أجور وغيرها) والاستفادة من جميع المنتجات والخدمات المرتبطة بهذا النوع من الحسابات وهي:

- ✓ الإيداع والسحب النقدي.
- ✓ تحصيل الشيكات.
- ✓ التحويلات الصادرة والواردة.
- ✓ الدفع بصك أو بالبطاقة البيبنكية.
- ✓ السحب بصك أو بالبطاقة البيبنكية.
- ✓ تسديد استحقاقات التمويلات.
- ✓ تسليم الصكوك للصرف.
- ✓ التحويلات المستلمة.
- ✓ تنفيذ التحويلات المأمور بها.
- ✓ تسوية العمولات المصرفية.

ويجدر التنويه إلى أن هذا الحساب يسمح بالسحب في حدود الرصيد المتاح، كما يجب أن يكون الرصيد دائنا.

3.1 حساب التوفير الإسلامي:[2] هو حساب إيداع (بالدينار الجزائري)، مخصص للأفراد، يسمح بالحصول على عائد ناتج عن استثمار الأموال المودعة فيه على أساس مبدأ المضاربة، يوجه هذا الحساب للأفراد حاملي الجنسية الجزائرية و القصر الممثلين من طرف أوصيائهم الذين يخول لهم قانونيا تسيير هذا الحساب إلى حين بلوغ الأشخاص القصر سن الرشد، ويسمح حساب التوفير الإسلامي بإجراء العمليات التالية:

- ✓ عمليات الدفع السحب نقدا بالدينار الجزائري.
- ✓ التحويلات (الاستثنائية أو الدائمة) الواردة من حساب بالدينار الجزائري.
- ✓ تسليم الصكوك للمخالصة.
- ✓ استلام العوائد الناتجة عن استثمار الأموال في التمويلات الإسلامية وفق مبدأ المضاربة.

مع العلم أن حسابات التوفير يجب ألا يقل رصيدها عن 10000 دينار جزائري، كما أنه لا يمكن تقديم عوائد عن الأنوال التي تم ادخارها لمدة تقل عن ثلاثة (03) أشهر، إلى جانب هذا فإن حساب التوفير الإسلامي للزبون بالحصول على دفتر توفير إسلامي.

---

[1] وثيقة مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري _وكالة قالمة_.

* أنظر الملحق رقم (03).

[2] مقابلة شخصية مع المكلف بالشبابيك الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري _وكالة قالمة_ يوم 2023/05/21 على الساعة 09:00.

4.1 حساب استثماري غير مخصص _تنمية_: هو عقد بموجبه يودع الزبون (رب المال)، رأس المال لدى المصرف(المضارب)، الذي يستثمره في مشاريع مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية بحيث يكون الربح الناتج عن المضاربة مشتركا ومشاعا بين طرفيها وفق نسب توزيع متفق عليها، يوجه هذا الحساب إلى الأفراد و المهنيون، المؤسسات ذوي الجنسية الجزائرية والخاضعون للقانون الجزائري، ويشترط لفتح هذا الحساب، الحيازة على حساب صك إسلامي أو حساب جاري إسلامي لدى المصرف(القرض الشعبي الجزائري) وتودع فيه الأموال بالدينار الجزائري لمدة تتراوح بين ثلاثة(03) وستون(60) شهرا.[1]

2. **التمويل:** ويشتمل على التمويل بصيغة المرابحة و صيغة الإجارة من خلال عدد من المنتجات والخدمات الموجهة للأفراد، المؤسسات والمهنيون، ويمكن تلخيصها في ما يلي:[2]

1.2 المرابحة: يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري مجموعة من المنتجات والخدمات وفق صيغة المرابحة موجهة لثلاثة فئات يمكن تقسيمها كالآتي:

1.1.2 شركات: توجه لهذه الفئة خدمة "المرابحة تجهيزات" وهي عقد بيع لتجهيزات مبرم بين المصرف و المؤسسة بسعر التكلفة مضاف إليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا، وتستفيد من هذه الخدمة كل مؤسسة تمارس نشاطها في الجزائر لها القدرة على الاستدانة، ويصل مبلغ التمويل من طرف المصرف إلى 70 % من تكلفة التجهيزات المراد شراؤها، ويتم تحديده على أساس قدرة السداد للمؤسسة، وفقا للقوانين المعمول بها و تتمثل نسبة مساهمة المؤسسة في 30 %من تكلفة التجهيزات على الأقل، كما تتراوح مدة التمويل من ثلاث(03) سنوات كحد أدنى إلى سبع (07) سنوات كحد أقصى وتشمل فترة إرجاء تصل إلى اثنتي عشر (12) شهرا.

2.1.2 المهنين: يمكن لجميع المهنيين الذين لديهم القدرة على التسديد وتقديم مساهمة شخصية للاستفادة من خدمة "المرابحة تجهيزات" ويصل مبلغ التمويل من طرف المصرف إلى 80% من سعر المعدات دون تجاوز مبلغ 2000000 دج بالنسبة للمهنيين المبتدئين في النشاط أما بالنسبة للمهنيين المزاولين لنشاطهم يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 90% من سعر المعدات دون تجاوز مبلغ 25000000 دج، وتتراوح فترة السداد من 03 إلى 07 سنوات كما يمكن منح فترة إرجاء تصل إلى 12 شهرا.

3.1.2 الخواص: يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري لهذه الفئة ثلاثة خدمات بصيغة المرابحة وهي "مرابحة سيارة أو دراجة نارية" و"مرابحة تجهيز "بالإضافة إلى "مرابحة عقار" ، حيث يختار الزبون (العقار أو السلعة) المراد اقتناؤها ويقدم طلب شراء (العقار أو السلعة) بالمرابحة* للمصرف، ثم يقوم هذا الأخير بشراء (العقار أو السلعة) بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا، وعند توقيع عقد الشراء بالمرابحة(عقار، تجهيزات*،سيارة*) يصبح الزبون مالكا للعين و يمكن توضيح كل المعلومات المتعلقة بهذه الخدمة في الجدول الآتي:

---

[1] الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري *www.cpa-bank.dz// https تاريخ الاطلاع 24 /2023/05.

[2] الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري *www.cpa-bank.dz// https تاريخ الاطلاع 24 /2023/05.

* أنظر الملحق رقم (04).

** أنظر الملحق رقم (05).

*** أنظر الملحق رقم (06).

الجدول رقم(03): منتجات وخدمات المرابحة الموجهة للأفراد في بنك القرض الشعبي الجزائري.

نوع الخدمة / المعلومات	مرابحة سيارة/ دراجة نارية	مرابحة تجهيز	مرابحة عقار
الشروط	الأهلية القانونية. سن أقل من 70 سنة. دخلا شهريا منتظما ومستقرا يساوي 40000 دج على الأقل .	الأهلية القانونية سن أقل من 70 سنة دخلا شهريا منتظما ومستقرا يساوي على الأقل 1.5 الأجر الوطني الأدنى المضمون.	الأهلية القانونية. سن أقل من 70 سنة. دخلا شهريا منتظما و مستقرا يساوي على الأقل مرتين (02) الأجر الوطني الأدنى.
التمويل	يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 90 %من سعر المركبة. الحد الأقصى لمبلغ التمويل هو 3000000 دج . يجب ألا يتجاوز القسط الشهري المقتطع 30 %من صافي الدخل الشهري للزبون.	يمكن أن يصل مبلغ التمويل إلى 90 %من سعر التجهيزات. الحد الأقصى لمبلغ التمويل هو 1000000 دج مع حد أدنى 100000 دج. يجب ألا يتجاوز القسط الشهري المقتطع 30% من صافي الدخل الشهري للزبون.	يمكن أن يصل المبلغ إلى 90% من سعر السكن، ويتم تحديده على أساس دخل الزبون وسنه مع إمكانية الاستعانة بكفيل. يتم تحديد المساهمة الشخصية كحد أدنى ب 10% من سعر السكن. يتم تحديد القسط الشهري المقتطع وفق صافي الدخل الشهري للزبون.
فترة السداد	تتراوح فترة السداد بين (01) و (05) سنوات.	تتراوح فترة السداد من 12 شهرا إلى 36 شهرا.	تصل فترة السداد إلى 40 سنة، كما يمكن منح فترة إرجاء تصل إلى 06 أشهر.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

https//www.cpa-bank.dz*

2.2 **الإجارة:** يوفر بنك القرض الشعبي الجزائري خدمات ومنتجات بصيغة الإجارة، حيث توجه" الإجارة المنتهية بالتمليك عقار "للمؤسسات التي تمارس نشاطها في الجزائر شرط أن تكون هذه الأخيرة لها تجربة ائتمانية مرضية(لا توجد مدفوعات مستحقة تتجاوز 30يوما، كل المؤسسات مجتمعة)و يشترط أيضا أن تكون وضعيتها الجبائية والشبه جبائية مسواة، إذ يقوم المصرف بموجب هذه الخدمة بشراء العقار للاستخدام التجاري والصناعي الذي تختاره المؤسسة لتأجيره لها مقابل إيجار معلوم ومتفق عليه مسبقا، كما يمكن للمؤسسة أن تقدم طلب بتمليك العقار المؤجر مقابل سعر رمزي، بالإضافة إلى أن إيجار العقار معلوم ومتفق عليه مسبقا، أما بخصوص التمويل فقد يصل مبلغ التمويل إلى 90% من سعر العقار المراد الحصول عليه، حيث تقدر الدفعة الأولية ب 10 على الأقل من سعر العقار ويتم تحديدها على أساس قدرة السداد للمؤسسة، وتتراوح مدة الإيجار بين ثلاث (03) و خمس عشرة (15) سنة، شاملة لفترة الإرجاء المقدرة بثلاثة (03) أشهر.

3.2 القرض الحسن "حاجي": وهو منتوج مطابق لشريعة الإسلامية يهدف إلى دعم القدرات المالية لزبائن وتمكينهم من الحصول على التكلفة المالية للحج ويمكن تلخيص كل ما يتعلق بهذا القرض الحسن في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): المعلومات المتعلقة بالقرض الحسن "حاجي" في بنك القرض الشعبي الجزائري.

	القرض الحسن
المستفيد	الخواص ذوي الجنسية الجزائرية الذين يقل سنهم عن 75 سنة. الأجراء الحاصلين على عقد دائم (CDI) أو ذوي الدخل الثابت. الأشخاص الذين يمارسون مهنة حرة أو نشاطا تجاريا والمتقاعدين. المواطنين الراغبين في تمويل تكاليف الحج لذويهم (الأب الأم، الزوج، الزوجة، الابن، والبنت).
الشروط	أن يكون ذو جنسية جزائرية ومقيما في الجزائر. أن يكون حاملا لوثيقة الهوية الوطنية. أن تكون لديه الأهلية القانونية طبقا لأحكام القانون المدني الجزائري. أن يكون له راتبا أو دخلا ثابتا ومنظما يعادل على الأقل مرة ونصف الراتب الأدنى الوطني المضمون (SNMG).
الضمانات	يلتزم المقترض بتقديم ضمان التأمين على الوفاة و العجز المطلق والنهائي (IAD) باسم المقترض لدى شركة تكافل.
مبلغ القرض "حاجي"	يصل مبلغ القرض إلى 300000 دج وهذا مع احترام قدرات المقترض على السداد وفقا للتنظيم المعمول به، ويحق لكل مقترض الحصول على تمويل واحد فقط. يجب ألا يتجاوز القسط الشهري 30 % من صافي الدخل الشهري للمقترض.
فترة السداد	تصل مدة تسديد إلى 24 شهرا كحد أقصى، حيث تبدأ بعد مدة (03) أشهر من تاريخ الاستفادة من القرض، شرط ألا يتجاوز عمر المقترض 75 سنة عند تسديد آخر قسط من القرض.
طريقة السداد	تسديد مدة مبلغ القرض المتحصل عليه وفق أقساط شهرية في المدة المتفق عليها بعد فترة الإعفاء. ترخيص المقترض للمصرف بموجب اتفاقية القرض الحسن "حاجي" عند حلول أجل الاستحقاق بخصم المبالغ المستحقة من أي حساب يخصه لدى المصرف بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد المبلغ المستحق كليا. يمكن للمقترض تعجيل دفع الأقساط المستحقة كلها أو جزء منها بدون أي تكلفة إضافية.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

https// www.cpa-bank.dz*.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى المعوقات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، إذ أنها تمس عدة جوانب منها ما هو متعلق بالقوانين واللوائح ومنها ما هو متعلق بالكوادر البشرية والعديد من المجالات الأخرى، ويمكن حصرها في:[1]

- ✓ عدم وجود نظام محاسبي يراعي متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي ينعكس عليه في صورة إطالة الإجراءات.
- ✓ تبعية النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وعدم استقلالها وهذا ما يؤدي إلى جعلها موضع شك في مصداقيتها والعزوف عن التعامل معها.
- ✓ غياب تفعيل المنتجات المالية الإسلامية التي سمح النظام رقم 20-02 بتقديمها على مستوى النوافذ المعاملات المالية الإسلامية.
- ✓ عدم وجود نظام قانوني يؤطر الخدمات المصرفية الإسلامية، يسمح لها بتسهيل اندماجها في السوق المالية الجزائرية، وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث أن تطوير هذا النوع من الخدمات الإسلامية مرهون بوجود إطار تنظيمي خاص بها إلا أن القوانين الحالية في الجزائر تميز بينها وبين المعاملات المالية التقليدية وتم تسيرها عن طريق تكيفات إجرائية من طرف بنك الجزائر.[2]
- ✓ ضعف البنية التكنولوجية، فإن اتساع الفجوة التكنولوجية وضعف التطور في الصناعة المالية الإسلامية من شأنه خلق فوارق، مقارنة بالصناعة المالية التقليدية.[3]
- ✓ من أكبر التحديات التي تواجه هذا النشاط هو تحدي السياسة النقدية ذلك أن أغلب الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية هي أدوات مبنية على أساس سعر الفائدة المحرم شرعا، مثل الاحتياطي القانوني سعر إعادة الخصم، والتي تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية. [4]

---

[1] آسيا بوعكة، توفيق خذري، **واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمة 20-03**، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة العربي تبسي، تبسة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص، ص 83-86.

[2] عدنان محيرق، **التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 02، العدد 10، 2017 ص 67.

[3] عبد الوهاب صخري، **تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والآفاق**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، العدد 119، 2022، ص 90.

[4] خليفي جمال، عبد الرحمان عبد القادر، **دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر- دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان خلال الفترة (2014-2020)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص ص 367،368.

المطلب الرابع: الدروس المستفادة للجزائر من التجارب العربية والإسلامية والغربية.

- ✓ تدريب العاملين في المصارف التقليدية على أبجديات وأساسيات الع-مل المصرفي الإسلامي قبل التحول إلى اعمل في هذا المجال.
- ✓ الاهتمام بتفعيل وتطوير خدمات ومنتجات العمل المصرفي الإسلامي أو ابتكار منتجات جديدة لضمان استمرار التوسع في مجال العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ الشفافية في المعاملات والإفصاح عن كافة الإجراءات المتعلقة بتطبيق أي عمليات مالية إسلامية.
- ✓ الاهتمام بالزبائن وبتلبية كل احتياجاتهم للحصول على إقبال كبير على منتجات وخدمات العمل المصرفي الإسلامي
- ✓ رفع وعي المواطن الجزائري بأهمية العمل المصرفي الإسلامي والتسويق له.
- ✓ دعم العمل المصرفي الإسلامي من طرف الدولة عن طريق القوانين والتشريعات والتسهيلات لتأكيد على مصداقيته والعمل على التوسع فيه.
- ✓ اهتمام المصارف التقليدية بالعمل المصرفي الإسلامي ومشاركتها في الندوات التي تعقد حول المصارف الإسلامية ومتطلبات عملها.
- ✓ استقدام واستشارة الخبراء الممارسين للعمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ توعية المسؤولين في المصارف الجزائرية بضرورة تنمية وتطوير العمل المصرفة الإسلامي.
- ✓ العمل على تطوير منتجات وخدمات العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ دعم الدولة للمصارف التقليدية التي قررت التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ الإقبال المتزايد ورغبة المتعاملين في التعامل بالمعاملات المتوافقة مع أحكام الشرع الحنيف فرض على المصارف التقليدية التوجه إلى العمل المصرفي الإسلامي.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل لمجموعة من التجارب العربية، الإسلامية والغربية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي، كتجربة تحول بنك المشرق الإماراتي جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية.

و قمنا أيضا بعرض كل من تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي والتجربة الماليزية من خلال بنك بيومبترا الماليزي، على اعتبار أنها تجارب ناجحة أثبتت أن اعتماد منهج التدرج في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي عن طريق فتح النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وكذا التجربة البريطانية كأهم التجارب الغربية والأوربية الناجحة في مجال التعامل بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية في مصارفها التقليدية، بالإضافة إلى التجربة الفرنسية.

كما تناولنا في هذا الفصل التجربة الجزائرية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال عرض تجارب بعض المصارف التقليدية في فتح النوافذ الإسلامية، والتي تعتبر تجارب فتية في مجال العمل المصرفي الإسلامي، توجيهها العديد من التحديات التي قد تعرقل وتحد من توسع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

الخاتمة

خاتمة

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا يمكننا القول أن ظاهرة تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي تعد من الظواهر الاقتصادية الحديثة التي ظهرت في العديد من الدول الإسلامية والغربية، بالرغم من أن تاريخ العمل المصرفي الإسلامي يعود إلى الدولة الإسلامية.

حيث تعتبر ظاهرة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بمثابة استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المتوافقة مع أحكام الشرع الحنيف، بالإضافة إلى أنها فرصة استثمارية لا يمكن التغاضي عنها، وتمثل خيارا جيدا للحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية في المجال المالي و المصرفي، وإن تشابهت دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي فقد تختلف أساليب التحول من مصرف لآخر باختلاف الطريقة التي تراها المصارف التقليدية مناسبة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية فالبعض منها أتجه إلى أسلوب التحول الكلي بإحداث تغييرات جذرية على أعمالها، و البعض الآخر اتجه إلى أسلوب التحول الجزئي من خلال فتح نوافذ و فروع إسلامية، و يعتبر هذا الأخير من الأساليب الأكثر استخداما في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي.

ولضمان نجاح أسلوب التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي لابد من توفير متطلبات شرعية، بما في ذلك وجود هيئة رقابة شرعية تؤكد مصداقية وسلامة المعاملات المالية إسلامية من أي مخالفات شرعية، وكذلك الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية كما هو الحال بالنسبة لبنك بومبترا الماليزي والبنك الأهلي التجاري السعودي وبنك المشرق الإماراتي.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي لا يمكن أن تخلو من المعوقات التي قد تؤدي إلى فشلها وهذا ما يفرض على المصارف التقليدية المتحولة إيجاد حلول مناسبة لها.

1. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي هو عملية انتقال من العمل المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة والكثير من المخالفات الشرعية الأخرى إلى العمل المصرفي الإسلامي القائم على أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ تتعدد دوافع توجه المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ تحول المصارف التقليدية الغربية إلى العمل المصرفي الإسلامي أساسه البحث عن شريحة جديدة من العملاء والاستفادة منها وليس بدافع التوبة إلى سبحانه وتعالى.
- ✓ تختلف أساليب التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من مصرف لآخر وذلك حسب الاستراتيجية المتبعة من طرف كل مصرف.
- ✓ محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في مجال العمل المصرفي الإسلامي من شأنه أن يعيق نجاح عمل النوافذ الإسلامية.
- ✓ تعد تجربة بنك المشرق الإماراتي في مجال التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تجربة جد ناجحة، وهذا راجع لحرصه على تطوير منتجاته والتدريب المستمر للعاملين فيه.
- ✓ انتهج بنك الاهلي التجاري استراتيجية التحول التدريجي إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية وانتهى به الأمر بتحويل المصرف ككل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- ✓ دعم العمل المصرفي الإسلامي من طرف الدولة الماليزية جعل منها نموذجا رائدا ومتطورا في مجال العمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ تبني ماليزيا لنظام مصرفي مزدوج ساهم في إنجاح تجربة العمل المصرفي الإسلامي فيها.
- ✓ بالرغم من أن المصارف الفرنسية تقدم خدمات ومنتجات مالية إسلامية في كل من دول الخليج وشمال إفريقيا المملكة المتحدة، إلا أنها تحجم عن ذلك في السوق المصرفي الفرنسي.
- ✓ التحول الجزئي في الجزائر يتمثل في فتح النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف التقليدية (البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية).

2. اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:" يعتبر فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الأسلوب الأكثر استخداما في التحول إلى العمل المصرفي إسلامي"، فرضية صحيحة وذلك راجع إلى أن أسلوب التحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلامية يتميز بسهولة إجراءات الفتح إلى جانب قلة تكلفته بالمقارنة مع الأساليب الأخرى، وفي المقابل الحصول على أرباح إضافية بالوصل إلى شريحة جديدة من العملاء.

الفرضية الثانية: "أثبت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة للتحول إلى مصرف إسلامي قائم "، فرضية صحيحة، فالإقبال الكبير على منتجات وخدمات العمل المصرفي الإسلامي من طرف العملاء وتحقيق المصارف التقليدية العاملة في هذا المجال لأرباح معتبرة يدفعها للتحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية أو إقامة مصارف إسلامية جديدة.

الفرضية الثالثة: "التجربة الجزائرية في التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي قائمة على أسس سليمة لتؤدي لنجاحها "فرضية خاطئة، فبالرغم من تأكيد الجهات المسؤولة عن العمل المصرفي الإسلامي في الأنظمة والقوانين المنظمة له على وجود هيئات رقابة شرعية داخل المصارف التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية لضمان انطلاقه وفق أسس صحيحة إلا أنه قد تحدث بعض المخالفات و النقائص كغياب الاستقلال المالي لنوافذ الإسلامية عن المصارف التقليدية التابعة لها، كما أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر يخض لنفس قوانين ولوائح العمل المصرفي التقليدي في تعامله مع البنك المركزي ،و منها ما قد تتعارض مع أحكام الشرع الإسلامي وهذا ما يجعل التجربة الجزائرية منطلق على أسس غير سليمة.

3. توصيات الدراسة:

نقترح مجموعة من التوصيات التي من شانها أن تحد من الصعوبات والعقبات التي تواجه عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي منها:

- ✓ ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ التأكيد على ضرورة الفصل المالي والإداري لأنشطة النوافذ الإسلامية عن باقي أنشطة المصرف التقليدي لتعزيز ثقة المتعاملين في شرعية المعاملات المالية الإسلامية.
- ✓ إنشاء معاهد ومراكز تدريبية ذات تخصصات متعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي لرفع الكفاءات في هذا المجال.
- ✓ الحرص على تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وكذا النوافذ والفروع التابعة للمصارف التقليدية.

- ✓ ضرورة الإعلان عن التجارب الناجحة في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي لتشجيع المصارف التقليدية الأخرى على أن تحذو حذوها.
- ✓ العمل على تفعيل المنتجات المالية الإسلامية المنصوص عليها في النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 على مستوى النوافذ الإسلامية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل، عمان، ط1، 2010.
2. حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة، عمان، ط1، 2013.
3. حمدي عبد العظيم، خطاب الضمان في البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1981.
4. رباب علي عبد الحميد علي النحلة، **دور الصيرفة الإسلامية في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018.
5. رياض بن راشد عبد آل رشود، **التورق المصرفي**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2013.
6. سالم علي سالم صبران البريكي، **أثر صيغ التمويل الإسلامي**، دار النفائس، عمان، ط1، 2018.
7. سمير رمضان الشيخ، **التحول للمصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية المصرية**، جمعية التجاريين المصريين، الرياض، أفريل 2013.
8. صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، ط1، 2011
9. صادق راشد الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008.
10. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة، عمان، ط1، 1998.
11. عبد العزيز قاسم محارب، **المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة**، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية،2011.
12. عبد العزيز لطفي جاد الله، **التحول إلى البنوك الإسلامية بين الفقه الشرعية والسوق**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2017.
13. عمار احمد عبد الله، **أ ثر التحول المصرفي في العقود الربوية**، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، 2009.
14. لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1995.
15. محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، دار إيتراك، القاهرة، ط3، 1999.
16. محمد عبد الله شاهين محمد، **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، شركة دار الأكاديميون، عمان، ط1، 2018.
17. محمود الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولي، **البنوك الإسلامية**، الرسالة للإعلان، الإسكندرية، 2002.
18. مصطفي إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية _دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية_**، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، ط1، 2006.
19. نجاح عبد العليم الوهاب أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1 ،2014.

ثانيا: الرسائل والأطروحات العلمية

1. أسمع سفيان، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والآفاق**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطاني شيبوط، الجزائر، 2022.
2. أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية _دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية _**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
3. بن السليت نصيرة، **تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية _دراسة حالة الجزائر_**، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.
4. خطوي منير، لسلوس مبارك، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر _دراسة حالة_**، أطروحة دكتورة، تخصص، بنوك ومالية، جامعة لونسي علي، البليدة، 2021.
5. سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرفي الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989.
6. سياخن مريم، **إمكانية التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء تجارب عالمية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة، 2019.
7. صبرينة بوطبة، **مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تحول البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية _دراسة تجارب بعض الدول_**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات الوساطة المالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
8. فهد بن صالح بن محمد الحمود، **أحكام التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى**، أطروحة دكتوراه في الفقه، تخصص الفقه، قسم الفقه، كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2009.
9. قمومية سفيان، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل لتحول للمصرفية الإسلامية _عرض تجارب دولية_**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2019.
10. محمد أحمد بن عبد المحسن العوهلي، **النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية _ دراسة فقهية تطبيقية_**، رسالة ماجستير، تخصص فقه المقارن، قسم فقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2005.
11. مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014.
12. معارفي فريدة، **استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية دراسة استشرافية للعمل المصرفي الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

13. يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية _دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن**، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف إسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن،2007.

ثالثا: المجلات

1. إبراهيم سعيد، محمد بوحجلة، **شبابيك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر _دراسة تقييميه مختصرة**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامع محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 07، العدد 02، 2022.
2. أحمد مهدي بلوافي، عبد القادر حسين شاشي، **التمويل الإسلامي في بريطانيا _الفروض والتحديات_ مجلة الاقتصاد الإسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد24، العدد02، 2011.
3. آسيا بوعكة، توفيق خذري، **واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمة 03-20**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 05، العدد 01، 2022.
4. بحيح عبد القادر، **النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية _دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية_**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 01، 2020.
5. بزاز حليمة، **دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية _دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة (2001-2012)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2022.
6. بلعايد فايزة، لمطوش، **دراسة استشرافية لفتح الشبابيك الإسلامية بالبنوك التقليدية _دراسة حالة الجزائر (البنك الوطني الجزائري _وكالة ولاية تيبازة_**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي المجلد 08، العدد 01، 2023.
7. بلقاسمي سليم، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02**، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، المجلد 06، العدد 10، 2020.
8. بن بوزيان محمد، بن منصور نجيم، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر وموقعها في المنظومة المصرفية الإسلامية العالمية**، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 03، العدد 01، 2015.
9. بن زارع حياة، **تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية**، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 114، 2021.
10. بن عبد الرحمان البشير، **تجربة مصرف المشرق الإماراتي في التحول للصيرفة الإسلامية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، مخبر الولمة والسياسات اقتصادية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2022.
11. بن مسعود عبد الله كمال، عاد نور الدين، **دور الاستقلال المالي والمحاسبي والإداري لشبابيك الصيرفة الإسلامية على أدائها_ البنك الوطني الجزائري BNA نموذجا**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2022.
12. بوعبد الله بالطاهر، سمير بالطاهر، **تحول البنوك التقليدية إلى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية دراسة أداء البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 1998_2018**، مجلة التنظيم والعمل، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، المجلد 11، العدد 03، 2022.

13. بوقطاية سلمى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر**، مجلة البشائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 04، العدد 02، 2018.
14. تسعديت بوسبعين، **تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامية من خلال إنشاء فروع ونوافذ**، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، المجلد 06، العدد 11، ديسمبر 2011.
15. جعفر محمد هني، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 12، 2017.
16. حمادوش عبد الحميد، مادي محمد إبراهيم، **التمويل الإسلامي للتنمية المحلية من خلال النوافذ الإسلامية _بنك الخليج وكالة عين الدفلة نموذجا_**، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 12، العدد 03، 2021.
17. حميدي فاطيمة، **الصيرفة الإسلامية بالبنوك الجزائري _آلية بديلة لتمويل التقليدي**، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 04، العدد 02، 2019.
18. حيدر علي كاظم الفتلاوي، حلمي هاشم عبد القادر، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية " الفروض والتحديات "**، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، المجلد 02، العدد 13، أكتوبر 2020.

19. خطوي منير، بن موسى أعمر، **النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة إضافات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، المجلد 05، العدد 02، 2021.
20. خلف حسن الدخيل، **النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**، جامعة تكريت، المجلد 19، العدد 02، 2013.

21. خليفي جمال، عبد الرحمان عبد القادر، **دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان خلال الفترة (2014-2020)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 05، العدد 01، 2022.
22. خيضر عقبة، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021.
23. دريد حنان، **استراتيجية تحول البنوك الجزائرية للمصرفية الإسلامية للنهوض بالقطاع المصرفي**، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحى فارس، المدية، المجلد 06، العدد 02، 2018.
24. رابحي بو عبد الله، **دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية**، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 06، العدد 01، 2021.
25. رديف مصطفى، **إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي _دراسة حالة النظام المصرفي**، مجلة الابتكار والتسويق، مخبر بحث إدارة الابتكار والتسويق، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، العدد 03، 2015.

26. رشام كهينة، **تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية _الآليات والمعوقات_**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة طاهري محمد، بشار، العدد 03، مارس 2016.
27. رمضاني لعلا، البرود أم الخير، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية _ حالة الجزائر _** مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017.
28. زاوية رشيدة، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب العراق، ماليزيا، بريطانيا، فرنسا**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 05، 2018.
29. زرزار العياشي، غيادة كريمة، **من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية _متطلبات وآليات التحول_**، مجلة الدراسات الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي، لغواط، العدد 08، جانفي 2017.
30. سلوى ملاك، لحلو بخاري، **تبني الجزائر للصكوك الإسلامية بعد إصدار نظام الصيرفة الإسلامية التحديات والآفاق**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، المجلد 04، العدد 03، 2021.
31. سليم موساوي، **المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح**، مجلة الشريعة والاقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الشرعية، قسنطينة، المجلد 07، العدد 13، 2018.
32. سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 04، العدد 04، 2006.
33. سليمة بن زكة، عز الدين شرون، **واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت1955، سكيكدة، المجلد 10، العدد 02، 2022.
34. سهى مفيد أبو حفيظة، أحمد سفيان تشي عبد الله، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين " الفروض والتحديات "**، مجلة بيت المشورة، شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر، العدد 11، أكتوبر 2019.
35. سهى مفيد، أحمد سفيان، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية _دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها**، مجلة بحوث الدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2019.
36. صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 34_35، 2014.
37. طهراوي أسماء، **تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2022.
38. عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، **ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 112، 2022.
39. عباسي آسية، **النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، المجلد 03، العدد 01، 2023.

40. عبد القادر باخو، عطاء الله غربيبي، **دور النوافذ الإسلامية في تمويل الاستمارات الوقفية _الشركة الوقفية نموذجا**، جامعة أحمد دراية، أدرار، المجلد 06، العدد 02، 2022.

41. عبد الوهاب صخري، **تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والآفاق**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، العدد 119، 2022.
42. عدنان محيرق، **التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 02، العدد 10، 2017.
43. العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية _تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد 06، العدد 02، 2022.
44. فوزي عبد القادر رحاب، **معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية _دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس**، المجلة العلمية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، القره بوللي، المجلد 01، العدد 02، أكتوبر 2020.
45. قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية_ دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري_**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 15، العدد 21، 2019.
46. قمومية سفيان، بلعزوز، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 18، 2017.
47. الليحاني ليلى، **دور بنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر جهود بحاجة إلى متطلبات التمكين**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، مخبر الدراسات في المالية الإسلامية التنمية المستدامة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، المجلد 03، العدد 01، 2022.
48. محمد الأمين بن كابو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية _حالة الجزائر _**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الوادي، المجلد 05، العدد 02، 2022.
49. مرباح مولود، عامري رضوان، عون الله سعاد، **متطلبات تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية وتحدياته _دراسة حالة الجزائر_**، مجلة الاقتصاديات الآلية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية بنوك وأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 11، العدد 02، 2022.
50. معارفي فريدة، مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبترا التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 04، العدد 03، 2014.
51. معايزية سعاد، **تقييم النوافذ الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، العدد 08، جوان 2022.
52. معراج هواري، أدم حديدي، **تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوربية _بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية_**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 01، 2015.

53. مفيدة نادي، صابرينة مغات، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق _ دراسة حالة TRUST BANK_**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الشهيد زيان عاشور، الجلفة، المجلد 05، العدد 02، 2021.
54. مناد خديجة، **تقييم مداخل تطبيق الصناعة المالية الإسلامية على مستوى البنوك الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، المجلد 18، العدد 01، 2023.
55. منصور منال، نوال بن لكحل، **الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، المجلد 09، العدد 01، 2021.
56. منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدارسات، جامعة غرداية، غرداية، المجلد 13، العدد 02، 2020.
57. ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 01، العدد 10، 2020.
58. نجيب سمير خريس وآخرون، **فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، اللجنة العليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الأردنية، الأردن، المجلد 14، العدد 04، 2018.
59. نجيب سمير خريس، **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الزرقاء، الزرقاء، المجلد 14، العدد 02، 2014.
60. يدو محمد، سياخن مريم، **دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك مع الإشارة للتجربة السعودية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 07، أفريل 2017.
61. يمينة خترومي، **النوافذ الإسلامية بين الواقع العلمي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، مخبر الفقه الإسلامي ومستجدات العصر، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، المجلد 02، العدد 02، 2022.
62. يوسف يونس الهواملة، **معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي الكفايات والمبررات والتحديات**، مجلة البحث العلمي الإسلامي، مركز الإمام البخاري للبحث العلمي الدراسات الإسلامية، لبنان، المجلد 11، العدد 26، 2016.
63. يونس الزين، الأمير عبد القادر حفوظة، **واقع تجارب الدول الأوربية في فتح نوافذ إسلامية _ المعوقات والتحديات_**، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 03، 2017.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات:

1. بريش عبد القادر، حمو محمد، **تحول البنوك التقليدية (الربوية) للمصرفية الإسلامية _الحظوظ وإمكانيات النجاح_**، بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أفريل، 2009.
2. بن ثابت علال، بوفاتح بلقاسم، **تحول البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية مدخل نظري _قراءة في المعيار الشرعي رقم 06 مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي_**، بحث مقدم إلى المؤتمر

الدولي للمالية الإسلامية " التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر الأسس والآليات"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 14-18 أفريل 2018.

3. سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، بحث مقدم "للمؤتمر الإسلامي الثالث"، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2003.
4. الشيخ عجيل جاسم النمشي، **تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية _المبادئ والضوابط والإجراءات_**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي " الصناعة المصرفية الإسلامية"، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، العديلية، 14-15 أفريل، 2015.
5. عزوز مناصرة، **نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الوضعية في ضوء فقه الموازنات**، ملتقى دولي، نوافذ وفروع المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي 20،21 /09 /2022.
6. لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، صنعاء، 20_21 مارس 2010.
7. محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا _المسارات، التحديات والأفاق_**، بحث مقدم للدورة 19 للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، 2009.
8. مصطفى علي أحمد أبو حميره، نوري محمد أسويسي، **تحول المصارف التقليدية في لبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "للخدمات المالية الإسلامية الثاني"، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العالي، طرابلس، 27-28 أفريل2010.
9. يزن خلف العطيات، منير سليمان الحكيم، **أثر التحول للمصرفية الإسلامية في تطوير آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية وتوظيفها**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "الخدمات المالية الإسلامية الثاني"، المركز العالي للمهن المالية والإدارية وأكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،27 - 28 أفريل 2010.

خامسا: القوانين واللوائح

1. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020،

سادسا: التقارير السنوية والوثائق

1. التقرير السنوي لبنك الأهلي التجاري السعودي، 2016.
2. التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي، 2006.
3. التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي، 2009.
4. التقرير السنوي لشركة المشرق الإسلامي، 2017.

5. التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري، 2020. المعيار الشرعي رقم (06)، **تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي**، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ماي 2002.
6. وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة قالمة_.
7. وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري _وكالة قالمة_.
8. وثيقة صادرة عن مجلس الخدمات الإسلامية، **لإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية /عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل وصناديق الاستثمار المالية**، ديسمبر 2007.

سابعا: المقابلات

1. مقابلة شخصية مع المكلف بالشبابيك الإسلامية في بنك القرض الشعبي الجزائري_ وكالة قالمة_ يوم 2023/05/21على الساعة 9:00.

ثامنا: المواقع

1. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: https :www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/09.
2. الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz* https// تاريخ الاطلاع 20 /2023/05.
3. الموقع الرسمي لبنك المشرق الإماراتي www.machreqbank.com http// تاريخ الاطلاع: 2023/04/20.
4. الموقع الرسمي للبنك الأهلي التجاري السعودي، http ://alahli .com، تاريخ الاطلاع، 2023/04/19.
5. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: https://www.bna.com تاريخ الاطلاع: 2023/04/17.
6. الموقع الرسمي لمصرف السلام : http//:www.aslamalgeria.com تاريخ الاطلاع: 2023/04/10.

تاسعا: المراجع باللغات الأجنبية

1. BEN ZEK'KOURA LAOUNIA, **Islamique Windows expérience in algérien législation**, gaurnal of Economies and management, faculty of économico, commercail and management sciences, ahmed derayah university Kadrar,volume 04, nombre 05,02/2020.
2. Marie Liesse، **La Finance islamique en France que valent ces paroles**، Sciences Sociales des Religions،EHESS، N 01، 2016، p 01.
3. Michael Ainley and others ، **Islamic finance in the uk Regulation and challenges**، financial Services Authority 2007 ، p07 on the link https. //journals. Openedition. Org .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

القرض الشعبي الجزائري

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الصيرفة الإسلامية

طلب فتح حساب جاري إسلامي

القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)،شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0006292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023).

المدعو أدناه بـ (ق ش ج) بنك،

من جهة، و

الممثل أسفله إسم الشركة : _____ الصفة : _____

الجنسية : _____ السجل التجاري : _____ رقم التعريف الجبائي : _____

رقم التعريف الإحصائي : _____ تاريخ ومكان النشأة : ___/___/___ بـ : _____

النشاط : _____ القطاع : _____

المخول الرسمي بالتوقيع : _____ الوظيفة : _____

المخول الرسمي بالتوقيع : _____ الوظيفة : _____

المخول الرسمي بالتوقيع : _____ الوظيفة : _____

بطاقة التعريف الوطنية رقم : _____ الصادرة في : _____ بـ : _____

العنوان : _____

الرقم البريدي : _____ المدينة : _____ البلد : _____

الهاتف الجوال : _____ هاتف العمل : _____ الفاكس : _____ البريد الإلكتروني : _____

الشروط المتعلقة بفتح حساب جاري إسلامي

1 - يجب أن يكون رصيد الحساب الجاري الإسلامي دائنا.

2 - يستند الحساب الجاري الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن"، يمثل توقيع طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لاستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي.

3 - يستند الحساب الجاري الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن"، يمثل توقيع طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لاستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي.

4 - الودائع المودعة في الحساب الجاري هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. لا يحق للزبون حصة من الارباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.

5 - تعتبر سجلات البنك الوثائق الثبوتية الوحيدة لحركات ورصيد الحساب الجاري. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.

6 - سيعالج (ق ش ج) المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

القانون المطبق : فتح الأهلية

- تحكم العقد الحالي النصوص المعمول بها في الجزائر، وذلك بخصوص صلاحيته.
- كل النزاعات التي تنشأ من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

الدخول حيز التنفيذ

يطبق العقد الحالي لفتح حساب جاري إسلامي بين الزبون و (ق ش ج) إعتبارا من تاريخ توقيعه.

مصادقة لجنة الشريعة

عن الزبون

الإسم واللقب : _____

"تمت قراءته والمصادقة عليه"

التاريخ والتوقيع : ___/___/___

عن البنك

إسم المسؤول : _____

التوقيع وختم الوكالة :

بنك الاستثمار الكبير

www.cpa-bank.dz facebook.com/cpabank 021 64 15 15

11-FEB-2022 09:39 From:0598470630 To:0732687452 P.2/3

الملحق رقم (02)

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الصيرفة الإسلامية

طلب فتح حساب صك إسلامي

القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)،شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000. دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه بـ (ق ش ج) بنك،

من جهة، و

الممضي أسفله الإسم واللقب :

تاريخ ومكان الولادة : ب :

بطاقة التعريف الوطنية رقم : الصادرة في : بـ :

العنوان :

الترقيم البريدي : المدينة : البلد :

الهاتف : الجوال : البريد الإلكتروني :

الشروط المتعلقة بفتح حساب صك إسلامي

1 - يجب أن يكون رصيد حساب صك الإسلامي دائنا.

2 - يستند حساب صك الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن". يمثل توقيع هذا طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لإستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي.

3 - يتحمّلُ الزبون كل الرسوم والعمولات والاستقطاعات المتعلقة بالالتزامات مع البنك وذلك في حدود التكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات التي يؤديها البنك للزبون. ولا يتحمل الزبون مصاريف فتح ومسك حساب صك وذلك في إطار حقوق التوفية.

4 - الودائع المودعة في حساب صك هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. وليس للزبون حق في حصة من الأرباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.

5 - تعتبر سجلات البنك الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات ورصيد حساب صك. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.

6 - سيعالج البنك المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

القانون المطبق - منح الأهلية

- تحكم الاتفاقية الحالية النصوص المعمول بها في الجزائر بحكم صلاحيتها.

- كل النزاعات التي تنتج من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

الدخول حيز التنفيذ

تطبق الإتفاقية الحالية لفتح حساب صك إسلامي بين الزبون والبنك اعتبارا من تاريخ توقيعها.

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

عن الزبون **عن البنك**

الإسم واللقب : إسم المسؤول :

"تمت قراءته والمصادقة عليه"

التاريخ والتوقيع : / / التوقيع وختم الوكالة :

الملحق رقم (03)

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الصيرفة الإسلامية

طلب شراء عقار بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... رقم بطاقة التعريف الوطنية : .....

المهنة : ..... مكان العمل : .....

وعنواني بالكامل هو : .....

الهاتف الجوال : ..... هاتف المنزل : ..... هاتف العمل : ..... الفاكس : ..... البريد الإلكتروني : .....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغباً فيه شراء المسكن : ..... بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن يسلم لي في موعد أقصاه ..... يوم ..... شهر ..... سنة

بيان ومواصفات المسكن

إسم البائع او المرقي العقاري: ..... عنوان المسكن : .....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن : .....

تاريخ : ... / ... / ..... توقيع مقدم الطلب :

خاصة بالبنك

تم إستلام طلب الشراء من قبل : ..... بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب

بعد : ..... لإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة : .....

إسم الموظف : ..... الصفة : .....

التاريخ والتوقيع : ... / ... / .....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... بصفتي (الامر بالشراء)

وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم (.....) لشراء : ..... بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب، وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالآتي :

1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للمسكن كالتالي:

السعر الأصلي : ..... (.....)

قيمة الربح : ..... (.....)

الثمن الإجمالي : ..... (.....)

بحيث أقبل أن يضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية.

2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة :

..... (.....)

وللبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء .

ويتعهد البنك بالآتي :

1- لن يطلب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد ضمان ما يطرأ على المسكن من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للمسكن وقبل استلام الزبون لها.

2- أن لا يطالب البنك الزبون (الآمر بالشراء) الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

لتوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم : ..... بتاريخ : ... / ... / .....

الزبون _____ البنك _____

الملحق رقم (04)

عقد شراء تجهيزات بالمرابحة

في : ..... بتاريخ : ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- البائع (شخصية معنوية) : ..... بصفته : .....

وعنوانه : .....

سجل تجاري رقم : ..... رقم التعريف الجبائي : ..... رقم التعريف الإحصائي : .....

ويمثله في هذا العقد : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... وهو مخول بالتوقيع عنه في هذا العقد.

2- المشتري : القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الإجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ..... وصفته : ..... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع للبنك المنتجات المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ..... علامة التجهيزات : .....

نوع التجهيزات : .....

ويتعهد البائع بأن المنتجات خالية من العيوب المصنعية ويعد ضامناً لها وفي حال وجود أي عيب فإنه سيقوم باستبدال المنتجات أو رد المنتجات وترجيع الثمن. يجب التفاوض على فترة عودة المنتجات إلى البائع في حالة اكتشاف عيب في الاتفاق العام بين البنك والبائع.

المادة الثانية : ثمن التجهيزات

ثمن التجهيزات المذكورة بالمادة الأولى هو :

..... (.....)

ولا يشمل هذا المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو يمكن أن يضاف المبلغ لحساب البائع بالبنك إن وجد. وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات المعروفة.

المادة الرابعة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا العقد يمكن تسويته بطريقة ودية. في حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

الملحق رقم (4)

المادة الخامسة : فسخ العقد

يمتلك المشترى فترة أسبوع واحد لفسخ العقد والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع على العقد.
بعد تجاوز الفترة، لا يحق للمشتري التراجع إلا في حالات القوة القاهرة.

المادة السادسة : حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذا العقد، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.
على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الاخر على الفور بعد وقوعها، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال مدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام.
وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.
إذا استمرت القوة القاهرة ما بعد الموعد النهائي : ..... يجتمع الطرفان لتقرير مصير العقد.

المادة السابعة : بدء تنفيذ العقد

يبدأ سريان هذا العقد إبتداء من تاريخ توقيعه.

المادة الثامنة : رسوم التسجيل

يتحمل المشتري كامل الرسوم المترتبة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجهات المختصة بحكم القانون.

التاريخ والتوقيع

المشتري	البائع
_____	_____

الملحق رقم (05)

عقد شراء سيارة بالمرابحة

في يوم : ..... بتاريخ : ..... قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- البائع (شخصية معنوية) : ..... بصفته : .....

وعنوانه : .....

سجل تجاري رقم : ..... رقم التعريف الجبائي : ..... رقم التعريف الإحصائي : .....

ويمثله في هذا العقد : ..... بطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... وهو مخول بالتوقيع عنه في هذا العقد.

2- المشتري : القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف : 65/62 32 50 (023) - الفاكس 64 32 50 (023)

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله : ..... وصفته : ..... وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع للمشتري السيارة المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع : ..... علامة السيارة : ..... نوع السيارة : .....

قوة المحرك ..... طاقة المحرك : ..... رقم هيكل السيارة : ..... لون السيارة : .....

ويتعهد البائع بأن السيارة خالية من العيوب الظاهرة أو الخفية وفي حال وجود أي عيب بعد اقتناء السيارة فإنه سيقوم باسترجاع السيارة أو رد الثمن.

يجب التفاوض على فترة إعادة السيارة إلى البائع في حالة اكتشاف عيب في الاتفاق العام بين البنك والبائع.

المادة الثانية : ثمن السيارة

ثمن السيارة المذكورة بالمادة الأولى هو :

..... (.....)

ولا يشمل هذا المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو تحويل لحساب البائع إن وجد وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات المعروفة.

المادة الرابعة : طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الخامسة : فسخ العقد

يمتلك المشترى فترة أسبوع واحد لفسخ العقد والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع على العقد.

بعد تجاوز الفترة، لا يحق للمشتري التراجع، إلا في حالات القوة القاهرة.

الملحق رقم (05)

المادة السادسة : حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذا العقد، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.

على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الاخر على الفور بعد وقوعه، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى) خلال فترة 7 أيام.

وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن:

إذا استمرت القوة القاهرة ما بعد الموعد النهائي ..... يجتمع الطرفان لتقرير مصير هذا العقد.

المادة السابعة : تاريخ سريان العقد

يبدأ سريان هذا العقد ابتداء من تاريخ توقيعه.

المادة الثامنة : رسوم التسجيل

يتحمل المشتري كامل الرسوم المترتبة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجهات المختصة بحكم القانون.

المادة التاسعة : الإشهار

يخضع هذا العقد لمختلف المنشورات المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية النافذة.

التاريخ والتوقيع

المشتري	البائع
_____	_____

الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مدكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

- السيد (ة):بوراس نسرين الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم404409608 والصادرة بتاريخ.2023.01.22

- السيد (ة):مهوب أميرة الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:0404050513 والصادرة بتاريخ 2022.12.22

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

والمكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مدكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص إقتصاد نقدي وبنكي

عنوانها: نوافذ المعاملات المالية الإسلامية في البنوك التقليدية كآلية للتحول إلى بنوك إسلامية

التجربة الجزائرية وتجارب مختارة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:2023.06.07

توقيع المعني (ين)

*طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة ظاهرة اقتصادية تتمثل في" تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ المعاملات المالية الإسلامية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ماهية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وبيان المبادئ الإجرائية لعملية التحول هذه، و التعريف بأسلوب التحول الجزئي من خلال النوافذ الإسلامية، باستعراض كل من المتطلبات و الضوابط الواجب الالتزام بها لفتح نافذة إسلامية في مصرف تقليدي، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها، كما تم تسليط الضوء على بعض التجارب في انتهاج أسلوب النوافذ الإسلامية لخوض تجربة العمل المصرفي الإسلامي، قصد معرفة العوامل المساعدة على نجاحها والاستفادة منها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نجاح عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية مرهون بمدى التزامها بكافة ضوابط ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي، كما أظهرت هذه الدراسة أن تجربة كل من بنك المشرق الإماراتي والبنك الأهلي السعودي وبنك بومبترا والتجربة البريطانية التجربة الفرنسية، تجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة للتحول إلى مصرف إسلامي قائم، بينما الجزائر لازالت تخطو خطواتها الأولى في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: النوافذ الإسلامية، المصارف التقليدية، التحول، العمل المصرفي الإسلامي، المصارف الإسلامية.

Study Summary

This study dealt with an economic phenomenon represented in "the transformation of conventional banks to Islamic banking by opening the windows of Islamic financial transactions", where this study aims to highlight the nature of the transition to Islamic banking, and to clarify the procedural principles of this transformation process, as well as the definition of the method of partial transformation through Islamic windows Reviewing each of the requirements and controls that must be adhered to to open an Islamic window in a conventional bank, in addition to the most important challenges it faces, and some experiences in adopting the method of Islamic windows to experience Islamic banking were highlighted, in order to know the factors that help its success and benefit from it.

This study found that the success of the transition to Islamic banking by opening Islamic windows in conventional banks depends on the extent of their commitment to all controls and requirements of Islamic banking, and this study also showed that the experience of the UAE Mashreq Bank, Saudi National Bank, Bombtra Bank and the British experience, the French experience. Successful experiences have shown that the introduction of the Islamic window method is an encouraging step to transform into an existing Islamic bank, while Algeria is still taking its first steps in the field of Islamic banking, as some conventional banks have opened windows for Islamic financial products and services, but they face many problems and obstacles that would hinder their success.

Keywords: Islamic windows, conventional banks, transformation, Islamic banking; Islamic banks.